محضر الجلسة رقم 986

التاريخ: الاثنين 22 من صفر 1436 هـ (15 ديسمبر 2014 م)
الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.
التوقيت: أربع ساعات وعشرة دقائق، ابتداءا من الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة بعد الزوال.
جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 100.14 للسنة المالية 2015: استكمال المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعات البرلمانية.

المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تطبيقا لأحكام الدستور والقانون التنظيمي للمالية والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص مجلس المستشارين هذه الجلسة لاستكمال المناقشة العامة لمشروع قانون المالية رقم 100.14 للسنة المالية 2015 من لدن الفرق والمجموعات البرلمانية ولرد السيد وزير الاقتصاد والمالية على تدخلات السادة المستشارين.

وهكذا، فبعد أن استمعنا في الجلسة السابقة لمقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية ومداخلات كل من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية والفريق الحركي وفريق التجمع الوطني للأحرار والفريق الاشتراكي، الآن في هذه الجلسة التي سنستأنفها، أعطي الكلمة للمستشار المحترم الأستاذ حكيم بنشماش رئيس فريق الأصالة والمعاصرة، في حدود خمسين دقيقة، فليتفضل السيد الرئيس مشكورا.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

زملائي السادة المستشارين المحترمين،

أريد في البداية أن أعبر باسم الفريق عن جزيل شكري لإخوتي السادة رؤساء الفرق البرلمانية الذين تدخلوا في الجلسة الصباحية، أشكرهم على تفهمهم للظروف التي حالت دون إلقاء فريق الأصالة والمعاصرة لمداخلته.

أود كذلك أن أخبر السيد الوزير وإخواني السادة المستشارين المحترمين، بأن المداخلة ديال فريق الأصالة والمعاصرة التي تتضمن وجهة نظر الفريق المتواضعة في كل ما يهم مشروع القانون المالي من أسئلة ومن قضايا ومن إشكالات، سنسلمها للرئاسة مكتوبة.

وقد فضلنا أن نسلمها مكتوبة حتى لا أكون ثقيل الظل عليكم، فضلنا أن نسلمها مكتوبة حتى لا تكون تلاوة المداخلة مملة ومضجرة، على اعتبار أن هاذ المداخلة كما هو الشأن بالنسبة لمداخلات الفرق البرلمانية الأخرى تتضمن بالقراءة والمناقشة والتحليل والنقد عدد كبير جدا من القضايا، تتضمن عدد كبير جدا من القضايا ومن الإشكالات التي يثيرها مشروع القانون المالي، ولذلك فضلت يعني أن أتناقش مع الحكومة المحترمة في بعض القضايا التي لا يسمح الوقت لي التعمق فيها مجتمعة.

وقد سلمنا هذه المداخلة على أمل أن تطلع عليها الحكومة، وعلى أمل أن تكون وثيقة للتاريخ وللذاكرة، إذا كان هناك من جيل جديد من البرلمانيين سيأتي إلى هذه القبة، عسى يجد فيها بعض القضايا التي حصل الشرف للبرلمانيين جميعهم بدون استثناء إثارتها في هذا الوقت بالذات، علما بأن الوقت والزمن في هذا العصر المتسارع والمتلاحق والذي يعج بمتغيرات تسير بإيقاع البرق، تستوجب من جملة ما تستوجبه معالجتها في حينها، وإذا لم تعالج في حينها فإن تكلفة التأخر في معالجتها ستكون حتما باهظة.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

نجتمع اليوم في هذه الجلسة لكي نوقع جميعا الشوط الأخير في مسلسل طويل دام قرابة شهر على مستوى مجلس المستشارين في مناقشة القانون المالي.

وإذا كان لنا من باب الإنصاف أن ننوه بالمستوى الرفيع للمناقشات التي دارت على مستوى اللجان، وننوه بقيمة الإسهام الذي بذله الإخوة البرلمانيون بمستوى هذا النقاش، بما طبعه من عمق ومن حيوية ومن حدة أحيانا، فإننا نعبر في نفس الوقت عن أسفنا وعن حسرتنا من عدم تمكن الرأي العام الوطني من متابعة النقاشات التي دارت على مستوى اللجنة، بسبب الحصار الذي فرض على الصحافة الوطنية، لأن الصحافة الوطنية سدت تحت ذريعة سرية اللجان، سدت في وجهها الأبواب مما حرمها وحرم قراءها والرأي العام الوطني كذلك، من متابعة نوعية القضايا التي تثار مع الحكومة في إطار الحوار مع الحكومة، نوعية المشاكل والأسئلة التي تثار، قضايا المواطنين وانتظاراتهم وتطلعاتهم ومطالبهم ومعاناتهم، كل ذلك جرى التداول فيه على مدى أيام ممتدة، ولكن للأسف حرم الرأي العام الوطني من متابعة أغلب هذه القضايا.

هذه المناقشة التي نجريها اليوم، حضرات السيدات والسادة، للتذكير فقط هي مناقشة نجريها على بعد بضعة أشهر، أقل من 4 أشهر من استحقاق سيواجه قضية المغاربة الأولى، قضية الوحدة الترابية، بمناسبة عرضها الدوري على المنتظم الأممي في أبريل المقبل.

جميعنا تتبعنا بمناسبة خطاب ذكرى المسيرة، خطاب جلالة الملك، الذي كان باعتراف الجميع خطابا قويا، حازما، صارما، خطاب لم يبالغ الذين وصفوه بأنه خطاب اللاآت السبع الواضحة، الذي أبرز بكل وضوح عدم استعداد المغرب للقبول بأنصاف الحلول، جاء التلفزيون ونقل مضامين

الخطاب الملكي، ذهب التلفزيون إلى بيوت الأحزاب السياسية والقوى الحية في المجتمع ونوهوا وباركوا وبادروا، ماذا حصل بعدئذ؟

بعدئذ، عاد الجميع تقريبا إلى استكانته، عاد الجميع تقريبا إلى جو الانتظارية والاتكالية، رغم أن جلالة الملك في مناسبة سابقة كان واضحا حين خاطب الأمة قائلا بأن قضية الوحدة الترابية ليست قضية الملك لوحده، بل هي قضية جميع المواطنين، وهي بالأساس قضية القوى الحية في المجتمع.

ويا للأسف ها نحن نجد أنفسنا مضطرين مرة أخرى لكي نطرح على أنفسنا جميعا، ليس من باب المزايدة ولكن من باب التذكير والاعتراف بالقصور البين: أين التتبع؟ أين اليقظة؟ أين الاستشراف؟ أين الاستباق؟

نعيد طرح هذه التساؤلات، وأكتفي فقط بهذا القدر لأن القضية الوطنية، قضية الوحدة الترابية تحتاج إلى أفعال وليس إلى أقوال، تحتاج إلى تحرك ميداني مسلح باليقظة والتتبع والاستباق، وليس رهينا للتحرك في الدقيقة الأخيرة كلما تعلق الأمر بتهديد يواجه القضية الوطنية الأولى، تحتاج لتحرك ميداني وليس إلى خطابات الشجب والتنديد والاستنكار.

أكتفي بهذا القدر في هذا الموضوع مع التعبير عن أملنا في فريق الأصالة والمعاصرة، وهو أمل جميع فرق المعارضة، في أن يتعاطى كل من يعنيهم الأمر بروح إيجابية وبناءة، وأن ينخرط كل من يعنيهم الأمر بروح إيجابية وبناءة في المبادرة التي أعلنت عنها أحزاب المعارضة قبل بضعة أيام.

حضرات السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

شاءت الأقدار أن المناقشة ديالنا للقانون المالي لهذه السنة تنجي متزامنة مع حدثين أليمين، الحدث الأول، هو رحيل شخصيتين وطنيتين مرموقتين إلى دار البقاء، وهذه مناسبة لتجديد العزاء لأسرتيهما الصغيرتين والكبيرتين، ولتجديد الدعاء لهما بالمغفرة والرحمة، ونرجو صادقين أن يستخلص من يعنيهم أمر رحيلهما وخصوصا سياسيو البلد، أن يستخلصوا ما يستوجب استخلاصه من عبر ودروس لفائدة الإخلاص في خدمة الشعب والتفاني في خدمة قضاياه وتطلعاته.

أما الحدث الثاني الذي عشناه ولازلنا نعيشه، فهو الحدث الذي عاشته بلادنا، أعني مناطق عديدة من بلادنا من فيضانات ذهب ضحيتها عدد كبير من المواطنات والمواطنين، ومنهم الآلاف الذين لا يزالون إلى يومنا هذا يبيتون في العراء تحت قساوة البرد والعزلة، فضلا عن الخسائر المادية التي لم يتم إحصاؤها بدقة حتى الآن.

وإذا كان من الواجب أن نحيي السلطات العمومية المحلية والوطنية ومنظمات المجتمع المدني وكافة المواطنين والمحسنين الذين بذلوا مجهودات للتخفيف من حدة ووطأة هذه المعاناة، فلابد من وقفة تأمل، لابد من مصارحة ذواتنا.

وعندما نثير الحديث عن الفيضانات التي عشناها ونعيشها، فإن ما يهمنا فيها ليس أن نقلب المواجع أو أن نذرف دموع التماسيح أو أن نحيي النقاش حول المسؤوليات وتوزيع الاتهامات على هذه الجهة أو تلك، ما يهمنا هو المستقبل، هو ما يجب استخلاصه من عبر ودروس مما عاشته بلادنا من الفيضانات الأخيرة.

وأول تلك الدروس هو الإقرار الجماعي بحاجة بلدنا إلى استراتيجية لتدبير المخاطر، لأنه شفنا وعاينا بأن أقصى ما نتوفر عليه كلما تعلق الأمر بفيضانات أو بمخاطر أو بتهديدات، أقصى ما نتوفر عنه هو الإستراتيجية لمعالجة الآثار وما تخلفه من مآسي، ولا يليق ببلد يتطلع بثبات إلى أن يأخذ مكانته الجديرة به بين الأمم، أن لا يكون متوفرا على إستراتيجية بالمعنى الحقيقي لكلمة استراتيجية ديال تدبير المخاطر، مرتكزة على قدرة البلد على الاستشراف وعلى الاستباق.

وقد تملكتنا الدهشة حين مناقشتنا مع السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك، وحين اعترف الأستاذ بوليف وزير التجهيز والنقل المكلف بالنقل صراحة، وذاكرة المجلس وأرشيف اللجنة يسجل ذلك، اعترف صراحة حين حاصره البرلمانيون بسلسلة من الأسئلة المرتبطة بتدبير الفيضانات، حين اعترف صراحة بأن الحكومة أيام قليلة قبل الفيضانات، كانت تشتغل وكانت بصدد بلورة برنامج لمحاربة الجفاف. الحكومة كانت كتوقع الجفاف في منطقة سيدي إفني، فإذا بأمطار الخير تجيء فياضة، وهو ما قلب كل التوقعات التي كانت تشتغل عليها الحكومة.

هل يعقل أننا لا نتوفر إلى يومنا هذا على خريطة تبين التهديدات والمخاطر التي تتعرض أو قد يتعرض لها المغرب ومختلف مناطق المغرب؟

وأعطيكم على سبيل المثال أنه في منطقة سيدي إفني على سبيل المثال هناك واد نام لمدة 50 أو 60 سنة، ونسيه الناس، وعندما تهاطلت أمطار الخير، فاض هذا الواد في الوقت اللي كانت عدد من البنايات شيدت فوقه، وهو ما أودى بحياة عدد من المواطنين.

فلا يعقل إذن أن لا ننكب جميعا، وفي مقدمة من يجب أن ينكب الحكومة التي بيدها القرار، على إعداد وصياغة إستراتيجية محكمة لتدبير المخاطر برؤية ونفس استباقي، ما يمكنش اليوم ما تكونش عندنا خريطة اللي كتبين فينا هي المناطق المعرضة للفيضانات، فينا هي المناطق المعرضة للزلازل.

وعلى ذكر الزلازل، ما زلنا إلى يومنا هذا لا نتوفر على دراسة للمسمح الجيو-فيزيائي للمناطق المهددة بالزلازل، المناطق المهددة بالجفاف، المناطق المهدد بالفيضانات، هذه أولى الدروس والعبر التي يجب أن نستخلصها جميعا.

وندعو الحكومة بالمناسبة أن تأخذ على محمل الجد هذه الأولوية القصوى لأن التغيرات المناخية والدراسات العلمية تثبت بأن العالم، والمغرب جزء منه، مقبل على تغيرات مناخية، ومن المؤكد علميا أن ما عشناه ومازلنا

نعيشه في الفيضانات سوف يتكرر لا قدر الله، سوف يتكرر وعلينا أن نعد العدة وأن نستعد له.

الحقيقة الثانية التي يجب أن نستخلصها من باب استخلاص العبر والدروس مما عشناها من الفيضانات، الحقيقة الثانية هي أن الفيضانات عرت وجهنا الحقيقي، نعم عرت وجهنا الحقيقي، وأنا أتساءل كما يتساءل عدد من المواطنين، ماذا سيحل بالمغرب لو تهاطلت عليه الكمية ذاته من الأمطار اللي تتهاطل على أوربا أو على كندا أو على الولايات المتحدة الأمريكية؟

الفيضانات عرت وجهنا الحقيقي، وبينت من جملة الأمور اللي بينتها أن المغرب يسير ويتطور بسرعات مختلفة، وهنا لابد أن أستدعي مفهوم الدين التاريخي لكي أقول بأنه على عاتق الدولة دين تاريخي تجاه هذه المناطق وتجاه هؤلاء المواطنين الذين يعيشون في هذه المناطق. يجب إقرار اليوم بظلم الدولة، لأن هذه المناطق لم تأخذ، لا أقول الحصة ديالها كاملة ولكن النصيب المعقول من الثروة الوطنية ومن المجهود التنموي الذي بذلته ببلدنا، هناك مغرب يسير بسرعات مختلفة، وأقوى دليل على ذلك يجب كذلك الاعتراف بأن الحكومة تكرس هذا الظلم التاريخي، نعم الحكومة تكرس هذا الغبن وهذا الظلم التاريخي الذي لحق بعدد كبير من مناطق المغرب وبعدد كبير من المواطنات ومن المواطنين المغاربة.

الدليل على ذلك، الدليل على ذلك أن الحكومة حتى برسم الميزانية ديال سنة 2015 في التوزيع ديالها لميزانية الاستثمار العمومي، لا الاستثمار ديال الميزانية العامة ولا الاستثمار ديال المقاولات والمؤسسات العمومية توزع بشكل غير متكافئ المجهود الاستثماري العمومي.

ولا بد أن نقولها من هذا المنبر، صراحة لا يعقل رغم أن الحكومة في شعاراتها وفي خطاباتها وفي برنامجها الانتخابي اعترفت بأن هناك مناطق مهمشة ومقصية ولم تستفد إما على الإطلاق أو لم تستفد إلا في حدود ضيقة جدا من المجهود التنموي ديال البلد ومن خيرات البلد، رغم أن الحكومة تعترف بهذه الحقيقة، ولكن على مستوى الفعل وعلى مستوى السياسات تكرس وتفاقم هذا الغبن وهذا الظلم التاريخي، وأقوى دليل على ذلك هو ما يكشف عنه هذا الجدول، هذا الجدول اللي كيبين التوزيع ديال الاستثمار العمومي، وأعطيكم مثلين فقط، المواطن الواحد في جهة تازة-الحسيمة-تاونات النصيب ديالو من الاستثمار اللي كتخصصو الحكومة برسم ميزانية 2015 هو 914 درهم، المواطن في جهة الرباط-سلا-زمور زعير الله يقوي الخير النصيب ديالو هو 11942 درهم، المواطن في جهة الغرب-شراردة-بني حسن 1493 درهم، المواطن في سوس ماسة درعة النصيب ديالو هو 1760 درهم فقط، هذا توزيع غير عادل.

نحن لا نقول بالتوزيع العادل، ما كنقولوش التوزيع الميكانيكي المتساوي، ولكن تنقولو يجب أن تتاح لكافة جهات المغرب ولكافة المواطنين في المغرب الفرص نفسها وتكافؤ الفرص نفسها من حيث الاستفادة من مجهود الاستثمار العمومي، وهذا مع الأسف الشديد ما لا نلاحظه في ميزانية سنة 2015.

إن الحكومات التي تحترم شعوبها في مثل هذه الكوارث التي عشناها أقل ما تقدم عليه هو إعادة ترتيب أولوياتها، ولم نسمع أن الحكومة في ضوء النتائج وهول الفيضانات والخسائر البشرية والمادية، لم نسمع أن الحكومة أعادت ترتيب الأولويات ديالها، لو كنا إزاء حكومة تحترم شعبها، وأقولها بدون مزايدة، لكان أول إجراء تعلن عنه هو تجي للبرلمانيين وتقول لهم سمحوا لي كيخصنا نخلطو هاذ قانون المالية من جديد، كيخصنا نعاودو النظر بشكل جذري في الميزانية ديال 2015، باش نصححو ولو قليلا هذا الغبن وهذا الظلم التاريخي الذي لحق بقطاعات واسعة من المواطنين اللي عايشين في المناطق النائية واللي ما استفادوش إلا في حدود ضيقة جدا من المجهود الاستثماري الذي استفاد منه المواطنون الآخرون.

ولذلك، حتى أغلق هذا القوس، نوجه، في فريق الأصالة والمعاصرة، دعوتين اثنتين:

1 – ندعو إلى إطلاق برنامج استعجالي لإعادة إعمار ما دمرته الفيضانات في المناطق التي تعرض فيها المواطنون لأضرار جسيمة، وجعلهم نتيجة لذلك يبيتون في العراء وفي البرد القارس، نطالب ببرنامج استعجالي لإعادة إعمار هذه المناطق على غرار البرنامج الاستعجالي اللي كان تصاوب لمنطقة الحسيمة غداة الزلزال الذي ضربها سنة 2004، هذه الدعوة الأولى.

2- الدعوة الثانية التي نوجهها من هذا المنبر هي أننا ندعو إلى إطلاق برنامج متكامل لتصحيح الاختلالات، إطلاق برنامج متكامل لتمكين الأقاليم والجماعات التي سجلت وتسجل نسبا ومعدلات متدنية من حيث استفادتها من مجهود الاستثمار العمومي، ندعو إلى إطلاق برنامج متكامل لتصحيح الاختلالات وتمكين الأقاليم والجماعات التي لم تستفد في الحدود المعقولة من ثمار الثروة الوطنية.

ولا تقولوا بأن هذه الدعوات هي دعوات مثالية أو فيها مزايدة، لأننا ندعو إلى استثمار الهوامش المتاحة، ونقول بأن هناك هوامش يتيحها الاقتصاد الوطني، يتيحها إمكانيات البلد، يلزمها الشجاعة، تلزمها الجرأة لاتخاذ قرارات جذرية، لا يمكن أن نقبل اليوم بأن يكون في وسطنا مواطنون يعيشون في ظروف تتوفر فيها الكثير من مقومات القرون الوسطى.

نعم، هناك مواطنون يعيشون في ظروف ديال القرون الوسطى، والمشاهد اللي نقلتها التلفزيون ونقلتها الصحافة الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي بينت مواطنون يستعملون وسائل بدائية، وهذا لا يمكن أن نسمح به ولا يجوز أن نسمح به.

احنا ما كنطلبوش يعني إمكانيات خارقة، نقول بأن هناك هوامش متاحة لإعادة تطوير الاستثمار العمومي، لإعادة هيكلة الاستثمار العمومي، لإعادة توزيع الاستثمار العمومي في الاتجاه اللي غيسمح لهذه المناطق ولهذه

الأقاليم ولهذه الجماعات من أن تأخذ ولو قليلا، أقول ولو قليلا النصيب ديالها من الثروة الوطنية، وسوف أعود إلى هذا الموضوع بعد قليل لأشرح الاقتراحات التي قدمتها فرق المعارضة بصدده.

حضرات السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

هاذ الفرصة ديال مناقشة القانون المالي بالنسبة لنا هي فرصة لمناقشة اختيارات الحكومة وسياسات الحكومة وأفعال الحكومة، ونعتقد مثلما قلنا لكم في اللجنة بأن العنوان والسياق الذي يجب أن يؤطر المناقشة ديالنا حول القانون المالي هو الرهان الذي أعلن عنه جلالة الملك في خطاب ثورة الملك والشعب، جلالة الملك وجه دعوة إلى كافة مؤسسات البلد، وفي مقدمتها الحكومة طبعا، وجه لها دعوة للتعبئة القصوى من أجل إنضاج الشروط وتوفير المقومات التي ستمكن بلدنا من تحقيق إقلاعه الاقتصادي المنشود في أفق التحاق بلدنا بنادي الدول الصاعدة.

ولابد أن نقرأ مشروع القانون المالي في ضوء هذا الرهان الذي أعلن عنه جلالة الملك، واسمحوا لنا أن نطرح بعض الأسئلة:

هل وجدتم في مشروع القانون المالي ما يؤكد بأن الحكومة استوعبت وتمثلت وفهمت مغزى ما ورد في مضمون الخطاب الملكي اللي تكلم فيه على ضرورة اتخاذ إجراءات وسياسات مقدامة لتوفير شروط التحاق بلدنا بالدول الصاعدة؟

هل وجدتم في مشروع القانون المالي من المقومات ومن الشروط ما يؤهلنا لكي نخطو خطواتنا الثابتة باتجاه اللحاق بالدول الصاعدة، علما بأنه لما كنتكلم على اللحاق بالدول الصاعدة فنحن لا تراودنا أوهام، اللحاق لن يتم بين عشية وضحاها، اللحاق هي صيرورة يلزمها سياسات ورؤى، ويلزمها إجراءات ويلزمها إبداع، هل وجدتم في مشروع القانون المالي مثل هذه المقدمات ومثل هذه المقومات؟

هل وجدتم في مشروع القانون المالي ما يؤكد على أن الحكومة أعدت العدة لاستنهاض الهمم، أعدت العدة لاستثمار الهوامش المتاحة، أعدت العدة لاستثمار الفرص التي تنطوي عليها المخاطر والتحديات التي تعيش فيها عدد من الدول في بيئتنا الجهوية والدولية، علما بأنني أستحضر هنا يعني جملة شهيرة وردت في إحدى خطب جلالة الملك حينما أشار وهو يخاطب الحكومة، وأظن بأن هاذ الخطاب ألقي يوم كانت الأزمة التي عصفت بكبريات الاقتصاديات الدولية في أشدها، عندما قال جلالة الملك بأنه في كل أزمة وفي كل تحديات يواجهها الاقتصاد الوطني، هناك فرص ينبغي التقاطها، ينبغي استثمارها من خلال مبادرات مقدامة وجريئة وشجاعة، فهل وجدنا في مشروع القانون المالي الذي نناقشه اليوم أجوبة مرضية عن هذه التساؤلات وغيرها؟

جوابنا في فريق الأصالة والمعاصرة مع الأسف الشديد هو لا، لم نجد في مشروع القانون المالي أجوبة من هذا النوع، وطيلة ثلاث سنوات من عمر الحكومة لم نسجل خطوات أو مقدمات، أتحدث عن المقدمات الجديرة بهذا الإسم، لم نجد طيلة 3 سنوات خطوات أو مقدمات مقدامة وجادة مثلما لم نعثر عليها كذلك في مشروع القانون المالي السنة الحالية لمعالجة القضايا والإشكاليات المتفاقمة.

ومن فضلكم أريد أن أدقق معكم، إنني أتحدث هنا عن إشكاليات جزء كبير منها ورثته الحكومة الحالية حتى لا نحمل للحكومة ما لا طاقة لها به، نتحدث هنا عن إشكاليات جزء كبير منها موروثة، ولكن من حقنا أن نسائل الحكومة عن ما قمت به من مبادرات مقدامة ومن إجراءات ومن تدابير من أجل معالجة هذه الإشكاليات التي ورثناها من خلال 50 سنة وأكثر من السياسات العمومية التي اتبعت في بلادنا.

وبطبيعة الحال لا يسع الوقت لجرد كل تلك الإشكاليات المتفاقمة التي ورثناه جملة وتفصيلا، ولذلك أجدني مضطرا إلى التركيز على بعض ما نعتبره في فريق الأصالة والمعاصرة إشكاليات دالة باش يتبين لنا بأننا لما كنقولو بأنه ما تنوجدوش في مشروع القانون المالي مقدمات وشروط حقيقية تضمن مضي بلدنا بثبات على طريق اللحاق بالدول الصناعية، نريد أن نبرهن على ذلك من خلال أمثلة ملموسة.

أبدؤها بسؤال الرؤية، الرؤية، هل الحكومة حقيقة، ماشي الخطابات، هل الحكومة حقيقة عندها رؤية اقتصادية متماسكة، فيها بعد الاستشراف والاستباق، فيها ما يؤكد على أنها تمثلت واستوعبت الفرص التي يتيحها العالم من حولنا، فيها ما يؤكد على أن الحكومة استوعبت وتمثلت كذلك الفرص التي يتيحها حتى الاقتصاد الوطني نفسه على علاته وعلى المشاكل البنيوية التي يواجهها.

ولابد من قول شيء هنا، نحن قناعتنا هذي ثلاث سنين وكنتعاملو مع الحكومة نقولها صراحة ودون مزايدة ولا مبالغة ولا تبخيس لعمل الحكومة، نعم الحكومة ما وجدناش عندها رؤية تتوفر فيها كل المقومات ديال الرؤية الاقتصادية المتكاملة المستندة على رؤية الاستشراف وعلى رؤية الاستباق.

ولربما المقارنة هنا غادي تكون مفيدة لفهم ما نعنيه، واسمحوا لي أن أجري مقارنة سريعة بين ثلاثة حكومات تعاقبت على الحكم في المغرب في عهد جلالة الملك محمد السادس، الحكومة ديال إدريس جطو حين جاءت، جاءت مسلحة بمقاربة اقتصادية تنموية، واختارت ثلاث محركات أساسية قوية للرفع من النمو الاقتصادي ولخلق فرص الشغل، جابت محرك الاستثمار في البنية التحتية والأشغال العمومية، ثانيا محرك إنتاج السكن وتنويع عرض السكن، ثالثا محرك تحديد واختيار قطاعات إنتاجية مهمة بحال المهن العالمية، ووضعت برامج طموحة في هذه القطاعات لجلب الاستثمارات، وخلق عدد هائل من مناصب الشغل، علما بأن الحكومة ديال الأستاذ إدريس جطو جات للحقيقة في ظرفية دولية ملائمة جدا، كان النمو الاقتصادي في أوربا لابأس به، وهو ما انعكس إيجابا على مستو الطلب الموجه لتصديرنا، جات في واحد الظرفية دولية كان فيها سعر برميل

النفط في مستوى 40 إلى 50 دولار.

الحكومة الثانية ديال الأستاذ عباس الفاسي أيضا، وعلى خلاف الحكومة ديال الأستاذ جطو، جاءت في بيئة دولية قاسية، في ظرفية دولية استثنائية، أزمة نفطية دولية وارتفاع صاروخي لأسعار النفط اللي وصل 140 دولار للبرميل، الاقتصاد الدولي عرف شبه سكتة قلبية بعد الأزمة التي عصفت بالقطاع البنكي في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2008 قبل أن يمتد إلى اقتصاديات أخرى في العالم، مما كان له تأثير سلبي على مستوى الطلب الموجه لاقتصادنا الوطني.

وأمام الانهيار ديال الطلب الموجه للتصدير المغربي، جات حكومة عباس الفاسي وأضافت إلى محركات النمو الثلاث السابقة محرك جديد وهو للحفاظ على النمو والتشغيل وهو محرك تحفيز استهلاك الأسر، وجابت واحد المجموعة من التدابير والإجراءات الضريبية ودعم اجتماعي، واختارت النمو السريع والتقليص من البطالة، وكان لذلك انعكاس على عجز الميزانية وعجز المبادلات الجارية بسبب الظرفية الدولية، ولكن كل ذلك ضمن رؤية اقتصادية يمكن أن نختلف معها في الكثير من الجوانب، ولكن قدمت كما سوف أبين بعد قليل نتائج ملموسة على مستوى أرض الواقع.

وحين جاءت حكومة الأستاذ عبد الإله ابن كيران، علما بأن الأستاذ عبد الإله ابن كيران جاء في واحد السياق دستوري وسياسي خاص لم يتح لأسلافه، حين جاءت حكومة السيد عبد الإله ابن كيران وفي الزحمة ديال انشغالها بالخطابات الرنانة، وبالمفرقعات الإعلامية، وما نتج عن ذلك من مناخ مخيف، أوقفت هذه الحكومة المحركات الأساسية للنمو وعطلتها جزئيا أو كليا.

من جهة، قلصت ميزانية الاستثمار على مستوى التنفيذ ماشي في الأرقام، قلصت ميزانية الاستثمار، وهذا كان عندو انعكاس مباشر على مستوى خلق مناصب الشغل في قطاع الأشغال العمومية، وزائد هاذ الشي كلو تأخرت وما زالت متأخرة في الأداءات.

من جهة ثانية، لم تعالج العجز في المبادلات التجارية، مما انعكس سلبا على الادخار المتوفر لتمويل القروض البنكية.

من جهة ثالثة، أوقفت محرك للاستهلاك الداخلي من خلال الرفع من الضرائب على الدخل، على القيمة المضافة، إعادة النظر في نظام المقاصة، ارتفاع في نسبة الفوائد البنكية.

مع أن حكومة الأستاذ عبد الإله ابن كيران جاءت في واحد الظرفية، من غير السياق الدستوري والسياسي والصلاحيات غير المسبوقة، جاءت في واحد الظرفية دولية لا بأس بها، تميزت بارتفاع في الطلب الموجه لتصديرنا، تميزت ثانيا بتراجع تدريجي لأسعار النفط، وهما عاملان أساسيان، بالإضافة طبعا إلى استفادتها من إمكان دستوري وسياسي غير مسبوق في تاريخ المغرب كله.

والنتيجة، نتيجة هذه المقارنة أشنو كتبين؟

إلى اخذينا على سبيل المثال الفرص ديال الشغل، ولابد أن نأخذ فرص الشغل لأن الهدف من أي سياسة اقتصادية، من أي رقي اقتصادي هو أن يكون لها أثر مباشر وايجابي على الأوضاع ديال المواطنين، والمؤشر اللي كيبين هاذ الشي هو فرص الشغل.

أدعوكم إلى مقارنة يعني النتائج المحققة على مستوى فرص الشغل بين الحكومات الثلاث. لما جات حكومة الأستاذ إدريس جطو، وجدت 20,1% كنسبة البطالة، لما سلمت المفاتيح ومشات بحالها خلات 14,8% كمعدل البطالة.

لما جات الحكومة ديال الأستاذ عباس الفاسي، وجدت على الطاولة ديالها 14,8 كنسبة البطالة، وحين غادرت حكومة عباس الفاسي الموقع ديالها، خلات 13% كنسبة البطالة.

حين جاءت حكومة الأستاذ ابن كيران، وجد كنسبة 13%، الآن وإلى حدود اليوم نسبة البطالة 14,5%.

نقارنو التشغيل على الصعيد الوطني، حين جاءت حكومة إدريس جطو وجدت 12,2%، حين ذهبت حكومة إدريس جطو، خلات التشغيل في نسبة 9,5%.

عباس الفاسي لما تسلم المفاتيح 9,5%، لما غادر الوزارة 8,5.

لما جات الحكومة ديال الأستاذ ابن كيران وجدت 8,5%، الآن احنا في المعدل ديال 9 حسب الأرقام ديال المندوبية السامية للتخطيط 9,6%.

عدد مناصب الشغل، غنتكلمو غير على المجال، غنتكلمو على الصعيد الوطني. حكومة عباس الفاسي، في الولاية ديالها كلها خلقت 191 ألف منصب شغل كمعدل سنوي، في الفترة من 2002 إلى 2007.

حكومة عباس الفاسي خلقت 136 ألف منصب شغل كمعدل في الفترة ديال 4 سنين اللي دوز، لأن ما كملش (le mandat) ديالو.

حكومة الأستاذ ابن كيران من نهاية 2011 إلى نهاية 2013، لأن الأرقام ديال 2014 مازالت ما اكتملتش، تم خلق ناقص 15 ألف منصب شغل، بمعنى أصح حذفت 15 ألف منصب شغل من اليد العاملة المغربية.

المشكلة، أيها السادة، في هذه المقارنة السريعة، هي أن المعطيات والأدلة تثبت بأن الحكومة في التسيير ديالها، في كيفية تسييرها للاقتصاد الوطني ليست لها رؤية واضحة، جمدت وعطلت وأوقفت محركات النمو. وجدنا أنفسنا إزاء حكومة ابحال اللي كتسوق الطائرة، هي في مقصورة قيادة الطائرة، ولكن الطائرة تقود نفسها بطريقة آلية وأوتوماتيكية.

وعدنا نتيجة ذلك، عدنا إلى معدلات النمو التي كان يحققها الاقتصاد الوطني قبل تسلم جلالة الملك، يعني قبل تربع جلالة الملك على عرش أسلافه المنعمين، ومع الأسف الشديد رجعنا تدريجيا إلى ما نسميه بالنمو التلقائي للاقتصاد الوطني، غادي كيحقق نمو تلقائي، لأن المحركات ديال النمو توقفت، والحكومة تقود البلد دون أن تتحكم في مقود القيادة، وهذا نعتقد بأنه نخشى أن يكون قد فات الأوان على الحكومة، لأنها ضيعت مدة 3

سنوات، نخشى أن يكون قد فات الأوان على الحكومة لإعادة ضبط مقود قيادة قاطرة الاقتصاد الوطني.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل لتقديم دليل ثان، كيبين بأن القانون المالي، ولا ثلاث سنين اللي شفنا من عمر الحكومة، ما شفناش شي سياسات مقدامة تبين على أنه الحكومة تضع المقدمات والشروط اللي غتسمح لبلادنا بأن ينتقل في الأجل المنتظر إلى ركب الدول الصناعية، واسمحوا لي أن أطرح هنا بعض الملاحظات المرتبطة بأسلوب إدارة الحكومة، بأسلوب تعاطي الحكومة مع الإشكالات المرتبطة بتنافسية الاقتصاد الوطني.

نحن نقول بصراحة أن الحكومة أدارت ظهرها بالكامل وفشلت فشلا واضحا في معالجة ما نسميه بالعوائق البنيوية التي لا تزال تكبل انتقال اقتصادنا الوطني من المستوى الأول ديال التنافسية إلى المستوى الثاني ديال التنافسية، وتتذكرون معي بأن هذا الموضوع بالذات سبق لنا في فريق الأصالة والمعاصرة أن طرحناه على أنظار السيد رئيس الحكومة في الجلسة اللي عقدنا معه مؤخرا، وقلنا يا ودي هذاك الشي اللي قلت على (Doing Business)، راه لا يعكس كل الحقيقة، الحقيقة كما بينتها التقارير الدولية، هي أن الاقتصاد ديالنا الوطني مازال في المستوى الأول ديال التنافسية، الحقيقة التي تخفيها الحكومة هي أن المغرب يقع في كوكبة الاقتصاديات، ومعنا 20 دولة أخرى، يستحيي المرء من أننا نقارنو راسنا معها، نحن نقع في 20 دولة هي ضمن كوكبة الاقتصاديات اللي مازال كتدابز ما قدراتش تنتقل من المستوى الأول ديال التنافسية إلى المستوى الثاني.

ونقول للحكومة اعطيو للشعب المغربي تفسير، ماشي تبرير، اعطيو للشعب المغربي تفسير واضح لماذا لم تعالجوا العوائق البنيوية اللي مازال كتمنع بلادنا من أن ينتقل اقتصادها الوطني من المستوى الأول من التنافسية إلى المستوى الثاني من التنافسية.

التقارير الدولية التي تحجبها الحكومة، الحمد لله الانترنيت الآن يتيح كل شيء، التقارير الدولية كتبين بأننا كنسجلو معدلات ورتب غير مشرفة في الكثير من المؤشرات ديال التنافسية، في المؤسسات، في البيئة الماكرو اقتصادية، في الخدمات الصحية والتعليم، في التعليم العالي والتكوين، في فعالية سوق السلع والخدمات، فعالية سوق الشغل، تطور السوق المالي، الاستعداد التكنولوجي، حجم سوق ملائم، الابتكار، تطور الأعمال، كل هذه المؤشرات نسجل فيها مراتب متدنية جدا.

وقد طرحنا على السيد رئيس الحكومة ثلاثة أسئلة جوهرية، بطبيعة الحال لم يجبنا عنها، وكيف ما عودنا في الأسلوب ديالو. كيف تفسر الحكومة تدهور ترتيب المغرب في عهد الحكومة الحالية في مؤشر التنافسية من الرتبة 70 سنة 2012-2013 إلى الرتبة 77؟ هذا سؤال جوهري.

نضيف إليه، وقد نبهنا إلى أن أخطر ما يهددنا حسب التقارير الدولية هي أن التنافسية ديال الاقتصاد المغربي معرضة في المستقبل القريب إلى أن ينحدر، أن يسجل منحنى انحداري بنسبة يتوقعها المنتدى الاقتصادي العالمي بنسبة تتراوح ما بين 5 إلى 15%.

هذا الإخفاق وحده، هذا الفشل في معالجة العوائق البنيوية التي تحول دون انتقال اقتصادنا الوطني من المستوى الأول في التنافسية إلى المستوى الثاني، هذا الإخفاق كافي بوحدو باش يحرك البرلمان مسطرة ديال ملتمس مساءلة وملتمس الرقابة ديال الحكومة، وستتذكر أجيال المستقبل ربما، أجيال ديال المستقبل وربما المؤرخون سيتذكرون فداحة ثمن وتكلفة إهدار الفرص، لأنه وسط الضجيج الإعلامي وتعالي الضجيج الإعلامي والكلام السطحي والشعبوي والكلام ديال لحلاقي ديال جامع لفنا، وأنا كامل التقدير والاحترام للأخوة المراكشيين، وسط تعالي هذا الضجيج، وعندما تخاطب حكومة تستهزئ منك، وينخرط في أحد الجانبية زعما على من تقرأ زابورك يا داوود، ما يمكن إلا تطوي الأوراق وتجمع وتقول: "إنني سلمتك يا إلهي أمر هذه الحكومة، فافعل بها ما تفعل بحاضر ومستقبل شعبها".

واسمحوا لي الآن أن ننتقل إلى نقطة ثالثة، نبين فيها كذلك دليل على أنه ما عندناش في القانون المالي مثل ما عندناش في 3 اسنين اللي شفنا مع الحكومة دليل قوي على أن هاذ الحكومة كتوجد الشروط والمقدمات اللي غتسمح لبلادنا من أنه يعالج الإشكالات والعوائق التي لا تزال تحول بينه وبين اللحاق بالدول الصاعدة، كما يطمح إلى ذلك جلالة الملك.

إشكالية دائما كناقشو مع السيد الوزير، ما كنلقاوش جواب، واش تتصورون مجهود استثماري ضخم كتديروا بلادنا بما يعادل 36% من الناتج الداخلي الخام، يالاه كنحققو هاذ النسبة المتواضعة من معدل النمو، واعلاش دول أخرى ابحال رومانيا، تركيا، واحد العدد من الدول كتدير مجهود استثماري أقل بكثير من هاذ الشي اللي كتديرو بلادنا ولكن كتحقق معدل النمو أعلى بكثير؟ هذا سؤال جوهري، هذا سؤال جوهري، لا تجيب عنه الحكومة.

ثانيا، عندنا.. هاذي إشكالية موروثة، ماشي كنحملوها للحكومة، ولكن احنا كنسألو الحكومة أشنو دارت باش تعالج هاذ الإرث؟ لأن الحكومة في الخطابات ديالها وفي البرنامج ديالها وفي الحمالات الانتخابية ديالها، وعدت الشعب المغربي بمعالجة هاذ الإشكاليات وما شفناش معالجة الإشكاليات.

مشكل آخر، النمو الاقتصادي بالمغرب كيزيد يعمق الفوارق الاجتماعية، واخا كنديرو مجهود استثماري ضخم، وكنحققو نسب نمو نسبيا بالمقياس ديال الدول التي تشبهنا نسبيا زعما يمكن نقبلوه، ولكن نحن إزاء وضع تتفاقم فيه الفوارق الاجتماعية، وتتفاقم فيه الفوارق الطبقية، نحن إزاء وضع يعيش فيه 18% من المواطنين في وضعية هشاشة، 14% من المواطنين ما كيتجاوزش الدخل ديالهم 2 دولار يوميا، 9% من السكان المغاربة يعيشون تحت عتبة الفقر، أما إلى زدتو المؤشرات ديال التنمية البشرية اللي كيصدر على الأمم المتحدة، فنحن بلد يصنف في الرتبة 130، نحن نريد من الحكومة تفسير ماشي تبرير، لأن الحكومة عودتنا أنها تخلط

بشكل غير مفهوم بين ما يعد تفسيرا وبين ما يعد تبريرا.

أضف إلى ذلك، أن النمو الاقتصادي في المغرب يكرس الفوارق المجالية، النمو الاقتصادي في المغرب يعمق من حدة حرمان...

السيد الرئيس، واش باقي لي 7 دقائق؟

السيد رئيس الجلسة:

باقي 8 الدقايق تقريبا.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

لن أتحدث عن المديونية، وهذا الخطر الزاحف، احنا ابغينا من الحكومة تفسر لنا كيفاش أنه هاذ المديونية المفرطة، الكلفة ديال خدمة الدين تفوق الكلفة ديال نمو الناتج الداخلي الخام، هذا أمر غير طبيعي.

الحكومة تدعي أنها بصدد تقويم المالية العمومية للحد من العجز، وفي نفس الوقت تقدم على الزيادة من الاستهلاك العمومي. الحكومة تزعم أنها تدعم النمو وفي نفس الوقت ترفع اعتمادات الاستثمار بما قدره 5 المليار درهم فقط في مقابل زيادة الاستهلاك العمومي بمقدار 8 الدراهم فقط.

الحكومة يعني تعلن أنها تدعم الطلب الداخلي وتحافظ على القدرة الشرائية، ولكنها ترفع من الضرائب على الاستهلاك وعلى الضريبة على القيمة المضافة خصوصا، وتتباطأ في تعويض أرباب النقل إزاء تداعيت اعتماد نظام المقايسة لأثمنة البنزين والغزوال.

الاختلالات كثيرة وبالجملة، مع الأسف دائما كيسرقني الوقت، وما كنتمكنش من ذكرها مجتمعة، ولكن أرجو من الحكومة إزاء كل القضايا التي نثيرها أن تقدم أجوبة وأن تقدم تفسيرا وليس تبريرا.

قد يقول قائل يعني ولربما تنتعداو على الحكومة وكنطلبو منها شي حويجات اللي هي ما شي في الإمكان ديالها، احنا نسائل الحكومة انطلاقا من الشعارات والالتزامات التي تعاقدت بها مع الشعب المغربي.

هاذ القضايا اللي ذكرناها كلها مجتمعة، وقضايا كثيرة أخرى لم أتكن من ذكرها، كلها وعدتم في البرنامج الحكومي بأنكم ستعالجونها، والحصيلة ديال ثلاث سنوات من التدبير، مع الأسف تبين بأننا بعيدون جدا عن تقديم حتى مقدمات معالجة هاذ...

نعطيكم مثال واحد: العلاقة بين المداخيل الجبائية ونسبة النمو الاقتصادي، ياك النمو الاقتصادي في سنة 2013 سجل 4,4%، ولماذا انخفضت المداخيل الجبائية؟ لماذا تراجعت المداخيل الجبائية بنسبة ناقص 1,4، هذه مفارقة تحتاج إلى تفسير، ما شي إلى تبرير.

أيضا المخاطر ديال تمركز الضريبة على الشركات، أيضا اختلالات البنية ديال الميزانية، وهي اختلالات ورثتوها عن 50 سنة، ولكن فيها بعض الجوانب التي تحتاج إلى تفسير ابحال مثلا نسبة التحصيل في عهد هذه الحكومة متدني، لا تتجاوز نسبة تحصيل المداخيل العمومية معدل 45%، المبالغ المحصلة 66 مليار درهم، متأخرات الأداء ما عندناش أرقام رسمية، ولكن التقديرات تشير إلى 46 مليار درهم متأخرات الأداء، هذه قضايا تحتاج، إخواني السادة الوزراء، إلى تفسير وإلى تبرير.

قد تقولون ما هو الحل؟

طيب، احنا تنقولو لكم ببساطة شديدة، احنا ما كنعرفوش مزيان في الاقتصاد، ولكن كنقولو ببساطة شديدة، احنا تنقولو في الاقتصاد الوطني، في البنية ديال الميزانية اللي وجدتو، كاينة هوامش اللي يمكن أن نستثمرها لتقديم بعض الأجوبة على بعض المشاكل اللي كنعيشها بلادنا وكيعيشوها المواطنون ديالنا، احنا في التعديلات اللي قدمنا لكم 212 تعديل، وقبلتو منها فقط 3، قدمنا لكم بعض التعديلات ما فيها لا تنقيص من الموارد ديال الدولة ولا زيادة في النفقات ديال الدولة.

ببساطة شديدة لاحظنا بأنه الفوائض المسجلة في الحسابات الخصوصية، تقريبا 83 مليار درهم، الحسابات الخصوصية كتسجل فائض 83 مليار درهم، في الحوار اللي درنا مع السيد الوزير قال لك أسيدي كاين واحد المبلغ ملتزم به، طيب احنا اقترحنا عليكم إلى اعترفتم معنا بأن هناك ظلم تاريخي وقع في حق عدد من المواطنين في المناطق اللي ما اخذاتش الحظ ديالها من التنمية، اقترحنا عليكم تجميع هذه الفوائض غير الملتزم بها وتوجيهها في اتجاهين:

أولا نوجدو إستراتيجية مقادة ديال تدبير المخاطر، ونكلفو واحد الوكالة اللي تنسق بين المصالح كلها، وتبدا تشتغل على الورش ديال تدبير المخاطر، ولكن جزء من هذه الموارد اللي هي متاحة وموجودة، طلبنا منكم توجهوها للمواطنين اللي هما عايشين في الأقاليم وعايشين في الجماعات اللي حسب الأرقام ديالكم المستوى ديالها في الماء وفي الضوء، نعم كاين مستوى مزيان ديال الماء والضوء، ولكن كاين بعض الجماعات وبعض الأقاليم المستوى ديالها في الماء والضوء والطرقان والمراكز الاستشفائية والمراكز التعليمية المستوى ديالها ضعيف ومتدني جدا.

قلنا من باب العدالة والإنصاف ما شي نحققو لهاذ الجماعات وهاذ الأقاليم كلشي اللي تمناوه، لا، نعطيو لها واحد القدر معقول من النصيب ديالها، وهو حقها، من النصيب ديالها، باش نطلعو المعدلات ديال هاذ الأقاليم في البنية التحتية الطرقية، في المستشفيات، ما نقولش مستشفيات نقول مراكز استشفائية، في المؤسسات التعليمية، في الماء والضو، نقربوه اشوية من المعدل الوطني.

واش هذا بالله عليكم، واش هذا هذا التعديل أو هذا الاقتراح فيه مزايدة؟ أسيدي احنا من باب التضامن لا أشك في أن مغربيا واحدا يمكن يعترض يقول لك لا، أنا لا ما نتضامنش مع المواطنين المغاربة.

هذا عار في جبين الحكومة أنه عندها هوامش، عندها إمكانيات، عندها موارد مالية، عندها تقريبا اشحال؟ قلت 83 مليار فوائض، لا يعقل هاذ الشي ما نوجهوش لهاذ المواطنين، واش هاذ المواطنين ماشي مواطنين ديالنا؟ مواطنين من الدرجة 3، من الدارجة 4.

نحن المواطنين في كثير من الجهات اللي اخذات اشوية الحظ ديالها في المؤشرات ديال التنمية البشرية، في الطرقان وفي الماء وفي الضو، في المراكز الاستشفائية مستعدين يصبروا واحد العام.

ولذلك، قدمنا لكم اقتراح، السيد الوزير المحترم، ديال إعادة النظر في ميزانيات الاستثمار ديال بعض الوزارات، ماشي كلها، وطلبنا نقصو لها 20% من ميزانية الاستثمار ويتعاود يتوجه هاذ المبلغ لفائدة الأقاليم، واحنا عندنا الثقة الكاملة في الحكومة، انتما اشتغلوا وقولوا لنا فين هي الأقاليم لأن عندنا المعطيات وعندنا أرقام كتبين مختلف أقاليم المملكة أشنو هو الحصة ديالها والنصيب ديالها اللي اخذاتو من الثروة ديال البلاد، ويقينا غادي توجدو واحد العدد من الأقاليم اللي صبرت لمدة 50-60 سنة، ما يمكنش، وهذا ما فيه لا زيادة في النفقات ولا تنقيص في الموارد ديال الدولة.

ونظن أنه حتى انسجاما مع الوعود اللي وزعتها الحكومة والحزب الذي يقود الحكومة، واش تتذكروا معي الوعود المعسولة اللي اعطيتو للمغاربة؟ وعدتم المغاربة بإسقاط الفساد، ووعدتوهم بأنكم غادي تجيبوا 2% من معدل النمو نتيجة محاربة الفساد، من العبث نسول على أشنو دارت الحكومة في هذا الباب.

نعم وعدتم بتحقيق نقطتين في معدل النمو من خلال محاربة الفساد، اليوم كيظهر بأنكم ما حققتو والو في هاذ المجال، ولكن كاين واحد النصيب، عندنا واحد الخبزة نعاودو نقسموها بشوية ديال العدالة، ومن حق المواطنين في الأقاليم ياخذوا، ماشي النصيب ديالهم كامل، ياخذون غير اشوية من هذاك النصيب، لا يعقل أن الآلاف من المواطنين الآن يبيتون في العراء.

ولذلك، نتمنى اعطيونا غير على الأقل واحد الدليل على أنكم تنصتون للمعارضة، ما كنجيبوش شي حاجة ضد القانون ولا شي حاجة ما كيسمحش بها الدستور، بالعكس كنجيبو لكم أفكار واقتراحات اللي هي تستثمر الهوامش المتاحة، لا يمكن أن نلتحق بالدول الصناعية وعشرات الآلاف من المواطنين كيعيشوا الظروف ديال القرون الوسطى.

شكرا على انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الرئيس.

الكلمة الآن للمستشار المحترم الأستاذ ادريس الراضي، رئيس الفريق الدستوري، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد إدريس الراضي:

قبل الشروع في هذا التدخل، لابد أن أجدد التعازي للأسرة الصغيرة والكبيرة للفقيدين الأستاذ عبد الله بها وأحمد الزايدي، تغمدهما الله برحمته وأسكنهما فسيح جناته. تعازينا لضحايا الفيضانات. إنا لله وإنا إليه راجعون.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

أتدخل باسم فريق الاتحاد الدستوري لمناقشة مشروع قانون المالية 2015.

عند مستهل المناقشة ديالنا لمشروع قانون المالية 2015، الذي يعتبر الفرصة الثالثة للحكومة للبرهنة على مدى قدرتها للوفاء بوعودها الانتخابية، وبالتزامات السيد رئيس الحكومة في البرنامج الحكومي الذي تقدم به أمام البرلمان لكسب ثقة البرلمان للنسخة الأولى لحكومته.

أقول عند مستهل هذا التدخل، لابد من التذكير بالإشكاليات العميقة والهواجس والتخوفات التي يثيرها سلوك الحكومة خلال عمر تدبيرها للشأن العام الوطني:

أولا: منذ ما اصطلح عليها بـ "سنوات الرصاص"، ومنذ انخراط المغرب في مناخ سياسي يؤمن بالديمقراطية والتعددية، لم تشهد المعارضة البرلمانية حصارا شبيها بما عاشته خلال الثلاث سنوات الأخيرة، والغريب هو أن هذا الحصار يأتي مباشرة بعد دستور 2011، الذي تطلع إليه المغاربة ليكون انطلاقة عملية نحو تحقيق دولة الحق والقانون، دولة التوازن بين المؤسسات، بما تضمنه من مستجدات حول حقوق المعارضة البرلمانية.

لكن الحكومة أولت المقتضيات الدستورية تأويلات على مقاسها، ولم تدخر أي جهد للإجهاز على حقوق المعارضة، تارة باستغلالها المغرض لديكتاتورية العدد بمجلس النواب، وتارة بتأويلها الضيق لمقتضيات الدستور التي منحت الحسم في المصادقة على المشاريع المعروضة على البرلمان من قبل مجلس النواب، وهو الأمر الذي جعل الحكومة تحاصر المعارضة وتستصغر دورها ومقترحاتها ومبادراتها التشريعية، بل وأفرغت مجلس المستشارين برمته من قوته الدستورية.

فنحن، في الاتحاد الدستوري، لم ندخر جهدا لنكون في قلب اللحظة التاريخية، بالاقتراحات، بالتنبيهات كلما تعلق الأمر بالتواصل مع الحكومة، سواء خلال جلسات المساءلة الشهرية أو باقتراح التعديلات عند مناقشة مشاريع القوانين، وفق ما نراه من وجهة نظرنا المتواضعة يخدم المصلحة العامة ومصلحة المواطنين.

لكننا للأسف نصاب بالإحباط لما نكتشف في كل مرة أننا أمام حكومة تمارس ديكتاتورية العدد، وتأول الدستور تأويلات مغرضة، وتلاحق المعارضة بالعنف اللفظي والتشهير والافتراءات.

السيد الرئيس،

كان بودنا، السيد الوزير، والمغرب يتهيأ لخوض غمار انتخابات جماعية ومحلية، تعتبر امتحانا واختبارا حقيقيا لمدى قدرة الحكومة والأحزاب السياسية على تنزيل مقتضيات ومكتسبات دستور 2011 وتعميق الإصلاحات السياسية والمؤسساتية لتحقيق هدف استراتيجي هو استعادة الثقة بين المواطن والمؤسسات، بين المواطن والأحزاب السياسية،

واسترجاع الرغبة لدى المواطن للمشاركة والمساهمة والانخراط في العمل السياسي لبناء مغرب ديمقراطي منفتح على كل طاقات أبنائه من الشباب والنساء.

لكن مبدأ الثقة أصبح صعبا الآن، وربما بعيد المنال، نظرا لأن انتظارات المغاربة بعد انتخابات 2011 كانت كبيرة وكبيرة جدا لتسريع وتيرة الإصلاحات، وقد كانت كبيرة أيضا نتيجة الشعارات التي حملتها الأحزاب السياسية خلال انتخابات مجلس النواب وفي مقدمتها حزب رئيس الحكومة.

لكن خلال ثلاث سنوات لم يلمس المواطن المغربي الآثار الملموسة والواقعية، بل اصطدم وصدم بالزيادات في الأسعار وفي الضرائب والتماطل والتسويف في إنجاز الإصلاحات الدستورية والإصلاحات الكبرى السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية.

صدم المغاربة بواقع سياسي غير مسبوق، مبني على الأحلام والكلام الزائد الذي لا طائل من ورائه، كثرة الكلام وقلة العمل، واقع سياسي منخور بمفارقات كبيرة جدا بين الخطاب والممارسة:

- خطاب يدعي محاربة الريع وممارسة تكرس ثقافة الريع؛

- خطاب يدعي محاربة الفساد وممارسة تفتقد أي مقاربة للحد من انتشاره؛

- خطاب يدعي المشاركة السياسية والديمقراطية ويمارس نهج التخويف والترهيب على كل رأي مخالف؛

- خطاب يدعي أنه وليد الربيع المغربي، لكنه انتهز تداعياته لفرض استحكامه واستفراده بمصادرة حق الرأي الآخر؛

- خطاب يدعي دولة المؤسسات لكنه لا يفوت فرصة لتشويه صورة المؤسسات ومحاصرة وتقزيم دورها؛

- خطاب يدعي الإصلاحات، لكنه في الواقع يماطل ويؤجل ولا ندري إلى متى؟

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

في هذا السياق، لابد من التذكير أولا بالخلاصات التي خلصنا إليها في الاتحاد الدستوري خلال قراءتنا لمشروع قانون المالية 2015، وهي كالتالي:

أولا، إذا اقتنعنا جميعا، برلمانا وحكومة، بروح الخطاب الملكي السامي والتاريخي لـ 30 يوليوز المنصرم، فعلى الأقل علينا أن نحترم مضمونه ككل، وأن نجعل منه منهاجا جديدا وإطارا توجيهيا كامل الأبعاد، لا أن نحاول الالتفاف على روحه وتجزيئ مكوناته، فنأخذ بعضها ونترك البقية بما تتحكم فيه نية مبيتة في رفض كل سلوك شجاع ونبيل يقدم النقد الذاتي ويعترف بالفشل ويعلن ولادة جديدة تشاركية الملامح، نموذج اقتصادي جديد وفق مقاربة ترتكز على العدالة الاقتصادية والاجتماعية والمجالية.

أما الخلاصة الثانية، فهي التي سننقل من خلالها مرارة تجثم على أنفاسنا، كأعضاء لهذا المجلس الموقر، مرارة مجهود عمل جبار ووقت يخصص ليل نهار، وطاقة استنفذت قدراتها. كل ذلك للأسف، تنسفه الحكومة بجرة قلم وبتأويل للدستور بعيدا عن روحه وفلسفته وباستقواء أعمى بالغلبة السياسة، تماما كما حدث قبل سنة من الآن وكما يحدث اليوم.

الخلاصة الثالثة، إن مناقشة القانون التنظيمي للمالية بالبرلمان كانت فرصة حقيقية لإثبات مدى التوجه المنفتح والتشاركي للحكومة، ومحطة أساسية للإعلان عن حدود تبنيها للتأويل الإيجابي لمضامين الدستور، ومسرحا مكشوفا شاهدا على مستوى احترامها لمبدأ توازن السلط وتعاونها، فقد عبرت عن ذلك بوضوح عند خرقها لكل القواعد الدستورية باقتراح تعديلات على المشروع خلال القراءة الثانية بمجلس النواب، تعديلات لم يطلع عليها مجلس المستشارين الذي هو أحد مكونات البرلمان الذي يحمله الدستور مسؤولية إصدار القانون. من مجلس النواب درتوا اللي ابغيتو، ما رجعتوهاش لمجلس المستشارين.

الخلاصة الرابعة والأخيرة، لم تعد الحكومة تعرض مشروع قانون المالية، بل أصبحت تجمع أرقاما وفق معادلة موازناتية ومالية، فيها الكثير من المراوغة الحسابية، بما يضلل محولات التحليل الجاد والموضوعي، وبما يبيع الوهم ويحجب الواقع، ونحن كمعارضة في البرلمان لا نملك إلا أن ندين هذا الوضع الذي يحاصر مهامنا الدستورية.

السيد الرئيس،

لن نناقش مع الحكومة الفرضيات مرة أخرى لأننا عبرنا عن رأينا خلال المناقشات داخل اللجنة المختصة، وسأكتفي بالإشارات التالية:

لقد حدد رئيس الحكومة أولويات أربع لقانون المالية 2015:

- تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني وتحسين تنافسيته وإنعاش الاستثمار الخاص ودعم المقاولة؛

- تسريع وتنزيل الدستور والإصلاحات الهيكلية الكبرى وتفعيل الجهوية؛

- دعم التماسك الاجتماعي والمحلي والبرامج الاجتماعية وإنعاش الشغل والاستفادة التدريجية للتوازنات الماكرو – اقتصادية؛

- الدعم والمساهمة في تفعيل الإصلاحات والبرامج ذات الأولوية.

بمقابل هذه الأولويات الأربع، نجد أن مشروع قانون المالية قد كرس منطق الاستمرارية، استمرارية "Bricolage"، بل أكثر من ذلك تحكم فيه هاجس التخفيض من عجز الميزانية، عبر فرض سلسلة من التدابير على النفقات العمومية من قبل التقليص من نفقات المقاصة على حساب القدرة الشرائية للمواطن، الغائب الأكبر في هذا المشروع.

فلو كانت للحكومة مقاربة تشاركية حقيقية لإصلاح المقاصة لانفتحت

على كل الاقتراحات البعيدة عن منطق الريع والاتكالية.

في الوقت الذي تتغنى فيه الحكومة بمخطط الإقلاع الصناعي، فرضت ضريبة جديدة على الاستثمار في المشروع الحالي، وهذا ما لم نستطع استيعابه، فهل يعقل أن المستثمر في مرحلة إعداد المشروع تفرض عليه ضريبة يجب أن يؤدي 4% من الرقم المعلن؟

لا يتضمن المشروع أي تدابير تفعيلية للتوزيع العادل للثروات التي تطرق إليها الخطاب الملكي السامي لـ 20 غشت الأخير.

لا شيء تغير على مستوى بنية الميزانية، إذ لازالت الضرائب المباشرة تشكل 30% من المداخيل والقروض تستحوذ على 25%.

لا جديد في ميزانية الجهات التي تعتبر 2015 سنة حاسمة في تنزيل مشروع الجهوية الموسعة.

لقد وضع الخطاب الملكي السامي ليوم 6 نونبر، حقيقة، اليد على مكمن الداء بإثارة إشكالية توزيع الثروة وتكافؤ الاستفادة من النمو. بالفعل، هناك تفاوتات طبقية صارخة، وهناك تفاوتات مجالية بين الجهات، حيث أن هناك جهات توفر لساكنتها مناخا مناسبا لتحسين أوضاعهم وخلق الثروة، وهناك جهات لا توفر ذلك لسكانها.

في هذا المشروع نجد بأن جهات مثل تادلة - أزيلال، مكناس-تافيلالت، سوس-ماسة- درعة، الغرب-الشراردة-بني حسن، يتراوح نصيب الفرد ما بين 900 درهم و2000 درهم، في حين أن جهة الرباط-سلا-زمور-زعير نصيب الفرد من الاستثمار العمومي 1.194.200، الدار البيضاء تقريبا 4500 درهم، وهذا أمر يحتاج إلى نقاش وإلى مراجعة.

نحن نعتقد بأن السياسات العمومية في مجال الجهوية يجب أن تتوجه إلى تدارك العجز والاختلالات، وليس إلى تعميقها كما تفعل الحكومة الآن، هناك مواطنون في البوادي والجبال يعانون العزلة ومحرومين من الطرق والمسالك والمستشفيات والمدارس.

السيد الرئيس،

لم نترك مناسبة داخل هذا المجلس، خلال جلسات المساءلة الشهرية، خلال جلسات الأسئلة، خلال مناقشة قوانين المالية، إلا ونبهنا السيد رئيس الحكومة إلى العواقب الوخيمة للقرارات غير المدروسة، واستبقنا إلى خطورة الركود والانكماش الذي يعرفه الاقتصاد الوطني.

فقد صدرت دراسة قبل أيام عن المركز المغربي للظرفية، حذر من خلالها أن المغرب معرض خلال الشهور المقبلة لشبح انهيار الأسعار وارتفاع معدلات البطالة، وقد أرجع التقرير ذلك إلى خفض الشركات لهوامش أرباحها واستثماراتها، والأسباب واضحة تتمثل في القرارات الحكومية التي ضيقت الخناق على المقاولات من قبيل لجوء الحكومة إلى الاقتراض الداخلي وتجميد الاستثمارات العمومية.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، الأخ الرئيس، إلى اسمحت.

المستشار السيد ادريس الراضي:

نعم أ سيدي.

السيد رئيس الجلسة:

معنا واحد الوفد، ابغينا نرحبو به، الله يجازيك بخير.. أستسمح، أستسمح، السيد الرئيس.

يحضر معنا في هذه الجلسة المباركة وفد من دولة شقيقة، تركيا. باسم المجلس الموقر أتمنى لهم مقاما طيبا وللعلاقة المغربية التركية مزيدا من التطور والتوفيق وعلى جميع المستويات.

أستسمح مرة أخرى، السيد الرئيس.

المستشار السيد إدريس الراضي:

التوقيت، باش ما يضيعونيش في التوقيت.

السيد رئيس الجلسة:

لا، لا، ما كاينش مشكل، خذ وقتك السيد الرئيس.

المستشار السيد ادريس الراضي:

السيد الرئيس،

لم نترك مناسبة داخل هذا المجلس خلال جلسات المساءلة الشهرية، خلال جلسات الأسئلة، خلال مناقشة قوانين المالية، إلا ونبهنا السيد رئيس الحكومة إلى العواقب الوخيمة للقرارات غير المدروسة، واستبقنا إلى خطورة الركود والانكماش الذي يعرفه الاقتصاد الوطني.

فقد صدرت دراسة قبل أيام عن المركز المغربي للظرفية، حذر من خلالها أن المغرب معرض خلال الشهور المقبلة لشبح انهيار الأسعار وارتفاع معدلات البطالة، وقد أرجع التقرير ذلك إلى خفض الشركات لهوامش أرباحها واستثماراتها، والأسباب واضحة تتمثل في القرارات الحكومية التي ضيقت الخناق على المقاولات من قبيل لجوء الحكومة إلى الاقتراض الداخلي وتجميد الاستثمارات العمومية وعمليات الحجز على الحسابات البنكية والحملة الارتجالية لصندوق الضمان الاجتماعي، ثم عدم إقبال الأبناك على تخفيض سعر الفوائد، ورفضها تمويل القروض في قطاعات مختلفة وفي مقدمتها الاستثمار العقاري المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني.

كما أكدت هذه الدراسة أن سبب الانكماش هو تراجع الطلب الداخلي بسبب تشاؤم الأسر التي ضغطت الحكومة على قدرتها الشرائية بارتفاع أسعار الكازوال والمواد الغذائية الأساسية، حيث انخفض مؤشر ثقة الأسر بحوالي 0,9%، كما أكدت الدراسة أن نسبة ادخار الأسر المغربية ضعيفة جدا، بل تلجأ معظمها إلى الاستدانة.

إن المواطن المغربي، السيد الرئيس، اليوم أصبح شعاره اليومي هو

"الاستدانة"، الاستدانة من أجل خروف عيد، الاستدانة من أجل الدخول المدرسي، الاستدانة من أجل مواجهة تكاليف رمضان، الاستدانة من أجل مواجهة التكاليف العادية والطارئة للتطبيب، وأخيرا الاستدانة من أجل إرجاع الديون. تغرق بسياستها المواطن في مستنقع ودوامة لا حلول لها.

إن آخر قرار غير مدروس، السيد الرئيس، السادة الوزراء، هو المرسوم 2.14.469 لتجديد حظيرة سيارات الأجرة، حيث أن تطبيقه بكيفية إرغامية ودون استشارة المهنيين يهدد الآلاف من العائلات بالتشرد، مما أرغم أصحاب الطاكسيات الإعلان عن مسيرة يوم 24 دجنبر الحالي.

السيد الرئيس،

تساؤل عريض وكبير وعميق: أين هي ادعاءات الحكومة بدعم القدرة الشرائية للمواطنين؟

قولوا ما شئتم وقدموا ما شئتم من أرقام وشعارات، لكن واقع هذه الفئات يفند ما تقولونه، إن المواطن يحس بالتغيير في القفة ديالو.

إن من أولى الأولويات لإلحاق المغرب بالدول الصاعدة توفير الأمن الغذائي، والسعي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال، وقد وضعت الدولة مخطط "المغرب الأخضر" لبلوغ هذه الغاية، وجندت الأموال وعبأت رصيدا عقاريا مهما.

وقد كان لذلك وقع إيجابي على جلب المستثمرين للقطاع الفلاحي الذين غامروا بتحمل أعباء مديونية الأبناك، وبذلوا مجهودات استثمارية كبيرة، مكنت من أن يتوفر المغرب على فلاحة عصرية ومتطورة، رفعت من الإنتاجية كما وجودة.

هذا جميل، لكن هذا لا يجب أن ينسينا العواقب الكارثية – أنا تنقولها لكم - التي يؤدي ثمنها الفلاح في المستقبل.

إذا ما كان هناك قطاع حظه سيء خلال السنوات الأخيرة، فهو القطاع الفلاحي، عانى لسنوات من الجفاف، عانى لسنوات من آثار الجريحة والفيضانات، عانى لسنوات من غياب مخططات لتنظيم السلاسل الإنتاجية، وها هو اليوم يعاني من تراجع الأسعار وارتفاع تكاليف الإنتاج (الكازوال، البذور، الأسمدة، الآليات، صعوبات الولوج إلى التمويل بفعل تراكمات ديون القرض الفلاحي)، مع كل هذا الضغط، هناك ضغط أكبر لمديونية السقي وفوائد التأخير.

تقدمنا، السيد الوزير، مرات عديدة باقتراح تعديلات في الموضوع خلال سنوات، ووعدت الحكومة بأنها ستأتي بمقاربة في الموضوع، ولقد جاءت الحكومة بمقاربة للإعفاء من فوائد التأخير، لكننا نعتبره غير كاف، لأن هذا القرار بإعفاء الفلاح من فوائد التأخير استهدف 20 ألف فلاح، مع العلم أن الذين انخرطوا 15%. إذن، هذا تبين عدم إقبال الفلاحة لأنهم عجزوا كليا على الأداء.

إن عرقلة الاستثمار في الفلاحة ستبقى قائمة مادام ثقل المديونية لا يوفر للفلاح فائض قيمة قابل للاستثمار، لأنه يعيش في عجز شبه دائم، لذلك نقترح الإلغاء الكلي لهذه الديون على الفلاح إلى غاية 31 دجنبر 2014، ولذلك نجدد طلبنا للحكومة بمراجعة مديونية هاذ الشي ديال السقا.

السادة الوزراء،

لقد فشلت الحكومة في إصلاح السوق المالي وانفتاح القطاع البنكي على الاستثمارات الأجنبية والوطنية، فالأبناك المغربية محدودة وتتحكم في السوق دون أي احترام لقواعد التنافسية والشفافية، فقد كان موقفنا واضحا عندما قاطعنا مناقشة القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان، احتجاجا على الضغط الذي مارسته الحكومة لتمرير هذا القانون، وقد راسلنا رئاسة المجلس، موضحين موقفنا آنذاك بإحداث لجنة تقنية لتعميق دراسة المشروع وملاءمته مع ملاحظات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي جاءت في مجملها تتحدث عن تعزيز صلابة القطاع المالي وتعزيز تنافسية المنظومة البنكية حماية للمتعاملين وضمانا لحقهم في شفافية المعلومة المالية ووضوحها، وضمان حرية نقل الحسابات البنكية دون تكاليف، ثم حق تقديم وتدبير الشكاوى عن الممارسات التعسفية للأبناك، لكن الحكومة أصرت على إخراج القانون على علاته التي لا تخدم إلا مصلحة الأبناك ولا تحمي المتعاملين معها من التعسفات.

فقد أكد تقرير صادر عن بنك المغرب أن الأبناك تخلت عن تمويل المنعشين العقاريين، ودلالة ذلك يعرفها كل العارفين بالاقتصاد الوطني، لأنها تؤدي إلى ركود في القطاع العقاري، وستعرقل الاستثمار، وبالتالي تعزيز وتكريس الركود الذي سيذهب بالاقتصاد الوطني إلى الهاوية، فهل هذه السياسة إرادية للحكومة أم مفروضة عليها من مؤسسة دولية؟ هل تستحضر الحكومة مصير قطاعات استثمارية مهمة لا تريد الأبناك تمويلها وهي تشغل المواطن المغربي غير الحاصل على الشواهد ودون مؤهلات تقنية وتكوين متخصص؟

أقول للحكومة: أبناء البادية راكم اهملتموهم في التربية، في التعليم، في فك العزلة.

إن الحكومة فشلت في مواكبة ومسايرة مرجعيات الخطابات الملكية السامية، وهي فاشلة أيضا في تنزيل مذكرة وأولويات رئيس الحكومة بفشلها في تمويل الإصلاحات وإطلاق الورش الكبير لتنزيل الدستور، وهي فاشلة أيضا في تحريك الاقتصاد وتحسين محيط المقاولة.

فالحكومة لم تستثمر الفرصة التاريخية التي أتيحت لها، مناخ الاستقرار الذي يعرفه المغرب، عودة النمو إلى الاقتصاديات الأوروبية، تراجع أسعار النفط بالأسواق الدولية، الإقبال المتزايد على المغرب الذي أصبح وجهة للاستثمار الأجنبي.

كل هذه الإيجابيات لم يتلمس منها المواطن أي آثار إيجابية في محيطه الاقتصادي والاجتماعي. مازالت منظومة التربية الوطنية تعاني ارتفاع معدلات الهدر المدرسي، مازالت وفيات المقاولات مرتفعة، ومازال معدل

فقدان الشغل مرتفعا، ومازال أيضا معدل الأمية مرتفعا بالمقارنة مع دول الجوار.

تساؤلنا: السيد رئيس الحكومة حدد كذلك أولويات والتزم في البرنامج الحكومي، لكن نحن لم نفهم لماذا يضطر الفقراء والمعوزون ومعهم الطبقة المتوسطة إلى القيام بمبادرات احتجاجية على هذا المشكل أو ذاك، لأن ها هما خارجين على الغلاء ديال الماء والضو، ها هما خارجين من طنجة للكويرة، كلشي خارج، والحكومة تتصر على الاستهانة بهذه الاحتجاجات الشعبية.

هل هذه الاحتجاجات هي من أجل الاحتجاج فقط؟ أم هي تعبير عن تنديد بواقع مزري أو عن رفض لسياسة معينة؟

أرغمتم كل الفئات المهنية والشرائح الاجتماعية على الاحتجاج، فكل حكومات العالم تتفاعل إيجابيا مع الاحتجاجات، فإن لم تستجب للمطالب أو لجزء من هذه المطالب فالتفاعل يكون بالإنصات والتفهم، وذلك أضعف الإيمان.

والخلاصة العامة:

- التعامل السلبي والاستعلاء للحكومة مع كل مقترحات المعارضة في البرلمان بمجلسيه، وإقبالها على سلوكات تمس في العمق التوازن بين المؤسسات والسلط، وإقصاء مجلس المستشارين من حقه الدستوري؛

- غياب أي مقاربة أو إستراتيجية للنهوض بأوضاع الشباب، المرأة، الطفولة، الأجراء؛

- غياب سياسة واضحة لحماية وإعادة الاعتبار للطبقة المتوسطة في النسيج الاقتصادي والاجتماعي والاكتفاء بالتلويح ببرامج تعزز ثقافة التواكل، وتتجه نحو قتل روح المبادرة والابتكار؛

- والغائب الأكبر – أقولها - في سياستكم وفي قوانينكم المالية يظل ككل سنة هو العالم القروي، دائما مغيبينو، وكأن ساكنته غير معنية بالاستفادة من الخيرات التي تنتجها لفائدة الوطن.

من باب الإنصاف نقر أنكم توفقتم، وراه قلتها لكم ذاك النهار، وغنعاود نقولها لكم أمام الرأي العام، توفقتو في خفض عجز الميزانية من 7,3% سنة 2013 إلى 4,9% سنة 2014 ثم إلى توقع 4,3% في المشروع الحالي، لكن على حساب من؟ أقولها وبأي ثمن؟

كنقول لكم ونعاود نأكد لكم وبكل وضوح راكم تتديروا هاذ الشي على حساب المواطن الذي التزمتم بخدمته وخدمة قضاياه، هاذ الشي كلو راه غيمشي على ظهر المواطن الضعيف، اللي لا حول ولا قوة له إلا يصبر.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد رئيس فريق الاتحاد الدستوري.

الكلمة الآن للمستشار المحترم، الأستاذ العربي خربوش رئيس فريق التحالف الاشتراكي، في حدود ثلاثين دقيقة.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

تنعقد هذه الجلسة، أقول صادفت مناقشة هذا القانون المالي زمن تساقط الأمطار على البلاد وزمن فياض الخير رحمة من رب العالمين على هذا البلاد لاسترجاع الأمل وللسير نحو المعيشة والكسب، نترحم على أرواح ضحايا الفيضانات، ونترحم على أرواح ضحايا الفيضانات والمغفرة والشهادة لهم، إن شاء الله.

السيد الرئيس،

باسم فريق التحالف الاشتراكي، أود أن أبدي أمامكم بعض الملاحظات والآراء حول قانون المالية الذي نحن بصدد دراسة مشروعه، ونحن نعتبر أنه لا يمكن موضوعيا مناقشة القانون المالي في ظرفية كهذه دون أن نضعه في سياقاته العامة، سواء تعلق الأمر بالسياق السياسي العام أو بالسياقات الداخلية والخارجية. وكل خروج عن هذا بدون شك أنه سيكون خروجا عن الموضوعية.

إن الاستقرار السياسي والحكومي عمل إيجابي لنجاعة الأداء وتطوير السياسات العمومية، هذا مبدأ. الذين الآن يعيبون على الحكومة بأنه لم تقم بكذا وكذا، نطرح سؤال: هل الحكومة خرجت عن أسباب ترسيخ هذا الاستقرار والعمل به، اللي هو مكسب أساسي في تاريخ هذه الحكومة؟ هل الحكومة خانت وعدها بالاستمرار في مشروع إتمام الإصلاحات الكبرى للبلاد؟

هذه الأسئلة التي تتطلب الجواب. أما الخروج عن هذا فنحن نعلم أن الحكومة كيفما كانت في الظرفية الحالية، سيكون من الصعب أن تنجز كل شيء، ولكن علينا أن نعترف بأن حكومة عبد الإله ابن كيران أتت بأشياء جديدة، أتت بمنهج، أتت بمبادرات لم تكن موجودة.

العبرة لم تكن فقط في النتائج، بل هي العبرة كذلك في الجرأة السياسية في مواجهة المعضلات الكبرى للبلاد التي يتردد عنها البعض منذ سنوات، ومازال يتردد عنها. مواجهة المقاومات التي مازلنا نعيشها نحن يوميا حتى في هذه القاعة.

إذن، هناك مجهود جبار لابد أن يسير في اتجاه نجاعة الوسائل الجديدة. أتحدث عن الفئات والدعم المباشر، وهناك إجراءات فعلية في هذا الاتجاه. لماذا لا نقف عندها ومساهمة هذه الإجراءات في بلورة المجتمع وإسعاد المجتمع ليتقدم كأداة أو كوسيلة الذي باستطاعته أن يفرض الإصلاحات الكبرى في المستقبل؟

فلذلك، السيدات والسادة، أظن بأنه بقدر ما كانت الحكومة جريئة يجب أن تكون كذلك لدينا الجرأة أن نسجل ما هو إيجابي، أما السلبي فهو

كثير لأنه موروث عقود وعقود من الزمن.

إننا نؤكد على أهمية الاستقرار السياسي، من هذا المنطلق بالذات، فلا ننسى كذلك أن حكومة ابن كيران عاشت ولمدة تزيد عن سنة في اضطراب كبير من طرف المكونين لها، مما أفقدها فرصة زمنية كبيرة وفقد معها الشعب المغربي أن يستفيد في النوايا المخلصة والنوايا الحسنة لأعضاء الحكومة من أجل تفعيل البرنامج الذي كان معطلا لمدة سنة وما يزيد، فإننا نؤكد على أهمية الاستقرار السياسي، فلأننا نؤمن بأنه لا تنمية حقيقية ولا استثمارات منتجة، ولا سياسات عمومية ناجعة، ولا إصلاحات حقيقية دون هذا الاستقرار الذي هو مكسب للشعب المغربي وتفاعل معه في أحلك الظروف، ونحن نعرفها جيدا، وبدون حياة سياسية سليمة، وهنا ندعو إلى الحياة السياسية السليمة المشتركة، المشاريع المتقارعة، المشاريع المناهضة، فالحديث عن كل شيء بدون الحديث عن المشاريع المناهضة للحكومة سيبقى حديثا عاما، وبدون تفاعل إيجابي بين الفرقاء السياسيين، التفاعل الإيجابي مطلب شعبي للمغرب.

المغاربة ما عندهم ما يديروا بالخطابات السياسية اليومية في البرلمان، باغين من هم يتفاعلون لاجتياز هذه المرحلة بشكل أقوى، لأن الدستور الجديد يفرض ذلك، وكله أمل للمغاربة، أما أن نترك الدستور جانبا ونتنابز ونتضاد في قاعة البرلمان، فأظن أن هذا ليس مطلبا شعبيا، وبدون احترام متبادل بين المؤسسات الدستورية، وهنا أقصد الحكومة من جهة والبرلمان من جهة كذلك، وهو أمر تفرضه خصوصيات المرحلة الانتقالية المرتبطة بتنزيل الدستور الجديد وترجمة أمل الشعب المغربي في الظفر بهذا الاستحقاق. الظفر باستحقاق الدستور الجديد أمل كبير لدى المغاربة، علينا أن نعي ذلك جيدا.

يهمنا، السيد الرئيس، أن نستحضر الرهانات المطروحة على بلادنا، وعلينا استثمارها واستحضارها على مختلف الواجهات، وخصوصا المتعلقة بقضية الصحراء وقضيتنا الوطنية وبالديمقراطية وبحقوق الإنسان كذلك، كما يهمنا أن نسجل استمرار تأثيرات الأزمة المالية أو تأثرات الأزمة المالية التي اتخذت طابعا عالميا واضطراب الأسواق الخارجية وتقلبات الظرفية الاقتصادية الدولية لنسجل ذلك، باعتبار ارتباطاتنا الخارجية كبلد منفتح على محيطه وعلى العالم ولتأثيرات الأوضاع الاقتصادية العالمية على اقتصادنا الوطني على عدة مستويات.

في ظل هذه السياقات، يمكن التأكيد، رغم الصعوبات، بأن التحكم في التوازنات المالية الاقتصادية الكبرى، وتثبيت معاناة الاقتصاد الوطني الذي يقاوم التأثيرات السلبية، نلاحظ تحسن عدد من المؤشرات، وهذا كذلك بفعل المجهودات ديال الحكومة، مؤشرات للاستعادة التدريجية لعافية ماليتنا العمومية، علما أن وقف النزيف طرح كمهمة مستعجلة للحكومة، وتمكنت فعلا من ذلك من كسب هوامش في الميزانية لتوجيهها نحو الاستثمار والقطاعات الاجتماعية.

وهنا يتجلى المظهر الإرادي والواقعي للذهاب بعيدا نحو تقوية الإصلاح والجرأة لمعالجة إشكاليات ظلت عالقة لسنوات، وبالخصوص مشروع إصلاح الصندوق المقاصة المطروح منذ سنوات، إن لم نقل عقود، حيث ظل الدعم يلتهم ملايين الدراهم دون أن تذهب فعلا لمن يستحقها من الفئات الاجتماعية، وكان لابد من هذا الإجراء الجريء والتوجه التدريجي نحو آليات الاستهداف، استهداف الفئات الفقيرة والمحتاجة حقا إلى دعم الدولة والمجتمع عبر المالية العمومية.

ونود أن أؤكد هنا بأن الحكومة تسير فعلا في هذا التوجه الذي ينبغي توسيعه من خلال مشروعها لدعم الأرامل في وضعية هشة، وهو إجراء اجتماعي يسجل لهذه الحكومة ولمكوناتها الحزبية، مهما كانت ملاحظتنا على المبلغ ومحدودية هذا المبلغ.

وفي هذا الاتجاه، تسير مبادرات أخرى مماثلة كإحداث صندوق التكافل الاجتماعي وعدد من التدابير المرافقة والمواكبة للحفاظ على القدرة الشرائية، وبالخصوص الفئات المستضعفة.

ويهمنا كذلك أن نسجل أهمية مثل هذه المبادرات كمبدأ معبر عن إرادة الحكومة بالتوجه نحو الدعم المباشر للفئات الفقيرة والمحتاجة، والشروع في إعادة النظر في توزيع الثروات الوطنية بالتدريج، وهو ما تعبر عنه كذلك عدد من التدابير الإيجابية، نذكر منها تخفيض ثمن حوالي 1600 دواء، انضاف إليها مؤخرا عد آخر من أدوية واسعة الاستهلاك، خاصة تلك المتعلقة بمرض السكري، والزيادة في منح الطلبة، ودعم التماسك الاجتماعي، وتوسيع برنامج "تيسير"، والرفع من الحد الأدنى للأجور سواء على مستوى القطاع العام أو القطاع الخاص، وفرض ضريبة تضامنية على الأجور العليا، وتوسيع برنامج التغطية الصحية للسعي نحو استفادة حاملي بطاقة (RAMED[1]) الذي يعدون بالملايين من خدمات صحية أجود، سواء في المؤسسات الصحية العمومية أو عبر مشروع تعاقد مع القطاع الخاص.

ومن المهم كذلك تسجيل قرار توسيع التغطية الصحية للمؤمنين لتشمل المواليد كما الوالدين، كما نعبر عن اعتماد قانون العمال المنزليين والشروع في التنفيذ الفعلي للتعويض عن فقدان الشغل، هو تعبير آخر عن الانشغال الحقيقي للحكومة بالمسألة الاجتماعية.

ونؤكد أن أهمية هذه الإجراءات تكمن في إدراجه كمبدأ في مجال عالم الشغل قبل التطوير مستقبلا بعد مرحلة تجريبية، وهذا ما نتمناه وندعو إليه.

وهنا أؤكد أن هذه الإجراءات هي التي ستصلح المجتمع، هي التي ستقوي المجتمع، ستجعله يكون في المستوى المطلوب.

ينضاف إلى كل ذلك استمرار دعم عدد الموارد الأساسية الواسعة

[1] **R**égime d'**A**ssistance **Méd**icale

الاستهلاك الذي تستفيد منه فعلا أوسع الجماهير، مع دعوتنا لمبدأ الاسترجاع حتى لا يذهب المال العام في غير اتجاهه السليم.

وبهذه المناسبة، نود أن نذكر بأن على الحكومة أن تعمل على استرجاع أموال الدعم للأحزاب السياسية التي لم تستغل، ولم تستعمل إلى حد الآن وكذلك للهيئات الأخرى.

السيد الرئيس،

مع هذا المجهود يمكن القول معه أن الحكومة ليست فقط حكومة الزيادات وإرهاق كاهل المواطنين - كما يتم الترويج إلى ذلك – بل هي حكومة إنجازات جريئة ومكتسبات اجتماعية هامة في انسجام والتزام بتوجهاتها المتضمنة في البرنامج.

ولابد أن نؤكد في فريقنا وحزبنا أننا في قلب المعركة من أجل الإصلاح، ولم نكن يوما مجرد داعمين ومساندين للحكومة، وإنما نساهم بفعالية في كل إجراءات هذه الحكومة، كما ساهمنا في إنجازات الحكومات السابقة، اعتبارا لتوجهنا التقدمي المرتبط بقضايا الكادحين، وانشغالنا المركزي بالمسألة الاجتماعية، ونعتبر أن مبرر وجودنا كطرف في هذه الأغلبية هو بالذات لتعبير قوي عن هذا الانشغال داخل الحكومة وداخل الأغلبية ولتوطيد تجربتنا ودعم مسار الإصلاح.

إن مشروع القانون المالي يقدم تطمينات - في نظرنا - بخصوص حالة المالية العمومية والوضع الاقتصادي العام. إنه مشروع يرسخ المكاسب بقوة، ويتطلع بأمل كبير إلى المستقبل، وهذا الذي ننساه دائما، سواء كانت هذه الحكومة أو التي ستأتي، ويحمي ماليتنا العمومية من الانزلاقات الممكنة، ويحمل تدابير تسير في اتجاه تقوية الأداء الاقتصادي وإرساء التوازنات الاجتماعية.

إن العودة إلى الاعتماد على القطاع الصناعي كرافعة أساسية للاقتصاد وتضمين المشروع لدعم هذا القطاع بخلق صندوق لتسريع الانبثاق الصناعي، وتخصيص مبلغ 3 مليار لانطلاق هذا الصندوق نسجله بارتياح، لأن هذا المطلب كان دائما مطلب حزب التقدم الاشتراكية منذ عقود.

من المؤشرات المطمئنة كذلك تخصيص الحكومة لمبلغ 189 مليار درهم للاستثمار العمومي، بزيادة تقارب 4% عن السنة المالية الجارية، كما أن توقعات النمو في حوالي 4% وفي ظرفية اقتصادية صعبة عالميا ليست بالأمر الهين، وإن كانت هذه النسبة لا تفي بالحاجيات المحلية في سوق الشغل، غير أن مؤشرات أخرى إيجابية قد تساعد على تجاوز هذه النسبة إذا كان المحصول الفلاحي أفضل من توقعات المشروع، وهذا ما نتمناه.

إن توقعات المشروع بخصوص معدل التضخم تبقى إيجابية ومؤشرا على استقرار الأسعار، وهو ما ينعكس إيجابيا على القدرة الشرائية للمواطنين، غير أنه لابد من التنبيه إلى أن منحى الانخفاض في الأسعار بشكل حاد قد يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني وبشكل خاص في القطاع الفلاحي.

يتوقع المشروع تحسنا في الموارد بنسبة 2,19% ومن المؤشرات الايجابية بهذا الخصوص تجاوز حجم الضرائب المباشرة لحجم الضرائب غير المباشرة لأول مرة في تاريخ ميزانيات المغرب، ونذكر أننا كنا ننتقد دائما غلبة الضرائب غير المباشرة في كل مشاريع القوانين المالية السابقة.

السيد الرئيس،

رغم ما أتينا على ذكره من مؤشرات إيجابية والتحسن الحاصل في المؤشرات المالية والاقتصادية، فإننا نحرص على أن نكون موضوعين وصرحاء مع الحكومة ومع الشعب، ولسنا من صنف المساندين بدون قيد ولا شرط.

ومن هذا المنطلق، نلاحظ عدم كفاية المؤشرات على المستوى الاجتماعي، رغم الجهد الذي تقوم به الحكومة، فالحكومة تجتهد للبحث على الموارد، إلا أننا نلاحظ نقص وضعف الابتكار والإبداع في هذا المجال، وربما في بعض الأحيان نوع من الشجاعة، لأن هناك من يدخرون الأموال والريع، لأنه وصل الوقت أن يساهموا في إنقاذ حالة البلاد.

كما نسجل الاختلال الحاصل في التزامات الحكومة تجاه المقاولات وتأخر أداء مستحقاتها، مما يحدث عجزا يؤدي أحيانا إلى إغلاق بعضها بما لذلك من انعكاس سلبي اقتصاديا واجتماعيا.

نلاحظ التعثر والتماطل في تنفيذ التزامات الميزانية، سواء فيما يتعلق منها بالاستثمار أو ما يتعلق بالدعم المباشر والمخصص للفئات الاجتماعية الضعيفة والهشة.

كما أنه أصبح من الضروري التفكير بجدية في مدى ملاءمة النموذج الاقتصادي، أصبح من الضروري التفكير في هذا الموضوع وبجدية، لأن نموذجنا التنموي الاقتصادي ربما أصبح متجاوزا. إن هذا النموذج قد وصل إلى مداه، لأنه يسائلنا حول إشكاليات توزيع الثروة بشريا وترابيا بشكل عادل ومنصف، وفيه تجاهل كبير لمختلف موارد القيمة المضافة.

ومع أننا ندرك صعوبة تغيير النموذج الحالي بشكل سريع، لكننا نؤكد على أنه لابد من الشروع في تغييره التدريجي لإرساء نموذج تنموي بديل اقتصاديا واجتماعيا وحكوميا، ولعل النموذج الذي دعا إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والخاص بالأقاليم الصحراوية يمكن أن يكون منطلقا للتفكير والبحث عن أسس نموذج آخر يضمن الديمومة والاستدامة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، ويسعى إلى القضاء على الفوارق والإقصاء.

أيتها السيدات والسادة،

يهمنا، كمستشارين في الغرفة الثانية، أن نثير بعض القضايا المرتبطة أكثر بطبيعة تمثيلية هذا المجلس وانشغالات مكوناته وناخبيه. وفي هذا الإطار ننشغل كثيرا بقضايا المقاولة والاستثمار والفلاحة والجماعات المحلية، فالاستثمار العمومي منه والخاص مرتبط بشكل وثيق بتنمية المقاولة الوطنية وبخلق الثروة والتنمية وتوسيع سوق الشغل الذي هو إحدى الإشكاليات الكبرى التي تواجه الحكومة والمجتمع، لما تشكله البطالة من ثقل على كاهلها معا.

على الحكومة أن تضاعف الجهد الاستثماري الكبير، وأن تسعى إلى التنفيذ الفعلي، متجاوزة بذلك كل العواقب والإكراهات التي تعرقل إنجاز الاستثمارات العمومية.

أما على مستوى الاستثمارات الخاصة، ورغم التدابير والإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتحسين مناخ الأعمال، إلا أنه مازالت هناك عوائق كثيرة ترجع أساسا إلى بطء المساطر وثقلها وبعض العقليات، ونظن أنه يمكن للقطاع الجمركي أن يكون أداة لدعم المقاولة وتقوية قدراتها على التنافس وحمايتها، وهو ما يتطلب اجتهادا من الحكومة حتى لا تبقى مكتوفة الأيادي أمام مخاطر رفع الحواجز الجمركية والاكتفاء في بعض الأحيان بفرض رسوم على المواد الأولية، الذي يمكن أن يترتب عنه ضعف تنافسية المقاولة الوطنية.

إننا بحاجة ماسة لدعم المقاولة الوطنية من جهة كفاعل اقتصادي له دور أساسي في بناء اقتصاد متقدم صاعد خلاق للثروة والقيمة المضافة، ومن جهة أخرى كمقاولة مواطنة تساهم في خلق الشغل اللائق وتحسين وضعية العمال وحماية حقوقهم الاجتماعية والمساهمة بالتالي في تنمية قوى الإنتاج والتقدم الاجتماعي.

ودعوتنا لمواصلة الدعم للمقاولة الصغرى والمتوسطة تمليه المساحة الواسعة التي تحتلها هذه المقاولات في النسيج الاقتصادي الوطني والصعوبات التي تعانيها، خاصة الصغيرة وحديثة التكوين.

وندرج ضمن ذلك المقاولات الصغيرة في الصناعة التقليدية، ونقترح بهذا الخصوص التخفيض إلى أدنى حد من الرسوم الجمركية على المواد الأولية والمواد الخام التي تحتاجها بعض الصناعات، كما نقترح تخصيص أحياء للصناع التقليديين وبناء محلات بأثمنة مدعمة على غرار ما تم به العمل في مجال السكن الاجتماعي، وتسهيل الولوج لتمويل ليس فقط للاستجابة لمتطلبات هذا القطاع الذي يشغل مئات الآلاف من المغاربة، بل كذلك لمتطلبات السياسة الجديدة للمدينة وللمجال والبيئة.

وفي مجال الفلاحة، لابد أن نسجل بإيجابية المراجعات التي عرفها مخطط المغرب الأخضر، خاصة مراجعة فكرة تركيز الخطط على المنتوجات الموجهة للتصدير والتوجه نحو الفلاحة التصديرية، واستحضار الأمن الغذائي في هذا المخطط، ومن المفيد التأكيد على أهمية عقود البرنامج، خاصة في بعض المجالات مثل الحبوب وأشجار الزيتون والدواجن وتوسيع المساحات المزروعة بمزروعات ذات قيمة مضافة.

وندعم بهذا الخصوص سعي الحكومة إلى تطوير علاقاتنا مع مختلف الأسواق للتنويع، حتى لا نبقى مقيدين أمام الأسواق المعتادة كالاتحاد الأوربي، ونسجل أهمية الاعتماد على التوجه إلى سوق روسيا لكونها سوق استهلاكية واسعة، وهي بوابة الناس لأسواق محيطة في المنطقة، كما أن التوجه نحو إفريقيا يفتح آفاق واعدة لكل صادراتنا ومنها الصادرات الفلاحية، خاصة بعد الزيارة التاريخية لجلالة الملك لعدد من البلدان الإفريقية، التي فتحت آفاقا واسعة لتبادل تجاري مثمر مفيد لمصلحتنا الوطنية.

السيد الرئيس،

نحن مقبلون على سنة الانتخابات، وهذا يهم مجلسنا في الصميم، ولم نلمس في مشروع القانون المالي الذي نناقشه اليوم اهتماما واضحا واستحضارا كاملا لهذه الاستحقاقات، نحن مقبولون على نظام جهوي جديد، نأمل أن يدعم مسار التنمية المجالية وإرساء العدالة الاجتماعية بوجه عام، وهذا يطرح مسألة الارتباط بين الجهوية الموسعة والتوسيع الجهوي للميزانية العامة والاستثمارات.

كيفما كان هذا التوزيع، فإن المركزية المعمول بها لحد الآن تحد من الفعالية والمردودية، مما يفرض استحضار البعد الجهوي بقوة في قوانين المالية المقبلة، وتمكين الجماعات الترابية من التمويل حسب الحاجيات، وليس بشكل جزافي وحسب الموقع الجغرافي والاقتصادي.

ونأمل أن يتم الإسراع بإخراج مشروع الجهوية الموسعة وميثاق اللاتمركز وكذلك مجموع القوانين المرتبطة بالجهوية والجماعات الترابية وبصلاحيات أوسع وبإمكانيات أفضل وتدبير أنجع، فلا ديمقراطية بدون جهوية موسعة وبصلاحيات فعلية وبدون اللاتمركز وبدون ديمقراطية تشاركية تسمح للنخب المحلية بالتشكل والفعل والتجديد والمساهمة من موقع التسيير في التنمية المحلية.

السيد الرئيس،

سيكون من الصعب في الزمن المسموح به معالجة كل مضامين مشروع القانون المالي لسنة 2015 الذي نعتبره حافلا وكاملا ومستحقا للنقاش أكثر من هذا وكل القضايا المرتبطة به والمطروحة على وطننا وشعبنا على أننا سنعالج بعضا منها في مناقشات الميزانيات القطاعية في جوانبها المتعلقة بالسياسات العمومية.

واعتبارا لما حمله مشروع قانون المالية لسنة 2015 من التزام بمواصلة نهج الإصلاح ومراكمة للإيجابيات والسعي نحو تجاوز النصوص ومواجهة الإكراهات، واعتبارا كذلك لالتزاماتنا السياسية في إطار الأغلبية، ودعمنا للسياسة الحكومة ولبرنامجها وتوجهاتنا، فإننا نعلن دعمنا لهذا المشروع والتصويت إيجابيا لصالحه.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذ أعمو عن فريق التحالف الاشتراكي.

ننتقل الآن إلى المستشار المحترم الأستاذ محمد دعيدعة، رئيس الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

إلى اسمحت، السيد الرئيس، خارج التوقيت، علمنا للتو وفاة شقيقة

السيد رئيس الحكومة، السيد عبد الإله ابن كيران. وبهذه المناسبة الأليمة، نتقدم في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية بأحر التعازي للسيد رئيس الحكومة ولكافة أفراد العائلة، سائلين العلي القدير أن يلهم الجميع الصبر والسلوان، وللفقيدة المغفرة والرضوان، إنا لله وإنا إليه راجعون.

السيد الرئيس...

السيد رئيس الجلسة:

المرجو.. تفضلوا، السيد الرئيس، تفضلوا.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

أتشرف باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، والذي هو امتداد للمركزية النقابية الفيدرالية الديمقراطية للشغل، بقيادة الأخ عبد الرحمان العزوزي، الممثل الشرعي والقانوني لمركزيتنا، أن أتناول الكلمة لمناقشة مشروع قانون المالية 2015، من خلال المحاور التالية:

- المحور الأول: العقلنة البرلمانية؛

- المحور الثاني: إنجازات قانون المالية 2014 وأهداف مشروع قانون المالية 2015؛

- المحور الثالث: التفعيل الدستوري ومتطلبات الحوار الاجتماعي؛

- المحور الرابع: تعثر الإصلاحات الهيكلية (المقاصة، التقاعد، إصلاح القضاء، الإصلاح الجبائي)؛

- المحور الخامس: اختلالات الاستثمارات العمومية ومناصب الشغل المحدثة.

المحور الأول:

السيد الرئيس،

ما جدوى التصويت على الميزانية إذا كان البرلمان غير قادر على مراقبة صرف المال العام؟

فإذا كان الاختصاص المالي يشكل الدعامة الأساسية والركيزة الأولى لنشوء المؤسسة البرلمانية، فإن مبدأ الديمقراطية يقتضي بوجوب إشراك ممثلي الشعب في كل ما يتعلق بأموال الدولة، حيث يعتبر حق ممثلي الأمة في ممارسة الاختصاص المالي في كل من إنجلترا وفرنسا من الحقوق الرئيسية التي اكتسبها البرلمان عبر تطوره التاريخي.

فإذا كان البرلمان هو لسان الشعب، فإن المواطن المغربي في مجال الضريبة ما أحوجه إلى من يمثله ويدافع عنه ويسعى إلى حماية حقوقه ومصالحه أمام تسلط وهيمنة الحكومة، فلا أحد ينكر أو يتجاهل أن أفراد الشعب هم الذين يتحملون الأعباء المالية في نهاية المطاف.

فإذا كان الدستور ينص على أن الجميع يتحمل، كل على قدر استطاعته، التكاليف العمومية، فالتساؤل المطروح: هل هذه التكاليف يتحملها فعلا الجميع وبالتساوي أم أن هناك تمايز طبقي في مفهوم المواطنة؟

إن واقع مركز المواطن ضمن "اللعبة البرلمانية" يتجاذبه أصحاب الامتياز وجماعات الضغط الداخلية والخارجية، دفاعا عن مصالحهم والاستفادة من خيرات البلاد في حين المواطن الضعيف يتحمل نتائج الأعباء المالية ولا يستفيد من توزيع عادل لثروات البلاد، وما دامت السلطة ذات مضمون طبقي، فالقانون يأتي انعكاسا لها ومرتبطا بها.

وأمام هذه الحقائق تطرح إشكالية موقع الدولة من الديمقراطية وموقع الديمقراطية داخل البرلمان، فمنطق العقلنة البرلمانية ينطوي على قيد جوهري لسلطة البرلمان المالية، تتضمنه المادتان 33 و34 من القانون التنظيمي للمالية، وكرسه الفصل 77 من دستور فاتح يوليوز 2011.

إن التقديم الأهم للقانون المالي يجب أن يعتمد على تحديد الأهداف، تحديد الوسائل، قياس النتائج. إن الهدف الرئيسي يبقى هو إعطاء مدلول جديد لقوانين المالية من خلال دراسة الأهداف والنتائج بشكل دقيق ومتابعة حسابات الدولة بشكل كامل، وبدل التشبث بالرمز الكمي مثلا تخصيص نسبة مئوية للقطاعات الاجتماعية والصراع البرلماني الساخن حول هذه النسب، بينما المهم هو أين تصرف؟ وكيف تصرف؟ وما هي النتائج المحققة؟ وقدرة المسؤولين والمؤسسات على الإنفاق. إن التقييم الحقيقي يجب ألا ينبني على الوسائل بل على النتائج.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

لقد أبانت الأزمة الاقتصادية والمالية عن هشاشات هيكلية قد تعيق تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل، سواء على المستوى المتوسط أو البعيد، وخاصة ما يتعلق بالمساهمة السلبية لقطاع التجارة الخارجية وضعف مردودية منظومة التعليم والصحة، فحسب نتائج الاختبار الدولي (T.M.S.S) لسنة 2011 احتل المغرب المرتبة ما قبل الأخيرة على قائمة 52 بلدا مشاركا، كما أن نسبة الأمية مازالت مرتفعة، حيث شكلت حسب المندوبية السامية للتخطيط نسبة 37% سنة 2012 لدى الساكنة البالغة 10 سنوات فما فوق، وتصل هذه النسبة إلى 51% في الوسط القروي و 48% بالنسبة للنساء.

السيد الرئيس،

إن الحديث عن الاقتصادات الصاعدة أو الناشئة يتطلب معدل نمو سنوي لا يقل عن 6% وموارد بشرية ذات كفاءة عالية، ومنظومة متكاملة للنزاهة ومحاربة الرشوة والتطور المؤسساتي والديمقراطي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما لا يتوفر اليوم بكل موضوعية وصدق لاقتصادنا الوطني.

لقد سبق لجلالة الملك بمناسبة عيد العرش للسنة الحالية (2014)، أن أشار إلى الدراستين اللتان قام بهما البنك الدولي سنة 2005 و2010 والتصنيف الذي أحرز عليه المغرب، ويضيف الملك محمد السادس: "غير أنني بعد الإطلاع على الأرقام والإحصائيات التي تتضمنها هاتان الدراستان واللتان تبرزان تطور ثروة المغرب، أتساءل باستغراب مع المغاربة أين هي هذه الثروة؟ وهل استفاد منها جميع المغاربة؟ أم أنها همت بعض الفئات فقط؟ الجواب على هذه الأسئلة لا يتطلب تحليلا عميقا، إذا كان المغرب قد عرف تطورا ملموسا، فإن الواقع يؤكد أن هذه الثروة لا يستفيد منها جميع المغاربة، ذلك أنني ألاحظ خلال جولاتي التفقدية، بعض مظاهر الفقر والهشاشة وحدة الفوارق الاجتماعية بين المغاربة".

السيد الرئيس،

إنه خطاب الوضوح والصراحة والواقعية السياسية والنزاهة الفكرية. هذا الواقع الذي لن تخيفه تصنيفات المؤسسات الدولية المنتقاة من طرف السيد وزير الاقتصاد والمالية. فإذا كان المغرب، حسب تقرير البنك الدولي حول "ممارسة أنشطة الأعمال 2014"، تقدم بـ 8 مراتب منتقلا بذلك من المركز 95 إلى المركز 87 ضمن 189 دولة، فإنه تراجع بنحو 13 رتبة مقارنة مع سنة 2013، ليحتل المرتبة 103 على المستوى العالمي والمرتبة 10 من بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بخصوص حرية التجارة، وبشكل أقل على مستوى الحرية النقدية ومستوى الرشوة وحرية الأعمال والنفقات العمومية.

السيد الرئيس،

إن المساحيق التي يريد الخطاب الحكومي إضفاءها على الوضع الاجتماعي وهشاشة الاقتصاد الوطني وعجز الحكومة عن تحقيق ما التزمت به من معدل نمو لا يقل عن 5,5% سنويا لن تخفي واقع الفقر والهشاشة والأوضاع الاجتماعية المتردية، فالفقر لا زال مرتفعا في المناطق القروية بنسبة 19%، حيث يضم الوسط القروي 68% من الفقراء و59% من الأشخاص في وضعية الهشاشة، في حين شكل الفقر في الوسط الحضري 9%، إذ أن 20% من السكان الأكثر غنى تستحوذ على 48% من إجمالي نفقات الاستهلاك، في حين بلغت نفقات الاستهلاك لـ 20% من السكان الأكثر فقرا نسبة 6,5% فقط.

كما سجل مؤشر "جيني" الذي يقيس الفوارق الاجتماعية ارتفاعا سنة 2011، فحسب المندوبية السامية للتخطيط أدت زيادة الفوارق بنسبة 1% إلى ارتفاع الفقر بنسبة 2,6% سنة 1985 و4,1% سنة 2001 و6% سنة 2007.

كما استحوذ 10% من السكان الأكثر ثراء خلال الفترة الممتدة ما بين 1991 و2011 على أكثر من 30% من إجمالي نفقات واستهلاك الأسر مقابل 2,6% لدى 10% من السكان الأكثر فقرا.

إنها الأرقام التي لا تعرف لا تزويقا ولا تنميقا، ولا تمحوها مساحيق الخطاب الرسمي. ولذلك، اقترح الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية الضريبة على الثروة الشخصية لدعم التماسك الاجتماعي والتضامن المجتمعي.

السيد الرئيس،

تعتبر المصادقة على مشروع قانون المالية بمثابة ترخيص للحكومة من طرف البرلمان باستيفاء المداخيل وإذن بالنفقات، فما الذي تم إنجازه خلال هذه السنة؟ وهل استطاعت الحكومة تحقيق الأهداف المسطرة في القانون المالي 2014؟

أول ملاحظة يمكن أن تسجيلها بهذا الخصوص هي أن نسبة نمو الاقتصاد الوطني لم تتجاوز 2,5% بدل 4,2% الملتزم بها في قانون المالية 2014.

الملاحظة الثانية هي تراجع الاستهلاك النهائي الوطني، حيث عرف سنة 2014 نسبة 3,2% عوض 3,7% سنة 2013، وبذلك كانت مساهمته في النمو 2,5 نقطة عوض 2,9 نقطة سنة 2013.

الملاحظة الثالثة هي أن الادخار الداخلي واصل منحاه التنازلي متنقلا من 20,9% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2013 إلى 20% سنة 2014؛

الملاحظة الرابعة هي أن عجز الميزانية بلغ 5,2% بدل 4,9 الملتزم بها في قانون المالية 2014، بحيث انتقل معدل الدين الإجمالي للخزينة إلى 66,4% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2014 عوض 63,5% سنة 2013.

الملاحظة الخامسة هي انخفاض القيمة المضافة للقطاع الأولي بـ 2,3% سنة 2014 بدل ارتفاع كبير بـ 18,7% سنة 2013.

الملاحظة السادسة هي ارتفاع طفيف للقيمة المضافة للقطاع الثاني بـ 2,3% سنة 2014 عوض زيادة بـ 0,3% سنة 2013؛

الملاحظة السابعة هي ارتفاع معدل البطالة على المستوى الوطني إلى 10% خلال الفصل الأول من سنة 2014، في حين تصل هذه النسبة إلى18,4% بالنسبة لحاملي الشهادات، و36% بالنسبة للفئة العمرية ما بين 15 و24 سنة؛

الملاحظة الثامنة هي استمرار ارتفاع النفقات العادية بوتيرة قوية مقارنة بنفقات الاستثمار، حيث سجلت زيادة بنسبة 6,5% كمتوسط خلال الخمس سنوات الماضية مقابل ارتفاع بنسبة 0,9% فقط بالنسبة لنفقات الاستثمار.

ومن المظاهر السلبية أيضا التي يعاني منها الاقتصاد المغربي المنحى التراجعي لسيولة الاقتصاد الوطني. فمنذ سنة 2007، انخفضت السيولة الإجمالية للاقتصاد بين سنتي 2006 و2013 من 16% إلى 5%، أي بحوالي 11 نقطة، وبذلك تفاقمت الوضعية الهيكلية لسيولة البنوك لتبلغ عند متم سنة 2013 إلى ناقص 52 مليار درهم عوض زائد 21 مليار درهم سنة 2010، ونتيجة لهذه الوضعية بلغت حاجيات السوق من السيولة

عند نهاية 2013 نحو 68 مليار درهم، بينما لم تتعد 9 مليار درهم سنة 2008.

كما عرفت القروض معلقة الأداء ارتفاعا بنسبة 24% سنة 2013 لتصل إلى 43,7 مليار درهم، مقابل 35 مليار درهم سنة 2012، وهو ما يعني انعكاس الأزمة الاقتصادية والمالية على المقاولات الصغرى والمتوسطة والأسر على حد سواء.

إذا كانت هذه هي وضعية الاقتصاد الوطني خلال سنة 2014، فما هي أهداف مشروع قانون المالية 2015؟

إن مشروع قانون المالية 2015، الذي تسعى الحكومة أن تجعل منه منعطفا أساسيا في مسار تمتين وتحصين وتجديد النموذج التنموي الذي بلغ مرحلة من النضج والتأهيل للدخول النهائي والمستحق ضمن الدول الصاعدة حسب الخطاب الرسمي، فإن مقتضيات هذا المشروع هي تكرار لنفس الأهداف والتوجهات لقوانين المالية السابقة مع بعض التعديلات الطفيفة في الصياغة ليس إلا، سواء تعلق الأمر بـ:

- تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وإنعاش الاستثمار الخاص ودعم المقاولة؛
- تنزيل الدستور والإصلاحات الهيكلية وتفعيل الجهوية؛
- تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وإنعاش الشغل ودعم القطاعات الاجتماعية؛
- استعادة التوازنات الماكرو-اقتصادية.

إنه اجترار لنفس الخطاب والتوجهات دون امتلاك الجرأة والقدرة على التحليل الموضوعي والنقد البناء والاعتراف بالإكراهات السياسية التي تواجه مختلف مكونات الحكومة، وما تعثر تفعيل توصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات وربط إصلاح الضريبة على القيمة المضافة من طرف الأغلبية الحكومية بالزمن السياسي والانتخابي إلا خير دليل على ذلك.

فهل يستطيع مشروع قانون المالية لسنة 2015 هذا تحقيق الأهداف المسطرة، وفق التوجهات العامة وتحقيق نسبة نمو محترمة وإعطاء دينامية جديدة للإصلاحات الهيكلية وإخراج الترسانة القانونية لاستكمال البناء المؤسساتي والديمقراطي وإجراء الاستحقاقات الانتخابية القادمة بكل شفافية واستقلالية ونزاهة، والنهوض بالأوضاع الاجتماعية فيما تبقى من الزمن السياسي لعمر الحكومة حتى ننتقل فعلا إلى مصاف الدول الصاعدة وأن نجعل من الآماني حقيقة؟

فكما كان يقول كارل ماركس في انتقاده للكيميائيين القدماء: "لا يكفي أن تكون لدينا الرغبة حتى يتحول الحديد إلى ذهب".

إننا نأمل بكل صدق وموضوعية تسريع وتيرة الانتقال الديمقراطي والقطع النهائي مع سياسة التحكم والاستبداد وتداخل السلطة والمال، واحترام الحقوق الجماعية والفردية، حيث عاد من جديد منطق المنع والتضييق على الأنشطة الثقافية والحقوقية، وهو ما سيكون له انعكاس سلبي على صورة المغرب في المنتديات الحقوقية الجهوية والدولية.

المحور الثالث: تعثر الإصلاحات والحوار الاجتماعي

السيد الرئيس،

لاشك أن تطور الاقتصاد الوطني وإقلاعه يرتبط بضرورة استكمال البناء المؤسساتي والتطور الديمقراطي والاستقرار السياسي والاجتماعي للبلاد والإسراع بأجرأة الدستور عبر التفعيل الديمقراطي لمقتضياته، وإخراج القوانين التنظيمية والارتقاء بمؤسسات الحكامة وتفعيل الجهوية الموسعة وتحديث وعقلنة عمل الإدارة وإصلاح منظومة العدالة والسلطة القضائية والرفع من وتيرة الإصلاحات الهيكلية، سواء تعلق الأمر بملف التقاعد، أو منظومة المقاصة أو الإصلاح الجبائي أو القضائي، غير أن تأخر الحكومة في إعداد القوانين التنظيمية وإحداث المؤسسات الدستورية وعدم اعتماد منهجية تشاركية في الإعداد تعتبر في نظرنا من القضايا الرئيسية التي تبين ضعف التدبير الحكومي وتعثر الإصلاحات.

فأين هي التدابير والإجراءات الخاصة بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية؟ أين هي الإجراءات المتعلقة بالحق في تقديم الاقتراحات في مجال التشريع وتقديم العرائض إلى السلطات العمومية؟ أين هي الإجراءات المتعلقة بممارسة حق الإضراب؟ النظام الأساسي للقضاة؟ المجلس الأعلى للسلطة القضائية؟ شروط تدبير الجهات والجماعات الترابية لشؤونها بكيفية ديمقراطية؟ إحداث صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات؟ إحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز والارتقاء بدور المرأة المغربية؟ أين هي الإجراءات الخاصة بإحداث المجلس الأعلى للأمن؟ المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة؟ المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي؟ فضلا عن إخراج قانون الحق في الحصول على المعلومات، وميثاق المرافق العمومية الذي يحدد قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارات العمومية والجهات والجماعات الترابية الأخرى والأجهزة العمومية.

إن تلكؤ الحكومة في إخراج العديد من المقتضيات الدستورية هو تراجع عن دينامية البناء المؤسساتي والديمقراطي والإصلاح السياسي، كما أن تأخرها في مباشرة الحوار الاجتماعي بالرغم من مختلف النضالات هو تهديد للسلم الاجتماعي والاستقرار السياسي ببلادنا، والدخول في مرحلة الاختناق الديمقراطي، فمتى ستعود الحكومة إلى جادة الصواب ومباشرة الحوار الجاد والمسؤول والمنتج لمختلف القضايا والمطالب الاجتماعية والتفعيل الأسلم والديمقراطي لمقتضيات الدستور، حيث سبق للملك محمد السادس في خطاب العرش لسنة 2011 أن أشار إلى أن "*... التعاقد الدستوري والسياسي الجديد بما يكفله من منظومة متكاملة لحقوق الإنسان وواجبات المواطنة، سيبقى صوريا ما لم يقترن بانبثاق تعاقد اجتماعي واقتصادي تضامني، يجعل كل مواطن ومواطنة يلمس الأثر الإيجابي لهذه الحقوق على معيشه اليومي وعلى تقدم وطنه*" انتهى كلام الملك.

الإصلاحات الهيكلية (منظومة المقاصة، إصلاح التقاعد، الإصلاح الجبائي، الإصلاح القضائي):

السيد الرئيس،

أولا: بخصوص إصلاح منظومة المقاصة.

اسمحوا لي في البداية أن أطرح معكم مجموعة من الأسئلة حتى نتمكن من فهم الإشكالات المطروحة بخصوص صندوق المقاصة:

- من هم المستفيدون من الدعم المقدم في إطار النظام الحالي للمقاصة ؟

- ما هي المخاطر التي يمكن أن تنتج عن استمرار النظام القائم ؟

- ما هي الآليات البديلة التي يمكن تبنيها في حالة حذف الدعم عن بعض المواد ؟

- ما هي الاختيارات التي يمكن اعتمادها من أجل ترشيد منظومة المقاصة، أخذا بعين الاعتبار غاياتها الاقتصادية والاجتماعية ؟

- ما هي المجالات الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية للاستفادة من اعتمادات المقاصة ؟

فإذا كان تقديم المقاصة يتم كأداة للتحكم في مستوى التضخم ودعم تنافسية المقاولات وكوسيلة للحفاظ على القدرة الشرائية للساكنة وتحفيز للطلب، وبالتالي تحقيق النمو، فإنه بالمقابل يترتب عن المقاصة انحرافات وسلوكات غير اقتصادية، كما هو الشأن بالنسبة لتبذير الموارد وعدم التشجيع على استغلال الطاقات المتجددة وتحقيق الفعالية الطاقية وعدم التحفيز للحث على التقليص من التكاليف، فضلا عن الآثار السيئة الناجمة عن اختلالات التوازن الاقتصادي.

ومن الناحية العملية، يتحمل الخاضعون للضرائب عبء المقاصة عوض المستهلكين الذاتيين أو المهنيين. وفضلا عن ذلك يترتب عن ثقل تكاليف المقاصة مضاعفات تزيد من هشاشة الإطار الماكرو-اقتصادي وتقلص من هامش الميزانية، خاصة في مجال الاستثمار. كما تشكل مخاطر على النمو الاقتصادي والتشغيل.

فإذا كانت الأسر لا تستفيد إلا من حوالي 29% من المواد البترولية، خاصة غاز البوطان والكازوال والبنزين، فإنه بالمقابل تستفيد العديد من القطاعات من دعم سنوي بلغ بالنسبة لقطاع الفلاحة والصيد البحري سنة 2013 أزيد من 9,4 مليار درهم، والصناعة والخدمات 4,5 مليار درهم، والنقل 7 مليار درهم، ومؤسسات القطاع العام من مبلغ يفوق 6.21 مليار درهم، كما أن الأقاليم الجنوبية استفادت من أزيد من مليار درهم.

أما على المستوى الضريبي: فقد بلغت المداخيل الضريبية بالنسبة للمواد البترولية ما يناهز 25 مليار درهم، أي ما يشكل 2,8% من الناتج الداخلي الخام لسنة 2013.

ولقد أكدنا، في الفريق الفيدرالي، بكل موضوعية وجرأة، أن إصلاح المقاصة يتطلب مجموعة من الإجراءا والتدابير الاستعجالية، نذكر منها:

- مواكبة قرار رفع الدعم عن الفيول الصناعي المتخذ في يناير 2014 بإجراءات لدعم الاستثمار بالنسبة للصناعات التي تستعمل هذه المادة، وذلك من أجل الحفاظ على تنافسيتها والحث على تحولها في ما يخص مصادر الطاقة المستعملة؛

- تسريع برنامج الاستثمار المعتمد من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب من أجل إنتاج الطاقة الكهربائية وتخفيض كلفة الإنتاج؛

- وضع حد لدعم الفيول المستعمل من طرف المكتب وتعويضه بآليات مناسبة كإعادة رسملته لتغطية الاستثمار وتحسين تمويله الذاتي في إطار عقد برنامج مع الدولة؛

- إنعاش الفعالية الطاقية وإنتاج الطاقات المتجددة من أجل خفض استهلاك غاز البوتان من خلال برامج كبرى؛

- استهداف مستوى معين من تكاليف المقاصة يمكن تحمله بالنظر لمتطلبات استدامة الإطار الماكرو اقتصادي ودعم الأسعار؛

- برمجة إنجاز بنيات تحتية ملائمة، لاسيما الموانئ المؤهلة لاستقبال البواخر ذات الطاقة الاستيعابية الكبيرة، وكذا الشروع في بناء موانئ للغاز الطبيعي والتجهيزات المرتبطة بذلك؛

- مراجعة نظام تكوين قدرات التخزين وتوفير المخزون من خلال الشراكة بين الدولة والمتعاملين والنظر في إمكانية إحداث شركة للاقتصاد المختلط مخصصة لهذه الغاية؛

- تقوية نظام مراقبة الأسعار والهوامش، مقارنة مع المعايير التنظيمية بهدف تمكين الساكنة المستهدفة من الاستفادة القصوى من الدعم الذي تتحمله الدولة بخصوص مادة الدقيق، والحيلولة دون تحويل الجزء الأكبر من هذا الدعم لصالح باقي المتدخلين والوسطاء، فقد أبانت الدراسة المنجزة من طرف الفيدرالية الوطنية للمطاحن أن الأثمان الحقيقية المطبقة يستفيد منها المتدخلون بمسالك التوزيع بنسبة تترامح بين 47% و73% من مجموع الدعم المخصص للدقيق بدل المستهلك.

إلى غير ذلك من الاقتراحات المضمنة بتفصيل في مداخلتنا المكتوبة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

بخصوص إصلاح أنظمة التقاعد:

إن خلافنا مع الحكومة يتجلى في كيفية تدبير المرحلة الانتقالية للوصول إلى تشكيل قطبين عمومي وخاص، فالحكومة ليست لها الإرادة السياسية لوضع الإجراءات المقياسية في إطار إصلاح شمولي، يأخذ بعين الاعتبار مختلف الأبعاد الاقتصادية والمالية والاجتماعية في إطار تفاوض جماعي ثلاثي التركيبة يفضي إلى عرض متكامل منتج وإيجابي.

إن الحكومة تريد اختزال الإصلاح في إجراءات تتعلق بالرفع من الاشتراكات وتمديد سن الإحالة على التقاعد والتقليص من المعاش عبر إعادة النظر في وعاء الاحتساب، وهي كلها إجراءات سيؤدي فاتورتها الأجراء، الذين لا ذنب لهم فيما آلت إليه أوضاع صناديق التقاعد.

لذلك، فإن أية مقاربة لإصلاح أنظمة التقاعد، التي لا نعارضها من حيث المبدأ، لن يكتب لها النجاح إذا لم تندرج في إطار استراتيجية تضامنية عامة، تجعل من الحماية الاجتماعية وتوسيعها أولوية على مستوى الهندسة العمومية، عبر تحمل الحكومة لمسؤولياتها كاملة في إبداع نموذج اجتماعي يرفع من الإنتاج ويضمن التوازنات المالية والاجتماعية في إطار العدالة الاجتماعية والحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة .

السيد الرئيس،

إذا كان الاستثمار العمومي والخاص يعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد والنمو وخلق الثروة التي يجب أن يستفيد من ثمارها جميع المواطنين والمواطنات، فإنه يحق لنا أن نتساءل اليوم عن انعكاسات المجهود الاستثماري للدولة خلال الخمس سنوات الأخيرة، سواء على معدل النمو أو مناصب الشغل أو خلق الثروة أو إطلاق دينامية الاقتصاد الوطني وتشغيل المقاولات الوطنية.

يحق لنا أن نتساءل عن القيمة المضافة لما يفوق 869 مليار درهم كاستثمارات عمومية خلال الفترة 2010-2014، والتي تشكل منها استثمارات المنشآت والمؤسسات العامة ما يفوق 589 مليار درهم أي ما نسبته 68%.

يحق لنا أن نتساءل عن حصيلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والقطاعات المستفيدة منها والقيمة المضافة للاقتصاد الوطني وعن حجم الأرباح التي يتم تحويلها خارج المغرب (أكثر من 107 مليار درهم بالنسبة لقطاع التدبير المفوض كنموذج).

السيد الرئيس،

إن الاستثمار العمومي يعاني من أربع اختلالات أساسية:

الاختلال الأول: يتمثل في التوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات، حيث إن قطاعي الطاقة والمعادن والبنيات التحتية والنقل يستحوذان على 57% من استثمارات المؤسسات والمنشآت العامة، في حين أن القطاعات الاجتماعية والصحة والتربية والتكوين لم تستفد خلال الفترة من 2013 إلى 2015 إلا بنسبة 8,3% والسياحة والحرف المهنية بنسبة لا تتجاوز1,63 كمعدل متوسط من مجموع استثمارات المؤسسات العمومية؛

الاختلال الثاني: يتمثل في مستوى التوزيع الجهوي لهذه الاستثمارات، حيث أن أربع جهات تستحوذ على 54% من مجموع الاستثمارات العمومية. وهي جهات: الرباط-سلا-زمور-زعير، طنجة-تطوان، الدار البيضاء الكبرى ومراكش-تانسيفت-الحوز، في حين أن نصف جهات المملكة لم تستفد سوى من 18% من مجموع هذه الاستثمارات وهي جهات: مكناس-تافيلالت، فاس-بولمان، الغرب-الشراردة-بني حسن، تازة-الحسيمة-تاونات، تادلة-أزيلال، كلميم-السمارة-العيون-بوجدور، الساقية الحمراء، ووادي الذهب-لكويرة.

الاختلال الثالث: يتجلى في ضعف الإنجازات وحجم مناصب الشغل المحدثة، فمن أصل 499 مليار درهم خلال الفترة من 2011 إلى 2014 لم يتم إنجاز سوى 304 مليار درهم أي ما نسبته 61%.

ولذلك، السيد الوزير، نقول لكم لا يكفي النفخ في أرقام الاستثمارات العمومية، بل يجب العمل على إنجاز هذه الاستثمارات والقدرة على الإنفاق من طرف القطاعات الحكومية، وهو ما يطرح إشكالية الحكامة بمختلف مؤسسات الدولة.

كما أن حصة الاستثمار العمومي الإجمالي المعلن في تراجع قياسا إلى الناتج الداخلي الخام، حيث انتقل من 23% سنة 2012 إلى 19,3% بالنسبة لسنة 2015، إضافة إلى أن نفقات الدين العام تجاوزت وللسنة الثانية على التوالي نفقات الاستثمار من الميزانية العامة للدولة، وهكذا شكلت 16% سنة 2014، في حين بلغت نفقات الدين العام 19%. وفي سنة 2015 ستشكل نفقات الدين العام 22% في الوقت الذي لن تتجاوز فيه نفقات الاستثمار 17% من الميزانية العامة.

بالإضافة إلى ذلك، نتساءل عمن يستفيد من الاستثمارات العمومية؟ وما هو نصيب المقاولة المغربية أكانت صغيرة أو متوسطة أو حتى كبيرة؟ وللجواب نسوق استثمارات مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، باعتباره أول مستثمر بالنسبة للمؤسسات والمنشآت العامة، بما مجموعه 1.950 مليون دولار، تستفيد منها مجموعة من الشركات الأجنبية كما هو الشأن بالنسبة للعديد من المشاريع، تعلق الأمر بـ (Lignes DAP)، (Pipeline phosphate)، (Fusion de souffre)، (ODI 1 et 2 et 3 et 4) وغيرها.

السيد الرئيس،

إن عدد مناصب الشغل التي كان بالإمكان إحداثها من طرف المقاولات المغربية بخصوص المشاريع المشار إليها أعلاه تصل إلى 24 ألف منصب شغل مباشر و35 ألف منصب شغل غير مباشر.

الاختلال الرابع: يكمن في بنية الاستثمارات العمومية وحجم المديونية الخارجية لبعض هذه المؤسسات، فـ 80% من الاستثمارات العمومية ترجع إلى عشرة مؤسسات ومنشآت عمومية، كما أن المديونية تصل إلى 52 مليار درهم بالنسبة للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، و36 مليار بالنسبة للطرق السيارة، و17,4 مليار درهم بالنسبة للمكتب الوطني للسكك الحديدية وغيرها من المؤسسات.

السيد الرئيس،

أمام هذه الاختلالات الهيكلية، الحكومة مدعوة إلى العمل على الوفاء بالتزاماتها بخصوص:

- دعم الاستثمار وتقوية البعد الترابي والجهوي للتنمية، ودعم المقاولات

الصغرى والمتوسطة وجعل كل ذلك في خدمة التشغيل، الذي لا يستفيد اليوم من كل هذه الاستثمارات المهمة؛

- الحكومة مدعوة للإسراع بوضع ميثاق جديد للاستثمار، وتحسين الإطار القانوني والإجراءات الخاصة بالتحفيز على التصدير وإصلاح النظام العقاري وتسهيل مساطر الاستثمار وتسجيل الملكية والحصول على الرخص والرفع من شفافية المعاملات التجارية وتعزيز ثقة المستثمرين وإخراج الإطار القانوني الخاص بالمقاولات في وضعية صعبة؛

- الحكومة مدعوة إلى إعادة النظر في السلطات الواسعة المخولة للولاة والعمال في مجال الاستثمار، وإعادة هيكلة المراكز الجهوية، التي أصبح البعض منها معيقا للاستثمار بدل دعمه وتشجيعه؛

- الحكومة مدعوة لإحداث المرصد الوطني لتقييم السياسات العمومية في مجال الاستثمار وإنعاش الشغل؛

- الحكومة مدعوة لتفعيل التتبع والتقييم لعقود الاستثمار والتزامات المستثمرين فيما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية المستفيدة من التحفيزات العمومية والجبائية؛

- الحكومة مدعوة إلى التطبيق الفعلي والعملي لميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمنشآت العامة؛

- وأخيرا، ندعو الحكومة إلى اعتماد عقود (Offset) من أجل خلق القيمة المضافة للاستثمارات الأجنبية بالمغرب وتأهيل المقاولات الوطنية، وإحداث فرص الشغل المنتج.

وفي الأخير، ندعو الحكومة إلى اعتماد برنامج استعجالي لإنقاذ المناطق المنكوبة جراء الفيضانات الأخيرة، والتي أبانت عن هشاشة البنيات التحتية.

لذلك، السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارين، نقول لكم: إن مشروع قانون المالية لسنة 2015 لا يسجيب لانتظارات الطبقة العاملة، ولا يؤسس للديمقراطية التشاركية والحوار الجاد والحفاظ على حقوق عموم المأجورين، فلذلك ليس هناك ما يدعونا للتعاطي الإيجابي مع مشروع قانون المالية 2015.

الغالب الله.. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة الآن للأستاذ بنطلحة، منسق مجموعة الاتحاد المغربي للشغل، فليتفضل مشكورا، لديكم عشرون دقيقة.

المستشار السيد أحمد بنطلحة:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف اليوم بتناول الكلمة باسم مجموعة الاتحاد المغربي للشغل من أجل مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2015، وهي بحق مناسبة سانحة نعطي فيها رأينا، أولا، حول السياق العام الذي تم على أساسه إعداد مشروع القانون المالي لسنة 2015، وثانيا، مناقشة الحكومة حول مجموعة من الإجراءات التي جاء بها المشروع، وكذا مختلف القضايا الكبرى المطروحة للنقاش العمومي، والتي يجب علينا كمنظمة نقابية عتيدة أن ندلو فيها بدلونا، خصوصا فيما يتعلق بأثر هذا القانون على الطبقات العمالية خصوصا، وعلى باقي مكونات المجتمع المغربي من الطبقات المسحوقة.

السيد الرئيس،

قبل أن أشرع في مناقشة موضوع القانون المالي، لابد أن أجدد الترحم بدوري باسم الاتحاد المغربي للشغل على أرواح ضحايا الفيضانات الأخيرة التي عرفتها الأقاليم الجنوبية للمملكة، وكذا إقليم فكيك، مشيدا بالمناسبة بالمبادرة الملكية السامية التي أعطى من خلالها جلالة الملك، حفظه الله، تعليماته السامية للحكومة من أجل مساعدة ضحايا هذه الفيضانات ودعمهم ومواكبتهم وتوزيع المؤن والأغطية على المنكوبين الذين حاصرتهم المياه والأوحال والثلوج في القرى، وما بين الجبال والمناطق النائية.

كما نشيد بالمجهودات التي قامت بها القوات المسلحة الملكية والقوات المساعدة ورجال الأمن ورجال الدرك ورجال الوقاية المدنية، الذين واكبوا المنكوبين وتدخلوا عن طريق البر والجو والبحر من أجل إيصال المساعدات لضحايا هذه الفيضانات وإجلاء الجرحى والمصابين ونقلهم إلى المستشفيات العمومية.

كما لا تفوتني الفرصة دون أن أقدم أحر التعازي لجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، والسيد رئيس الحكومة الأستاذ عبد الإله ابن كيران وكافة الشعب المغربي في فقدان وزير الدولة المشمول برحمته، الأستاذ عبد الله بها، راجين من الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد برحمته الواسعة ويسكنه فسيح الجنان، ويخفف هذا المصاب الجلل على أسرته الصغيرة وعائلته الحزبية الكبيرة.

السيد الرئيس،

لا تفوتني الفرصة دون أن ننوه بالمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، الذي كان فرصة تاريخية لبلدنا لكي تجتمع فيه العائلة الحقوقية من مختلف الأجناس والأمم والشعوب، حيث أعطت بلادنا المثل لكونها بلد الحقوق والحريات، مشددين الخناق فيها على خصوم وحدتنا الترابية الذين يحاولون عبثا النيل من بلادنا من بوابة حقوق الإنسان، مؤكدين أن هذا المنتدى برهن بالملموس للعالم بأسره زيف هذه الأطروحة الكاذبة، مشددين مرة أخرى على أن قضية الصحراء المغربية تبقى بالنسبة إلينا كمغاربة قضية وجود، لأننا لن نسمح ولن نقبل أن يزايد علينا فيها أحد، مؤكدين على أن المغرب خطا

خطوة مقدامة في احترامه لحقوق الإنسان، من خلال إحداث مؤسسة مستقلة تعنى بحقوق الإنسان، تتمثل في "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، ودسترة هذا المبدأ وإقرار العدالة الانتقالية كمحطة ضرورية من أجل طي صفحة الانتهاكات الماضية.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بموضوع مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2015، فإننا نؤكد داخل الاتحاد المغربي للشغل على أن السياق العام الذي جاء فيه المشروع هو سياق مليء بالمستجدات والحركية، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي.

فعلى المستوى الوطني، تعرف بلادنا حركية كبيرة، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، هذه الحركية التي نتج عنها نقاش حول اختيارات الحكومة، والتي جاءت على شكل قرارات سياسية ومشاريع وإجراءات مالية، بلورتها في إطار مشروع القانون المالي لسنة 2015.

رغم ذلك، فإن المشروع هذا لم يحمل في طياته أجوبة حقيقية على انتظارات الشعب المغربي وأسئلته الحارقة في مختلف المجالات، على الخصوص في المجال الاجتماعي، بل أن كل مضامينه تغيب عنها الرؤية الإستراتيجية التي تضع في حسابها مصلحة المواطن البسيط عوض الاهتمام بمصالح المقاولات والمؤسسات الكبرى لوحدها في إطار من التوازن المنصوص عليه في الدستور.

هذا ما جعلنا، كفاعلين نقابيين، نبحث عن رؤية الحكومة في هذا القانون، هذه الرؤية التي مازالت غامضة رغم كل الخطابات والشعارات التي رفعتها، سواء خلال حملتها الانتخابية، أو من خلال برنامجها الحكومي وقوانينها المالية الثلاثة المتتالية.

إننا في مجموعة الاتحاد المغربي للشغل نرى أن الرؤية التنموية الوطنية، رغم كل ما قيل عنها، والتي بني على أساسها هذا المشروع، لازالت محدودة في بناء اقتصاد قوي، يحتاج اليوم إلى تحسين معدلات النمو وتقليص الفوارق الطبقية وخلق الثروة، باعتبارها الحل الوحيد لمحاربة البطالة وإنعاش مجال التشغيل.

إن الفرضيات التي بني عليها مشروع القانون المالي هي أحيانا غير منسجمة، لكونها رهينة للظروف الاقتصادية الدولية والمناخ السياسي الإقليمي والدولي المتقلب، إضافة إلى عدم التحكم في التقلبات الجوية، سواء "الفيضانات أو موجات الجفاف"، هذه التقلبات تكون أكثر وقعا على المواطن البسيط الذي يتحملها في جميع الأحوال.

السيد الرئيس،

إن الإجراءات والتدابير التي جاء بها المشروع مازالت دون المستوى المطلوب من أجل تكوين منظومتنا الاقتصادية في بلادنا، اللهم إحداث صندوق خاص لدعم الاستثمار والتصنيع وكذلك خلق صندوق خاص لدعم قطاع التشغيل وإدماج الشباب في سوق الشغل.

إضافة لذلك، هناك بطء في إخراج القوانين التنظيمية المرتبطة بتنزيل الدستور، كالقانون التنظيمي للإضراب والأمازيغية والقانون التنظيمي للمجلس الأعلى للشباب والعمل الجمعوي، هذا البطء الذي جعل فئات عريضة من المجتمع بدأت تفقد الثقة في الحكومة الحالية وفي مقدرتها على تجاوز المشاكل الحالية وإيجاد حلول جريئة، يكون وقعها مباشرا على المواطنين.

السيد الرئيس،

لابد أن نشيد بالمناسبة بالإضراب الوطني الذي نظمته المركزيات النقابية الثلاث، والذي كان ناجحا بكل المقاييس، ومر في جو من المسؤولية والالتزام، وأبان بالملموس على نضج العمل النقابي ببلادنا وقدرة النقابات الوطنية الحقيقية على تأطير المواطنين والطبقة الشغيلة على وجه الخصوص، رغم أن مطالب هذه الفئات العريضة من المجتمع مازالت تئن تحت وطأة الظلم والحرمان والزيادات المتتالية للحكومة الحالية في المواد الأساسية، وعلى رأسها: الكازوال والآثار المترتبة على ذلك من زيادات في أسعار المواد الغذائية وغيرها من المواد الضرورية الأخرى، في وقت تجمدت فيه الأجور.

وما أثار استغرابنا ودهشتنا، خصوصا وأننا عهدنا في الحكومة الصدق وعدم المراوغة في خطبها، أتذكر تصريح السيد رئيس الحكومة ليلة الإضراب العام أنه سيزف للمغاربة خبرا سعيدا جعل العديد منهم يحلمون بغد أفضل بزيادات في الأجور مثلا أو تخفيض في أثمنة الكازوال بدرهمين أو ثلاث أو تخفيض في بعض المواد الأساسية، فإذا بالجميع يفاجأ في اليوم الموالي بأن الخبر السعيد هو انتقال المغرب من مرتبة إلى أخرى في مجال المؤشرات الاقتصادية، وكأن الشعب المغربي مهتم بهذا الترتيب أكثر مما هو مهتم بتحسين وضعيته الاجتماعية والمادية وتوفير مدخوله اليومي له ولعائلته الصغيرة.

وفي هذا السياق، لابد من الإشارة إلى أن هذه الظروف القاسية التي يعيشها المواطن المغربي لم تنل منه ومن وطنيته، بل جعلته يتشبث أكثر بآفاق واعدة للتنمية، حيث مازال ينتظر فتح حوار مسؤول مع النقابات، حوار اجتماعي جدي، لكي نعيد الأمور إلى نصابها ونجعل من المغرب فعلا نموذجا متميزا للاستقرار والتوافق السياسي ودعم السلم الاجتماعي.

السيد الرئيس،

إن تحسين منظومة الأجور وفق معايير تحترم الشروط الدنيا للعيش الكريم لا يمنعنا أن نضع في الحسبان وجود طبقة متوسطة هي صمام الأمان لكل اقتصاديات الدول السائرة في طريق النمو، فهي الطبقة التي تؤدي اليوم الضريبة على الدخل، وتؤدي الضريبة على القيمة المضافة من خلال الاستهلاك، وتساعد الدولة في مجال الصحة والتعليم بتخفيف العبء عن المستشفيات العمومية ومؤسسات التعليم العمومي، وبالتوجه الى المصحات وإلى المدارس الخاصة، ولكن هذه الطبقة أصبحت تعاني وتتراجع، وربما

ستسقط عما قريب في خانة الطبقة الفقيرة إذا لم تقم بتقييم حقيقي وموضوعي لإصلاح منظومة التعليم والصحة والتخفيف من الضريبة على الدخل، وتحسين مستوى الأجور والمؤشرات، حيث يبقى جامدا لسنوات طوال.

السيد الرئيس،

إننا في الإتحاد المغربي للشغل، نطلب من الحكومة فتح حوار مسؤول مع النقابات فيما يتعلق بإصلاح أنظمة التقاعد من خلال الحوار الجاد والمسؤول، طبقا للمقاربة التشاركية التي نص عليها الدستور، لكي نخرج بمنظومة شاملة وحقيقية إصلاحية في المستوى المطلوب، يكون فيها الموظف والأجير أساس كل إصلاح، بعيدا عن كل المزايدات السياسية الضيقة، ودون أن نظلم طرفا دون طرف آخر.

وأخيرا، وليس بآخر، لابد من التأكيد على أننا، في مجموعة الإتحاد المغربي للشغل، كما نطمح دائما أن يوفر هذا المشروع مجموعة من الإجراءات والتدابير الاستعجالية، لكن للأسف لم يحصل ذلك، فهذا المشروع، إذن، لم يستطع التقليص من العجز ودعم القطاعات الاجتماعية، غموض في إصلاح صندوق المقاصة، صندوق التماسك الاجتماعي لم تتضح بعد معالمه ولم يتمكن من تحقيق ما كان منتظرا منه، بطء في إخراج القوانين التنظيمية العالقة وعلى رأسها القانون التنظيمي للإضراب، ضعف مناصب الشغل الجديدة، الزيادة في المواد الأساسية، عدم تشجيع مجال الاستثمار.

أمام كل هذا نعتبر أن مشروع القانون المالي لسنة 2015 مشروع لا يلبي احتياجات الطبقات العاملة، ولا يتوفر على إرادة حقيقية للإصلاح ولا يحقق التوازن، هو مشروع غامض، تضمن مجموعة من الإجراءات المعزولة، ولا يجيب عن الأسئلة الحارقة التي أصبح المواطن يطرحها.

في هذا الإطار، السيد الرئيس، أستغل هذه الفرصة، ويتواجد معنا السيد الوزير المحترم السيد وزير المالية لأطرح مشكلة، السؤال المطروح كناقشو السياسة العامة وبطبيعة الحال كناقشو حتى الميزانية ديال 2015، هل مرة ما قمتم بزيارة لإقليم الناظور؟ لم أقل لكم مدينة الناظور، بل قندهار الناظور، قندهار الناظور، ونعاود قندهار الناظور، كتعرفوا فين جات قندهار الناظور، السيد الوزير؟ والحدود الوهمية بني انصار، الحدود الوهمية اللي كتواجد بيننا وبين مليلية المحتلة.

لقد سبق لإخواني البرلمانيين طرحنا عليكم هذا المشكل، راه الصورة ديال المغرب، ولات أي دولة، ملي كتدخل لشي دولة، السيد الوزير المحترم، (l'image d'un pays c'est les frontières)، والله، يا السيد الوزير، أتمنى لكم أن تقوموا بزيارة مفاجئة إلى هذه الحدود، وهنا غادي ناقش معكم غير قضية ما يهمكم أنتم، الجمارك، لأن هناك شق يهم وزير الداخلية، إلى كانت عندنا فرصة غادي ناقشو مع وزير الداخلية.

والله، يا السيد الوزير، أنا كنتعجب ملي كنتذاكرو على المقاتلات، عرفت أشنو هو المقاتلات؟ هاذوك السيارات اللي قال لك كيهزوا الكازوال والآخر ديال الجزائر، إلى آخره، هاذوك المقاتلين امنين كيجيو، السيد الوزير؟ هاذوك كيجيو في الطائرة باش يوصلوا للناظور ولا وجدة؟ لا، كيدوزوا من الديوانة، من (les frontières)، امنين كيدوزوا؟ هناك جمارك، هناك رجال جمارك، هذوك السيارات، دابا كنشوفو السيارات عندهم (les matricules) ديال المحراث، هذا مشكل خطير هذا، هذا مشكل خطير.

دابا احنايا كمغاربة، أنت كتعرفوا يوميا راه 5000، 6000 كيدخلوا لمليلية، السيولة، الدرهم المغربي كتدخل لمليلية، اعرفت بالآلاف، أنا ما كنهضرش على المساكين، راه كاين محربين كبار، هذيك الطبقة اللي كتمعش، كتجيب واحد 100 درهم ولا 50 درهم في النهار لا أذكرها، بل الناس اللي كيهربوا بالملايين، إذ هناك ملايين كتدخل، أنا كمغربي باش ندخل لمليلية، ما عرفت دابا واش مليلية ديالنا ولا ما شي ديالنا؟ خصنا نعرفو هاذ القضية.

احنا كنقولوا بأن المدينة محتلة، أنا مغربي ابغيت ندخل لمليلية، السيد الوزير، اشكون اللي تيطلب باش تؤشر (le passeport)؟ راه ما شي السبليون، بل المغاربة، البوليس ديال المغاربة نقولو لهم راه أودي مليلية ديالنا، اعلاش السبليوني ما تيطلبش التأشيرة وأنتم تطلبوا التأشيرة؟ هذا ما شي معقول هاذ الشي!

باش تدخل لمليلية، السيد الوزير، 4 السوايع 5 السوايع باش ندخلو احنايا لمليلية، احنا كيدخلوا الفلوس ديالنا يوميا، الاثنين، الثلاثاء، الأربعاء، الخميس، الجمعة. وقتاش كيجيو السبليون من مليلية للناظور، السبت ولا الأحد، كيجيبوا اشوية ديال الأورو، كيمشيو للمطاعم، كيشريو بعض الألبسة، كيمشيو مثلا لـ (les supermarchés)، ولكن ملي كيجيو اعرفتي كيجبروا (une queue de quatre kilomètres)، راه ما تلاوش يدخلوا. اشكون اللي كيدير هاذ العراقيل؟ هي الديوانة، رجال الجمارك، هذا واقع، وأتحمل مسؤوليتي في هاذ القضية. كيخص هاذ المشكل تعالجوه، السيد الوزير.

لا يعقل احنايا كمغاربة عندنا ممر واحد، ممر واحد اللي عندنا، تمشي عند السبليون (10 mètres) اعرفت ولا لا؟ ابحال إلى تتدخل للجنة مليلية، احنا كلشي موسخ، إذا أتى سائح من الخارج راه غادي يوصل للديوانة يولي، ملي غادي يجبر عندك تما عندك السيمي، البوليس، الجدارمية، المخازنية، هاذي وهاذي، تقول المغرب في حالة طوارئ، بينما المغرب بخير وعلى خير، السواح كيوليو من تما، يشوفوا هذاك المنظر، هناك طريق واحدة باش تدخل لمليلية، دياولنا، أما ملي كتدخل السبليون، كاين الطرق، كتجبر جوج ديال البوليس، 2 أو3، احنا كاين تما أعداد وأعداد اللي ابغيتي.

ولهذا، السيد الوزير، هذا المشكل باسم ساكنة الناظور وما جاور الناظور، أطلب منكم، لأن كانت هناك وعود، ما شي منكم انتما، كانت

هناك وعود باش تحلوا هاذ المشكل ديال مليلية - والسيد الرئيس شاهد على ذلك - ها هو مورايا، السيد الرئيس شاهد، والسي عبد الرحمان أشن، حتى الأستاذ كان طرح هاذ المشكل، ولكن حتى واحد ما ابغى يسمعنا، راه عيب علينا احنايا، نقولها لكم بكل صراحة، نبقاو هكذا عيب علينا، احنا كمغاربة لأن عندنا غيرة على الدولة ديالنا، تمشي لمليلية اعرفت بحال إلى داخل للجنة، احنا ابحال المزبلة، حاشاكم، راه الواقع هو هذا.

ولهذا، أطلب من السيد الوزير، وتنعرف الجدية ديالكم، السيد الوزير، باش تحلوا هاذ المشكل، الله يخليكم، أنا قلت لكم السيارات اللي كيجيو لمليلية، هاذوك السيارات اللي تيهزوا البنزين ولاخر، هاذوك يدوزا في الديوانة، ما تقوليش.. ما كيجيوش بالطائرة.

ولهذا أتمنى، إن شاء الله، تقوموا بشي زيارة، ولكن إلى جيتو للناظور استدعيو الإخوة المنتخبين، لأن احنايا موالفين كيجيو الوزراء، احنا كبرلمانيين لا علم لنا، كيشوفوا السيد العامل ويمشيوا.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا.

شكرا السيد منسق الاتحاد المغربي للشغل، شكرا على تدخله.

وننتقل إلى المجموعة الموالية، الكلمة للمستشار المحترم الأستاذ عبد الله عطاش في حدود 25 دقيقة، 15 دقيقة للمجموعة و15 دقيقة ما تبقى من الحيز الزمني لفريق الحركة الشعبية، تفضل.

المستشار السيد عبد الله عطاش:

شكرا الحركة الشعبية وخا ما عولناش عليها، عولنا على 15 دقيقة صافي.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون والسيدات المستشارات،

أتشرف اليوم باسم مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب أن أقدم بين أيديكم قراءتنا وملاحظاتنا حول مشروع قانون المالية الذي ناقشناه بمسؤولية وفعالية من خلال اللجان الدائمة، وهي مناسبة أكدنا فيها دورنا في هذه المؤسسة من خلال إسهاماتنا التشريعية والرقابية، ونظرا لضيق الوقت لأن كنا عوالين على 15 دقيقة فقط، دابا ولات 25 سنحاول التركيز على بعض النقاط التي نعتقدها أساسية، آملين أن يكون إسهامنا بها إضافة لصالح الوطن.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

بداية، نتقدم باسم مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بأحر تعازينا في الفقيد وزير الدولة السيد عبد الله بها ولكل أصدقائه ومحبيه وللسيد رئيس الحكومة وأعضاء الحكومة المغربية وكذا أسرة الفقيد، راجين من الله عز وجل أن يتغمده بواسع مغفرته ولأهله ولكم وللمغاربة محبيه الصبر والسلوان، كما نتقدم بالعزاء الحار في ضحايا الفيضانات في مختلف ربوع المملكة، رحمهم الله جميعا، وغفر لهم وأسكنهم فسيح جناته وتقبلهم عنده شهداء.

ولا يفوتنا بهذه المناسبة تحميل المسؤولية للجهات المعنية، خصوصا المحلية منها، والتي لم تتخذ مبادرات استباقية لتفادي الخسائر أو على الأقل التقليل منها.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

رغم صعوبة الظرفية الاقتصادية الدولية والإقليمية والوطنية، فإن حكومتنا المغربية حققت مجموعة من الإنجازات من خلال عملها الدؤوب، مجموعة من المنجزات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، ونذكر منها، رغم أن البعض يريد أن يغبن فيها أو ألا يتحدث عنها أو أن يسكت عنها أو أن يبخسها:

- تخصيص 50 مليار درهم برسم الفترة 2012-2014 لتنفيذ اتفاق 26 أبريل 2011، الذي كان موقعا بين النقابات والحكومة؛

- الرفع من الحد الأدنى للمعاشات للمتقاعدين إلى 1000 درهم، والتصريح الأخير لرئيس الحكومة في لقاء الحوار الاجتماعي بإمكانية رفعه، وهذه بشرى إن شاء الله إلى المتقاعدين - إن تحققت – برفعه إلى 1500 درهم؛

- الزيادة في الحد الأدنى للأجر ليصل إلى 3000 درهم في القطاع العام، ونحن نؤكد هنا فقط على الإجراءات المتعلقة بالشغيلة؛

- الزيادة في أجور شغيلة القطاع الخاص بـ 10% على مرحلتين؛

- دخول التعويض عن فقدان الشغل، الذي عاش وعشش طويلا، حيز التطبيق؛

- دعم المقاولة المغربية، الذي نعتبره دعما لاستقرار مناصب الشغل؛

- الرفع من وتيرة الاستثمارات الأجنبية، والذي نعتبره كذلك دعما للتشغيل، وهو المطلب الأساس للنقابات الجادة؛

- إحداث 22.500 منصب للشغل في القطاع العام، وما يزيد عن 90.500 منصب كمعدل في كل سنة خلال هاذ السنوات الأربعة الأخيرة؛

- إحداث تعويض عن فقدان الشغل لفائدة الأجراء الذي دخل سنة

2014 (هذا ذكرته).

كما نثمن من جهة أخرى المجهود الحكومي في الإصلاحات المهيكلة، ونذكر بعضها:

- تفعيل مضامين ميثاق منظومة العدالة، تأكيدا لاستقلالية السلطة القضائية؛

- التفعيل التدريجي لتوصيات المناظرة حول الجبايات، والتي تمت بإشراك المركزيات النقابية؛

- الشروع في إصلاح نظام المقاصة واعتماد نظام المقايسة، مما سيعود بالخير النافع على الأجراء وباقي المواطنين؛

- إصلاح أو البداية في إصلاح أنظمة التقاعد مع تطبيق مبدأ التدرج، وهو الإصلاح الذي ينبغي أن يندرج في نظرنا ضمن رؤية وطنية مسؤولة ووفق مقاربة تشاركية، تضع بعين الاعتبار مصالح الأجيال المقبلة على التقاعد، ونحن في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب ندعم استكمال الحوار التفاوضي وإنهاء هذا الملف الذي دام وعمر أكثر من 10 سنوات؛

- تعزيز آليات التماسك الاجتماعي من خلال مواصلة النهوض بالمنظومة التعليمية، والرفع من العرض المدرسي، وتعزيز عملية تعميم نظام المساعدة الطبية، وغيرها من البرامج الاجتماعية والإجراءات التي تمس عمق المواطن المغربي، والتي عبر عنها في الاستطلاع الأخير الذي أعطى للحكومة الثقة بأكثر من 52%.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

إن مناقشة قانون المالية فرصة لمساءلة السياسات العمومية الموجهة إلى القطاعات الاجتماعية، التي ذكرنا بعضها آنفا، من خلال تتبع تنزيل التزامات البرنامج الحكومي في هذا المجال، وهنا يمكن أن نؤكد بداية استمرار وترسيخ البعد التضامني وتكافؤ الفرص بين الأفراد والفئات والأجيال والجهات في السياسات العمومية الحكومية الحالية، حيث أضحى هذا البعد مرتكزا وأساسا للنموذج الاقتصادي والتنموي الجديد لبلادنا لمواجهة تراكمات العجز الكبير في المجال الاجتماعي، بالنظر إلى حجم الخصاص ومحدودية الموارد وضعف الحكامة في التخطيط والتدبير وانتشار بعض المظاهر السلبية وتبديد المال العام، كما ورد في تقرير المجلس الأعلى للحسابات خلال السنوات الفارطة ما قبل 2011.

وفي هذا السياق، نذكر:

- إحداث صندوق التماسك الاجتماعي وتعبئة موارده بما يضمن استمراريته، والعمل على توسيع قاعدة الفئات المستفيدة، وقد ارتفعت هذه الموارد من 4,2 مليار عند الإنشاء إلى 4 ملايير درهم سنة 2015؛

- برنامج (RAMED) الذي شمل 7,5 مليون مستفيد؛

- برنامج "تيسير" 783 ألف تلميذ؛

- برنامج مليون محفظة الذي بلغ 4 ملايين مستفيد؛

- تمكين النساء الأرامل، خاصة المعيلات لأطفالهن المتمدرسين في حدود 1050 درهم عند 3 أطفال، وهو المبادرة التي يريد البعض التبخيس منها؛

- دعم ميزانية الاستثمار وتطوير مناخ الأعمال الذي ساهم في خلق 243 ألف منصب شغل مؤدى عنه في النصف الأول من سنة 2013 مقابل 127 ألف سنة 2012؛

- الرفع من ميزانية الاستثمار بطريقة إرادية من 180 إلى 186 ثم 189 مليار درهم، والذي يعتبر المحرك الأساسي لخلق فرص الشغل، حيث أن الاستثمار كذلك هو الذي يؤدي إلى استقرار سوق الشغل وامتصاص البطالة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا، في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، إذ ننوه بالأهداف الطموحة التي تمثل الانتظارات الكبرى للمواطنين، وتعبر عن معاناة فئات من المغاربة، إلا أننا نسجل الملاحظات التالية:

- دعوة الحكومة إلى برمجة كل النقط المدرجة في اتفاق 26 أبريل 2011 أو المتبقية، رغم ما خصصته الحكومة 50 مليار ديال الدرهم ديال هاذ الاتفاق، ولكن نؤكد على ما تبقى منها؛

- ضرورة الإسراع ببحث السبل الكفيلة بتجاوز أزمة صناديق التقاعد؛

- إحداث درجة جديدة لمختلف فئات الموظفين، وحل الإشكالات المرتبطة بالأنظمة الأساسية. وبالمناسبة، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ربط قضية الزيادة في السن ديال التقاعد بهاذ القضية ديال الدرجة الجديدة؛

- ضرورة التوجه إلى الحل النهائي لمشكلة المرتبين في السلم 9 وما دونه، خاصة في بعض القطاعات؛

- تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالشؤون الاجتماعية، ومنها إحداث قانون إطار للأعمال الاجتماعية، ومراجعة منظومة الحوادث والأمراض المهنية، المنظومة نقصد بها القانون؛

- استكمال تشريع الشغل من خلال مراجعة الفصل 280 من القانون

الجنائي، في إطار المراجعة العامة في المسائل ديال القضاء؛

- المصادقة على الاتفاقية الدولية رقم 87 المتعلقة بالحقوق والحريات النقابية؛

- تفعيل آليات البحث والمصالحة في مستوياتها المختلفة وتفعيل الالتزام الحكومي بذلك؛

- إطلاق الحوارات القطاعية بالموازاة مع الحوار الاجتماعي وتنفيذ الالتزامات المتوافق عليها بشأنها في مختلف قطاعات الوظيفة العمومية والمؤسسات العمومية؛

- كما أننا نطالب خاصة في القطاع الخاص، حيث أن مازالت هناك قائمة خاصة، ونحن نتابع قائمة الانتهاكات المستمرة والصارخة للحريات النقابية في الكثير من المقاولات، فضلا عن عدم تطبيق مدونة الشغل في الكثير من مضامينها، كالصحة والسلامة.

وفي هذا السياق، فإننا نؤكد مجددا على ضرورة الإسراع بإخراج قانون النقابات والقانون التنظيمي للإضراب، تلافيا لكل التأويلات والتجاوزات المختلفة؛

كما نؤكد على ضرورة اتخاذ الإجراءات والتدابير التي من شأنها حماية ممارسة الحق النقابي، والكف عن ضرب الحريات النقابية، واستهداف المسؤولين النقابيين والتسريح الجماعي للعمال في القطاع الخاص، ونندد بالاستهداف المتواصل للمسؤولين النقابيين والمستخدمين بعدد من الشركات، ونذكر مثالين فقط: شركتي (Marona) و(UMEP[2]) الخاصتين بالصيد في أعالي البحار.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

2015 سنة انتخابية بامتياز، وتكتسي أهمية خاصة وتاريخية لأسباب:

- أولا، أنها فرصتنا لتكريس الاختيار الديمقراطي؛

- ثانيا، لأنها تمكننا من الانتقال من الجهوية إلى جهوية متقدمة، تزيد من انخراط المواطنين في تدبير شؤون الجهوية؛

- ثالثا، لأنها ستفضي في نهاية المطاف إلى تشكيل الغرفة الثانية وفق القواعد الدستورية والتشريعية الجديدة، سواء من حيث تركيبتها أو اختصاصاتها أو أدوارها. ونرجو أن يعاد النظر في هذه الاختصاصات ديال الغرفة الثانية، حتى لا تكون مؤسسة للتسجيل فقط، ولا تأثير لها في التشريع.

وفي مسلسل تكملة الحلقة الانتخابية من مسلسلنا الديمقراطي التداولي، وسعيا للاستمرار في الحوار والشراكة، نطالب الحكومة بالإعداد الجيد لهذه الاستحقاقات، سواء على المستوى التشريعي أو التنظيمي أو المادي، حتى تضمن شروط نجاحها بأقصى درجات النزاهة والشفافية، وإن كنتم، الإخوة الوزراء، قد فتحتم حوارا تشاركيا في قضية الاستحقاقات المقبلة مع مختلف الأحزاب، فإننا نتساءل عن عدم معاملة النقابات بالمثل فيما يخص انتخابات الأجراء، ونحن على أبوابها، وقد تكون سابقة للانتخابات الجماعية، وحيث وعدتم ووعدت الحكومات السابقة منذ 1997 بفتح حوار ونقاش حول الاختلالات التي تعرفها القوانين المنظمة لانتخابات الأجراء، خاصة ما يعرفه التقطيع الانتخابي، سواء بين الأجراء أو بين القطاعات من عدم المساواة.

وبالتالي، نرجو أن تفتحوا عاجلا حوارا مع النقابات في هذا الإطار، حتى تكون الانتخابات المقبلة، إن شاء الله، ديال الأجراء انتخابات نزيهة وشفافة، وتكون فيها المساواة بين القطاعين العام والخاص وبين مختلف القطاعات ومختلف المؤسسات العمومية، حيث كاين هناك عدم تكافؤ الفرص وعدم التوازن بين هذه القطاعات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

نظرا لما يشكله ملف التعاضد من حماية اجتماعية والرعاية الصحية، تم تأسيس عدد من التعاضديات، إلا أن الظهير المؤطر أصبح متجاوزا، مما يتطلب الإسراع بالمصادقة على مشروع مدونة التعاضد، التي هي مازالت في رفوف مجلس المستشارين، نرجو أن تخرج إلى حيز الوجود لأنها معروف أنها نسجل باستمرار سوء التدبير بهذا القطاع الحيوي، خاصة التطورات الأخيرة في هذا الملف، تعاضدية التربية الوطنية والتعاضدية العامة التي شهدت فسادا كبيرا، فاح وزكم الأنوف بتعفناته، فالمرجو التدخل السريع، لأنكم لكم الحق، السيد وزير المالية والسيد وزير التشغيل، في استعمال الفصل 26 من الظهير ديال 63، الأمر الذي يتطلب من الحكومة التدخل بقوة لوقف هذه الاختلالات من جهة، ومن جهة أخرى الإسراع بإخراج هذه المنظومة التي ذكرنا للحد والقطع مع الفساد والريع وسوء التدبير الذي يسود العديد من التعاضديات.

إن تقوية المقاولة، السادة الوزراء، ودعمها بما يناهز 13 مليار يجب أن يواكبه دعم القدرة الشرائية للمأجورين، وأن يكون للأجراء جزءا من عائد إصلاح المقاصة، عوض الاقتصار على دعم المقاولة فقط.

إن تعثر الحوار الاجتماعي وعدم انتظام لقاءاته أثر سلبا على متابعة تنفيذ مقتضيات اتفاق 26 أبريل رغم المجهودات المبذولة كما ذكرنا آنفا.

وأخيرا، في المطالب، التخفيف من الضغط الضريبي على الأجراء، تنفيذا لتوصيات المناظرة الوطنية التي ذكرناها آنفا، والذي مازال مطلبا ملحا للشغيلة المغربية.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

2 **U**nion **M**aroc-**E**mirats Arabes Unis de **P**êche

السادة المستشارين،

لقد قمنا بتقديم مقترحات تعديلات جوهرية، نعتبرها كذلك، وأساسية كلها ذات طابع اجتماعي، نشكر الحكومة على تجاوبها معنا وقبول مجموعة منها رغم قلتها.

ومع ذلك، سنواصل معكم البناء في إطار تشاركي، يراعي مصلحة الوطن، ويرجح الحوار والتشاور كخيار استراتيجي اعتمدناه مع الحكومات السابقة، وها نحن سنستمر معكم في هذا الحوار البناء والمثمر، داعين لكم بالتوفيق والنجاح، ولمغربنا الصاعد بالنمو، إن شاء الله .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى و بركاته.

ورحم الله الفقيد عبد الله بها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا للسيد للمستشار المحترم.

الآن، أعطي الكلمة للأستاذ المستشار المحترم السي عبد الصمد عرشان منسق مجموعة الحركة الديمقراطية الاجتماعية، فليتفضل مشكورا.

لعلمكم، أنه آخر متدخل في هذه الجلسة، وبعده مباشرة سنستمع جميعا إلى رد السيد وزير المالية على تدخلات السادة رؤساء الفرق ورؤساء المجموعات.

تفضل الأستاذ عرشان.

المستشار السيد عبد الصمد عرشان:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وآله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدة المستشارة المحترمة والسادة المستشارين المحترمين،

أتناول الكلمة باسم مجموعة الحركة الديمقراطية الاجتماعية. وقبل البدء في هذه المداخلة، لابد لي أن أترحم باسم هيئتنا على الفقيد الأستاذ عبد الله بها، وزير الدولة، نائب الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، أحد رفقاء السيد رئيس الحكومة الأخير، الذي كان يتميز بالأخلاق العالية والحكمة وبعد النظر، ونعتبر فقدانه - لأنه قضاء الله وقدره - خسارة لعائلته الصغيرة ولأصدقائه في الحكومة والحزب وخسارة لنا جميعا، رحمه الله وأسكنه فسيح الجنات، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

إخواني، أخواتي،

لقد أنعم علينا بأمطار الخير، فاستبشرنا بفضل الله بسنة فلاحية سينعكس مردودها على الوضعية المالية والاجتماعية لبلادنا، إلا أن هذه الأمطار صاحبتها فيضانات في بعض المناطق والأقاليم، أدت مع الأسف إلى أضرار وخسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات، ونغتنم هذه الفرصة لنترحم على جميع الضحايا، ونتمنى كذلك أن تكون هذه الفاجعة عبرة للمسؤولين الحكوميين وللسلطات المحلية وللمنتخبين، حتى يولوا العناية في برامجهم للبنيات التحتية في تلك الأقاليم المتضررة وباقي مناطق المملكة المهمشة، مع التأكيد هنا على أنه قد حان الوقت لتعيد الحكومة النظر في توزيع حصة القيمة المضافة المخصصة للجماعات المحلية حتى تكون الأسبقية للأقاليم الضعيفة، والرفع من منجزاتها وبنياتها الأساسية كالطرق والقناطر والمرافق الاجتماعية وكل ما له علاقة بالمخططات الاستباقية، لنجنب بلادنا الكوارث الطبيعية، مع الحرص على المراقبة المستمرة والشديدة على كيفية إنجاز جميع المشاريع المبرمجة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

سأحاول جهد المستطاع التركيز على بعض المحاور في مناقشة القانون المالي حسب الوقت المخصص لنا. وأول ما أثار انشغالنا واهتمامنا هو معالجة الوضعية الاجتماعية للفئات الضعيفة والمتوسطة من المجتمع، لأننا من خلال ما جاء في مشروع القانون المالي هناك إصلاحات يجب الإشادة بها، ولكن إذا كان أي إصلاح يزيد من وتيرة الاستثمار والتصنيع والتشغيل يبقى هذا الإصلاح قاصرا إن كان على حساب الطبقات الفقيرة والمتوسطة، خاصة وأننا نلاحظ، كما يلاحظ معنا الرأي العام، أن أسعار البترول تراجعت في الأسواق العالمية، كما أن ثمن الفوسفاط عرف تحسنا ملحوظا.

لذلك، على الحكومة أن تأخذ هذه الإيجابيات بعين الاعتبار وتعمل جاهدة للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، لأننا بدأنا نلاحظ أن هذه القدرة بدأت تزحزح الطبقات المتوسطة لتنضاف إلى الطبقات الضعيفة، في الوقت الذي سبق لصاحب الجلالة في إحدى خطبه أن نبه إلى هذا المشكل الاجتماعي الخطير.

وإذا كان دستور 2011 قد جاء بإيجابيات على مستوى الحكامة وتخليق الحياة السياسية، كما أن الحكومة أخذت على عاتقها هذا الورش الإصلاحي الكبير، فإننا نطالب بالعمل بجد على تخليق الحياة السياسية ومحاربة الفساد واقتصاد الريع، إذا أردنا تحقيق الكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين والمواطنات وإخراج البلاد من الاحتقان والأزمات الاجتماعية.

السيد الرئيس،

لاشك أن الجميع ينتظر ورش الاستحقاقات الانتخابية بعدما شرعنا في معالجة مشاريع القوانين التي أعدتها الحكومة، والمطلوب منا جميعا، حكومة وأحزابا، أن نكون في مستوى هذه الاستحقاقات، كما أكد على ذلك جلالة الملك، ونحرص، كل من منطلق مسؤوليته، على أن تكون الانتخابات المقبلة أكثر نزاهة وشفافية من سابقتها، حتى نكون في مستوى الرهانات المطروحة علينا، وفي مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقنا تجاه قضايا الوطن الكبرى.

ولا تفوتنا المناسبة كذلك، وحتى لا ندخل في متاهات اللغط الذي صاحب التقسيم الجهوي وآفاق الجهوية المتقدمة، علينا أن نجعل من أهدافنا الانتقال إلى تجربة تكون مدخلا لديمقراطية محلية وجهوية متقدمة حقيقية ومكرسة للتنمية المستدامة المندمجة، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا، محافظة للمغرب على وحدته الوطنية بكل مقوماتها.

السيد الرئيس،

إذا كان من واجب الحكومة الإنكباب على قضايا الوطن والمواطنين والاهتمام بمعيشهم اليومي، فإننا نرى في هيئتنا أن أولوية الأولويات تكمن في قضية وحدتنا الترابية وتطوراتها المتلاحقة.

وانطلاقا من خطاب جلالة الملك في ذكرى المسيرة الخضراء وما يحيط بهذه القضية من مؤامرات من طرف الخصوم، يبقى خطاب جلالة الملك التاريخي مرجعا أساسيا، بعدما أكد جلالته على مواقف المغرب الثابتة من عدم التفريط في وحدتنا الترابية وبعد نظره السديد عندما وضع النقط على الحروف، وسمى الأمور بمسمياتها، حيث جعل جلالته من الحكم الذاتي المبتدأ والمنطلق في أي حل سياسي ونهائي لقضيتنا الوطنية الأولى.

فعلينا، حكومة وأحزابا ومجتمعا مدنيا، أن نستمر في تعبئتنا وأن نأخذ كامل الحيطة والحذر، سواء على مستوى تقوية الجبهة الداخلية أو على مستوى الدبلوماسية البرلمانية والحزبية لقطع الطريق على مناورات ودسائس الخصوم في المنتديات الدولية، لأننا جميعا معنيون بوحدتنا الترابية وسيادتنا على أقاليمنا الجنوبية، مهما كانت التضحيات، وكذلك الأمر بالنسبة للمدن السليبة سبتة ومليلية والثغور التابعة لها.

وفي الختام، أؤكد أننا سنصوت بالإيجاب لصالح مشروع ميزانية 2015.

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الأمين العام.

ننتقل لإعطاء الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية للرد على تدخلات السادة رؤساء الفرق ومنسقي المجموعات البرلمانية، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين وآله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء،

يسعدني أن أقف مجددا أمامكم اليوم، لأجيب عن تدخلات السادة رؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية بمناسبة المناقشة العامة للجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2015.

بداية، عزاؤنا واحد في وفاة أخينا وزير الدولة السيد عبد الله بها الذي فقدنا فيه أخا وزميلا ورجلا سياسيا كبيرا، داعين الله سبحانه وتعالى أن يلهمنا وذويه الصبر والسلوان، وأن يتغمده بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته.

وقد كانت للأخ المرحوم مقولة قالها لي شخصيا، أود أن أذكر هنا في هذا المجلس بها، كان يقول عادة أننا يجب أن نغلب جميعا منطق التعاون، لأن في منطق التعاون يعطي الإنسان أحسن ما عنده وأحسن وجه له، على منطق الصراع والتصادم لأن في منطق الصراع يعطي الإنسان أسوأ ما عنده.

كما أود بهذه المناسبة أن أترحم على ضحايا الفيضانات الأخيرة التي شهدتها بعض مدن جنوب المملكة، وأن أتقدم بالتعازي الحارة لعائلة الشهداء، وأتمنى الشفاء العاجل للمصابين، وأسأل الله أن يحفظ عاهلنا المفدى الذي أعطانا تعليماته السامية الفورية للحكومة لمؤازرة عائلات الضحايا والمصابين.

وهنا لابد التأكيد على أن الحكومة حرصت على تعبئة كل الإمكانيات للتدخل باستعجال في هذه المناطق المنكوبة عبر معالجة انجرافات التربة والقيام بالإصلاحات الأولية للطرق المتضررة قصد ضمان استمرارية حركة السير وفك العزلة عن المناطق المحاصرة، وتمكين بعض الدواوير وبعض القرى وبعض المداشر من المواد الغذائية والمواد الأولية، والآن يمكن لي نقول لكم أنه تقريبا تم فتح كل من المقاطع الطرقية الرئيسية.

كما أود بهذه المناسبة أن أنوه، وقد جاء في تدخلاتكم وأضم صوتي إلى صوتكم، أن أنوه بعمليات الإنقاذ التي قامت بها القوات المسلحة الملكية والوقاية المدنية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة، والتي مكنت من احتواء الأضرار الناجمة عن هذه التساقطات الاستثنائية، ونحمد الله جميعا على أمطار الخير رغم ما خلفته من خسائر في بعض مناطق المملكة.

وفي نفس السياق، تعمل الحكومة على وضع إستراتيجية متكاملة لاستباق ومواجهة آثار الكوارث الطبيعية، وهنا ابغيت غير نتوقف، الكوارث الطبيعية لا تنذر، تتجي مفاجئة وتتجي بغتة، الكوارث الطبيعية طبعا كما تعلمون جميعا متعددة، هناك الفيضانات، هناك الزلازل لا قدر الله، ولكن ابغينا نعرفو أن بلادنا، وهذا هو كان الخطاب منذ سنوات، بلادنا المنطق فيها هو الجفاف مع كامل الأسف، وحتى أنه بدأنا نسمع أنه هناك الجفاف هو معطى هيكلي، لكن الآن في السنوات الأخيرة بدأنا نرى العكس، نرى أن هناك ظواهر مناخية يعني استثنائية، تمر من جفاف إلى فيضانات، واحنا غادي نزيدو في السنوات المقبلة باش يكون الكل يستشعر بهذا الأمر، غادي نزيدو في كثرة هذه الظواهر نظرا للتقلبات المناخية التي يعرفها العالم بأسره، الآن اللي تنهضر معكم ربما في شمال أمريكا هناك ثلوج يعني لم تراها البلاد والسنة الماضية أيضا.

يعني اللي ابغيت نقول لكم أن الظواهر الاستثنائية المناخية يجب من الآن أن نفكر في تدبيرها، ليس فقط الفيضانات ولكن كل هاذ الظواهر المتعلقة بالمناخ، يجب أن نفكر فيها وأن نهيئ لها العُدة حتى نقلل من تأثيراتها، لكن طبعا الكوارث هي كوارث، وتكون مفاجئة وتكون طبعا مباغتة، والحمد لله أن بلادنا خطت خطوات كبيرة في مجال بناء السدود، لأن الناس ديال الغرب كيعرفوا أنه ملي كتجي الأمطار بهذه الكمية يكون هناك عشرات الآلاف من الهكتارات تفيض على المزارعين وعلى الفلاحين، السدود لعبت دورا هاما وقائيا، بالإضافة إلى أدوارها الأخرى في توفير الماء الشروب وتوفير طبعا الطاقة الكهربائية، لعبت دورا في التقليل من تأثيرات هذه الفيضانات.

طبعا هناك برنامج استعجالي من أجل طبعا إصلاح الأضرار الناتجة عن هذه الفيضانات وهذه الخسائر، وهذا طبعا هناك -كما تعلمون- تمويلات الآن متوفرة، ولكن غادي نشوفو هذا البرنامج اللي هو فيه يعني اللمسات الأخيرة من أجل توفير الاعتمادات له، وأيضا الحكومة تشتغل على نقطة أخرى تتعلق بمراجعة مدونة التأمينات من أجل التأمين عن بعض هذه الكوارث الطبيعية.

إذن، الحكومة تعمل على وضع إستراتيجية متكاملة لاستباق ومواجهة آثار الكوارث الطبيعية، وإرساء أسس حكامة جديدة لصندوق محاربة الكوارث الطبيعية لتمويل المشاريع المتعلقة بإصلاح الأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية، وتوفير المعدات ووسائل التدخل وتوفير وسائل الإنذار والوقاية من الفيضانات.

كما أود أن أؤكد لكم أنني حرصت على الإصغاء والتتبع بإمعان واهتمام كبيرين لكل تدخلاتكم حتى أتمكن من التفاعل معها بما يلزم من الاهتمام، وتقديم التوضيحات اللازمة والأجوبة الموضوعية، إيمانا منا بأن الحوار الجاد والمسؤول والتعاون البناء مع المؤسسة التشريعية سيمكننا من إرساء آليات الديمقراطية التشاركية، والارتقاء بالنقاش السياسي إلى المستوى الذي يخدم القضايا والرهانات الكبرى لبلادنا، ويخدم بطبيعة الحال المواطنين والمواطنات.

ومن هذا المنطلق، قد حرصنا على التجاوب والتفاعل الإيجابي والموضوعي مع مختلف التعديلات التي اقترحتها فرق الأغلبية والمعارضة والمجموعات النقابية، حيث لم يتم اللجوء إلى الفصل 77 من الدستور، وكنت أتمنى في تدخلاتكم أن يعترف للحكومة بذلك، يعني لم نشهر هذا الفصل وإن كان فصلا يخص الحكومة والبرلمان، حتى البرلمان راه عندو الحق باش يشهر الفصل 77 إذا رأى أن هناك نفقات زائدة أو هناك موارد يعني يمكن إضافتها من أجل خلق.. لأن التوازن فيما يتعلق بالميزانية هو مسؤولة مشتركة بين البرلمان والحكومة، ولكن ما خرجناش هاذ الفصل هاذ العام، طبعا بعد أن انتقدتمونا السنة الماضية، اعلاش؟ باش نواصلو النقاش، لأن النقاش كيفما كان الأمر مفيد، ويعني الرأي والرأي الآخر، ويعني التباحث حول الحلول الممكنة والحلول الفعالة من أجل أن تتقدم بلادنا، هذا راه فيه خير لبلادنا، يعني ما كاينش شي واحد اللي عنـــدو (le monopole) ديال الوطنية، كلشي عندو أفكار يجب أن نحترمها طبعا في إطار نقاش مشروع قانون المالية، هناك ما هو ممكن، هناك ما هو يعني سهل للتطبيق، هناك من نصغي إليه من أجل تحضيره للسنوات المقبلة، ولهذا يجب على الأقل أن نعترف جميعا أن هذه السنة لم يشهر هذا الفصل المشهور.

وقد تم قبول تعديلات مهمة بالرغم من ذلك، وتجاوبت الحكومة وتفاعلت مع تعديلاتكم، وابغيت نذكر هنا على الأقل ثلاثة ديال التعديلات المهمة التي قبلت:

أولا، تقليص ذاك السقف ديال الاستثمار اللي ممكن أنه يكون به طبعا الاتفاقيات مع الدولة من أجل تشجيع الاستثمار وإنعاش الاستثمار من 120 مليون إلى 100 مليون درهم، هذا تعديل مهم وقبلته الحكومة؛

قبلت الحكومة أيضا الرفع من ذاك المستوى ديال 10% فيما يتعلق بالادخار من أجل التقاعد، كانت 10% في المشروع الأول، 20% في مجلس النواب، رفعنا إلى 50% في هاذ المجلس.

وطبعا هناك أيضا فيما يتعلق بالتعديل الثالث اللي هو المحافظة كما قلت على الادخار، الرفع من هذا المشروع، وهناك طبعا تعديلات أخرى فيما يتعلق بالمنطقة المالية للدار البيضاء، والتي تم إغناء بها هذا النص.

وهنا لابد أن أتوجه بالشكر لكل الفرق والمجموعات البرلمانية على تجاوبها وتفاعلها وانخراطها الجاد والمسؤول، سواء أثناء المناقشة العامة في لجنة المالية وباقي اللجن القطاعية أو خلال تقديم التعديلات والتصويت عليها.

ويعكس هذا الانخراط والنقاش الجاد حول مضامين مشروع قانون المالية لسنة 2015 إرادة مشتركة للحكومة وكل مكونات الأغلبية والمعارضة للتعاون من أجل تقديم الأفضل والأحسن لتطور بلادنا بما يمكن من الاستجابة للحاجيات الملحة للمواطنات والمواطنين في كل المناطق والجهات وخدمة المصالح العليا لبلادنا أولا وأخيرا.

تعاون نصبو أن يتجذر في التعاطي مع الرهانات والتحديات الأساسية التي تواجهها بلادنا، والتي أكد عليها جلالة الملك حفظه الله في خطبه الأخيرة بمناسبة عيد العرش المجيد، وذكرى ثورة الملك والشعب، وافتتاح السنة التشريعية الحالية، وذكرى المسيرة الخضراء المضفرة.

ويأتي في مقدمة هذه الرهانات، وكما طرقتم إلى ذلك تقريبا جميعا، النزاع المفتعل حول وحدتنا الترابية، الذي يضعنا مجددا كما كان الشأن في الماضي أمام قوة الإجماع والتعبئة في مواجهة الاستفزازات والمزايدات على بلادنا، واستغلال فضاء الحقوق والحريات التي توفره بلادنا للتآمر عليها باسم حقوق الإنسان.

فقد أكد جلالة الملك حفظه الله في الخطاب الملكي السامي الأخير بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء على أن "**الصحراء ليست قضية الصحراويين**

وحدهم، الصحراء قضية كل المغاربة، الصحراء قضية وجود وليست مسألة حدود".

لذا، فمسؤوليتنا جميعا تقتضي منا التصدي لخصوم وحدتنا الترابية في الداخل والخارج، والانخراط الجماعي كما أكد على ذلك جلالة الملك حفظه الله في خطابه الأخير، حكومة وبرلمانا ونقابات وقطاع خاص، في تفعيل الجهوية المتقدمة والنموذج التنموي للأقاليم الجنوبية في إطار الحوار الجاد والمسؤول، وبما يضمن ترسيخ الغيرة الوطنية الصادقة وتعزيز أسس التضامن والتكامل بين أبناء الوطن الواحد وبين جميع مناطقه، وتعزيز طبعا روح الانتماء والافتخار بالانتماء لهذا الوطن.

وفي هذا المجال، لابد من اليقظة الجماعية من طرف الفرقاء السياسيين والنقابيين والمجتمع المدني من أجل التصدي لكل ما يحاك في الخفاء ضد وحدة بلادنا من مناورات وتهديدات، هناك طبعا كما ذكر ذلك بعض الإخوة المستشارين، ما يتعلق بـ (l'échéance) ديال أبريل المقبل.

ولا يفوتني أن أنوه من جديد بالجهود الجبارة وباليقظة الدائمة ونكران الذات الذي يبذلها الساهرون على حوزة الوطن وسلامة ترابه وأمن المواطنين وممتلكاتهم، من قوات مسلحة ملكية ودرك ملكي وأمن وطني وقوات مساعدة ووقاية مدنية ومسؤولي الإدارة الترابية، وما التدخلات الفعالة لاحتواء الأضرار الناتجة عن الفيضانات التي عرفتها بلادنا، وتفعيل عملية "حذر" إلا دليل على اليقظة والتجند الدائمين لقواتنا المسلحة وقوات الأمن من أجل الحفاظ على سلامة وأمن واستقرار المواطنين والوطن تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله، خاصة في ظل تزايد المخاطر المتعلقة بالإرهاب والتطرف والاستهداف المباشر لأمن بلدنا واستقراره.

وما دمنا نتكلم عن الاستقرار وعن الأمن، فليس هناك تطور اقتصادي ولا نمو ولا حركة اقتصادية ولا تقدم دون أن نوفر له الأمن والاستقرار، الأمن والاستقرار مكتسب كبير، يمكن بفضله طبعا تحقيق وحل المشاكل والتقدم في الميدان الاقتصادي والتقدم في الميدان الاجتماعي، والحمد لله على أن بلادنا تنعم بفضل سياسة صاحب الجلالة حفظه الله، بنعمة الاستقرار ونعمة الأمن.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار التفاعل مع ما جاء في تدخلات الفرق والمجموعات النيابية، لا بد من الوقوف عند مجموعة من النقط التي أعتبرها جوهرية وأساسية.

النقطة الأولى هي أن مشروع قانون المالية لسنة 2015 يستند إلى هوية سياسية واضحة، ويندرج في إطار رؤية وتصور إستراتيجي، يضع في مقدمة أولوياته تفعيل التوجيهات الملكية السامية المتضمنة في خطبه الأخيرة، وخاصة الخطابين الساميين لجلالته بمناسبة ذكرى عيد العرش المجيد، وثورة الملك والشعب الخالدة، وتنزيل أولويات البرنامج الحكومي.

وقد حث جلالته على العمل انطلاقا من تقييم وتشخيص موضوعي لرأسمال المغربي المادي واللامادي، على وضع سياسات عمومية تضمن استفادة جميع المغاربة من ثروات وطنهم، وتؤسس لتحول نوعي في نموذجنا التنموي، مما يمكن من تأهيل بلادنا للدخول النهائي والمستحق لنادي الدول الصاعدة.

ونعتبر مشروع القانون المالي هذا منعطفا أو بداية هدف لوصول الهدف الدخول النهائي للدول الصاعدة.

وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، تلتزم الحكومة بتوفير الدعم اللازم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبنك المغرب من أجل إنجاز الدراسة التي كلفهما بها جلالة الملك بإعدادها.

وفي إطار استباق نتائج هذه الدراسة، عملت الحكومة على اتخاذ مجموعة من التدابير في إطار مشروع قانون المالية سنة 2015 صيغت وفق نسق واضح، ينبني على تثمين مكتسبات نموذجنا التنموي وتجديده من خلال التركيز على دعم الاستثمار والمقاولة، مع التركيز على التصنيع وإعادة التصنيع موازاة مع الدفع بالإصلاحات الأساسية، وتوجيه السياسات الاجتماعية، والإدماج العادل والمتوازن لكافة فئات المجتمع المغربي ومناطقه، بإنتاج والاستفادة من ثمار النمو المتوخى.

وحول التساؤل المتعلق ما هي الرؤية الاقتصادية التي جاء بها هذا المشروع القانون المالي؟

أول نقطة وهو التحول في النموذج التنموي من أجل طبعا التركيز على أسسه أو أساسيه المتعلق بالاستهلاك والمتعلق بالاستثمار، ولكن أيضا وهذا اللي غادي نطرق لو توفير العرض المناسب من أجل أن يكون متكاملا، وإذا كنتم تعرفون أن هناك طبعا طريقة أخرى من أجل تحسين هذا النموذج في إطار النقاش الذي دار بيننا في اللجنة، وفي إطار جولات تتعلق بأيام دراسية، فنحن نتفاعل معها تفاعلا إيجابيا.

إذن، هذا المشروع ديال القانون المالية مبني على رؤية اقتصادية واضحة المعالم، تعتمد على تجديد نموذجنا الاقتصادي بالتركيز على الاستهلاك بشقيه، طبعا الاستثمار واستهلاك الأسر، وأيضا التأكيد على توفير العرض المناسب عبر تشجيع التصنيع وإعادة التصنيع.

وحتى أمكن السيدات والسادة المستشارين، وحتى أطمئن السيدات والسادة المستشارين، مشروع قانون المالية لسنة 2015 يتوفر على ما يكفي من المقومات ليكون بحق منعطفا أساسيا وخطوة إرادية في مسار التحول المنشود لنموذجنا التنموي.

جلالة الملك حفظه الله أكد في خطابه السامي بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب على أنه لا يمكن لأي دولة أن تنتقل بين عشية وضحاها من مرتبة إلى أخرى، وإنما باستثمارات التطورات الإيجابية التي راكمتها عبر تاريخها.

وأكد كذلك جلالته على أن السنوات القادمة ستكون حاسمة لتحصين

المكاسب وتقويم الاختلالات وتحفيز النمو والاستثمار، والتوجه الذي تبنته الحكومة منسجم تماما مع التوجهات الملكية السامية، فهو ينبني على تثمين وتحصين مكاسب نموذجنا التنموي وتقويم اختلالاته بما يضمن تحقيق نمو متوازن ومدمج لكل فئات المجتمع ومناطق وجهات هذا الوطن العزيز.

فالحديث عن تجديد النموذج التنموي لا يعني أن الاختيار مبني على دعم الطلب الداخلي استنفذ كل هوامشه، فهذا الاختيار الذي فرضته رهانات مواجهة الأزمة وما تقتضيه من حفاظ على التوازنات الاجتماعية، ساهم بشكل كبير في تجنيب بلادنا مخاطر الانزلاقات الخطيرة التي عرفتها مجموعة من البلدان المجاورة.

فجل دول العالم لجأت إلى نهج سياسات اقتصادية توسعية في مواجهة تداعيات الأزمة المالية الدولية، وهي اختيارات أبانت عن فاعليتها، طبعا هذه السياسة التوسعية ساهمت في مقاومة الأزمة، لكن أدت إلى ما أدت إليه من انحرافات ونزيف في مجال التوازنات الماكرو-اقتصادية.

فقد أبان نموذج النمو المغربي عن إمكانيات هامة وقدرة كبيرة على الصمود، حيث نجح المغرب في الحفاظ على مستوى نمو مضطرد، وقد أبان الطلب الداخلي باعتباره دعامة أساسية للنمو الاقتصادي الوطني عن دينامية كبيرة مدعومة بقطاع مالي حديث وصلب ومهيكل، مما مكن من الحد من انعكاسات تراجع الطلب الداخلي والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي للبلاد في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

ويعتبر الاستثمار أحد ركائز هذا النموذج الاقتصادي التنموي الوطني الذي يعتمد على تعزيز الطلب الداخلي بمكونيه الاستهلاك والاستثمار وتنويع روافد النمو، فقد حقق التكوين الخام لرأس المال الثابت (هاذ التكوين الخام لرأس المال الثابت هو الذي يعني يقيس نسبة الاستثمار العام والخاص بصفة عامة)، هاذ التكوين الخام لرأس المال الثابت.. إن معدل النمو السنوي بالأسعار الثابتة كان قدره 5,3% بين 2000 و2013 مقابل فقط 3,8% خلال التسعينات، وذلك بفضل سياسة الاستثمار العمومي، والتي كانت في المعدل يعني ديال السنوات الماضية في حدود 180 مليار درهم، طبعا السنة المقبلة غادي يكون 189 مليار درهم، واحنا ملي كنقولو الاستثمار العمومي، هاذ الشي راه بدا من عهد السي ولعلو، ما كاين لا احتيال ولا.. كنقولو الاستثمار ديال الميزانية والاستثمار ديال المؤسسات العمومية والاستثمار ديال الجماعات المحلية، يعني كان نفس المكونات ديال الاستثمار العمومي هي نفس المكونات التي تأخذها بلادنا وتقدم طيلة هاذ 15 سنة أو 20 سنة الماضية، اللي جعلت أن الاستثمار العمومي جعلت منه رافعة أساسية للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي ومحرك أساسي للدورة الاقتصادية.

وقد استفاد الاستثمار من تفعيل الاستراتيجيات القطاعية والأوراش الكبرى، على سبيل المثال منذ اعتماده سنة 2008 ساهم مخطط "المغرب الأخضر" في إعطاء دينامية جديدة للقطاع الفلاحي من خلال تعبئة استثمارات هامة، شملت التمويلات العامة والخاصة، منتقلة من 7,2 مليار إلى 14 مليار درهم في الفترة الممتدة بين 2008 و2013، يعني تضاعفت الاستثمارات العمومية في الميدان الفلاحي بين هذه الفترة 2008-2013.

كما ساهمت استثمارات مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط في تعزيز موقعها الريادي في السوق العالمية للفوسفاط ومشتقاته.

ومما يبرز هذا التحول الهيكلي لنسيج الإنتاج الوطني التنوع التدريجي الذي يشهده الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب خلال السنوات الأخيرة لفائدة القطاعات ذات القيمة العالية المضافة.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى كون الصناعات التحويلية أصبحت تشكل أهم رافد للاستثمارات الأجنبية بحصة 39%، مقابل 6% سنة 2008 مقارنة بالقطاعات التقليدية التي كانت تستحوذ في الماضي على حصص مهمة كقطاع العقار الذي لم يتجاوز حصته 19% سنة 2013 بينما كان في 2008 حوالي 33%.

إذن، الحمد لله الاستثمارات الأجنبية في ارتفاع، السنة الماضية حققنا ارتفاع مهم بأزيد من 23%، نتمنى هذه السنة رغم أنه كانت السنة الماضية سنة استثنائية أنه يكون استقرار في الاستثمارات الخارجية، لكن الملاحظ هو تطور وتطور نوعية هاذ الاستثمارات الخارجية، بدأت تأخذ منحى آخر، منحى من أجل الاستثمار في التصنيع، والاستثمار في المهن العالمية للمغرب.

وبالمقابل، نحن نتقاسم معكم نفس التشخيص للاختلالات الناتجة عن تبني خيار دعم الطلب الداخلي، فما تم الحديث عنه بخصوص المجهود الاستثماري الضخم الذي لا تعكسه نسب النمو، واختلال الميزان التجاري ليس راجعا لكون خيار الطلب الداخلي استنفذ كل هوامشه، بل هو راجع بالأساس لكون تبني خيار دعم الطلب الداخلي لم يواكبه تطوير للعرض الوطني البديل للواردات، يعني كنا تندعمو الطلب الداخلي من استثمار واستهلاك، ولكن قسط من هذا الطلب ما تتبقاش القيمة المضافة في بلادنا، كان كيمشي في شكل واردات نصدر نسبة من هذا النمو إلى الخارج، وهنا جا هاذ المشروع ديال قانون المالية هاذ التحول الكبير أنه في نفس الوقت يكون تدعيم للاستثمار، وها انتما شفتيو تدعيم الاستثمار 189 مليار، حتى استثمار اعتمادات الميزانية زدنا فيها 5 المليار، يعني ذاك الشي اللي اقتصدنا في صندوق المقاصة، قسط منو، وهذا طلبكم أيضا، قسط منو وجهناه للاستثمارات العمومية، في نفس الوقت دعم الاستثمار ودعم الاستهلاك بصفة عامة، في نفس الوقت خصنا ندعمو الصناعة والتصنيع من أجل أن نوفر عبر هذا الطلب الداخلي نوفر لقطاعات إنتاجية أن تبقى القيمة المضافة في بلادنا، وأن يساهم الاستثمار الخاص في يعني جلب هذه القيمة المضافة وخلق مناصب الشغل.

هذا هو الذي سوف يؤدي إلى نسبة نمو أكثر، كلما ارتفع الاستثمار، سوف ترتفع نسبة النمو، ولكن إلى ابقينا كل مرة كنستثمرو، كنجيبو كلشي

من على برا، لا الوسائل.. مازال نتفهمو أن يعني الآليات... إلخ، ممكن نستوردوها، ولكن هناك صناعات تحويلية يجب أن تكون، أن تنتج، وعندنا الإمكانية لإنتاجها في بلادنا، سوف يكون لمعنى هذا الاستثمار أو لآثاره آثارا أكبر في مجال أو في نسب النمو.

فقد ساهم التطور المهم على مستوى الاستهلاك والاستثمار في نمو الواردات بوتيرة تفوق الصادرات، كنستوردو جوج مرات ذاك الشي اللي كنصدروه، مما أدى إلى تفاقم عجز الميزان التجاري خلال السنوات الأخيرة.

ويفسر هذا التدهور بانتقال معدل النمو إلى مستويات جديدة تستلزم مزيدا من الواردات، من سلع التجهيز والسلع الوسيطة ومن منتجات طاقية، خاصة التي ارتفعت أسعارها إلى مستويات لم تكن متوقعة.

إذن، ملي كنا كنزيدو نستثمرو، بما أننا لا ننتج كل ما نستثمر فيه، أو بما نستثمر معه، ترتفع الواردات، ونعمق من العجز التجاري. هنا جا هاذ التوازن ديال التركيز على التصنيع، والتركيز على السياسات التصنيعية بصفة عامة، حتى ننتج في وطننا قسطا مما نستثمر فيه، ونقلل من العجز التجاري.

إذن، هذه هي السياسة الناجعة في نظرنا، أن نشجع العرض عبر التصنيع وإعادة التصنيع، باش أنه نسبة النمو تكون أكبر، وأيضا الميزان التجاري لا يتفاقم عجزه.

كما أنه ورغم أن نسبة الاستثمار في المغرب تفوق 36% من الناتج الداخلي الإجمالي، فإن مردودية هذه الاستثمارات لا تزال ضعيفة مقارنة مع بعض البلدان الأخرى في نفس مستويات نمو بلادنا، كتونس وتركيا والأردن ومصر، ولكنها تبقى أحسن مما هو الحال بدول أخرى كاستونيا والسالفادور والمكسيك، والسبب في ذلك أن نسبة مهمة من هذه الاستثمارات هي استثمارات عمومية تخص البنيات الأساسية والقطاعات ذات الطابع الاجتماعي.

وكما تعلمون، فإن هذا النوع من الاستثمارات لا يكون له وقع فوري وسريع، بل تقاس نتائجه على المدى الطويل، وكمثال على ذلك الطرق السيارة.

إذن، هذه الاستثمارات العمومية اللي تدارت في هاذ السنوات الأخيرة، كانت كلها تتعلق طبعا بالبنيات الأساسية اللي هي مهمة من أجل توفير بنيات الاقتصاد الوطني.

وملي كنستثمرو في البنيات الأساسية، طبعا المردودية أو الوقع ديالها على نسبة النمو يكون أطول من الاستثمارات الأخرى اللي بلدان أخرى كتعملها، واللي نسبة النمو كتكون مرتبطة يعني.. كيكون الأثر ديالها فوري وعاجل.

احنا كنستثمرو، لا زلنا في استثمار في البنيات الأساسية من أجل توفيرها والرفع منها طبعا لهيكلة الاقتصاد الوطني.

لذا، أؤكد لكم، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أننا مع التشخيص الموضوعي للوضعية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، أخذا بعين الاعتبار إكراهات الظرفية الاقتصادية والجيو سياسية.

فاستراتيجية الحكومة تنبني على استثمار كل التراكمات التي حققتها بلادنا بإيجابياتها وسلبياتها، وهي بذلك لا تنطلق من الفراغ أو تنخرط في توجه ينبني على القطيعة مع الماضي، بل نحن نفتخر كذلك بما تحقق في بلادنا خلال السنوات الماضية تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، ونضع في مقدمة أولوياتنا تحصين مكتسبات بلادنا على المستوى السياسي والمؤسساتي والاقتصادي والاجتماعي.

وبالتالي، لا داعي في الانخراط في مقارنات لا جدوى منها، ولا أساس موضوعي لها، لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار إكراهات الأزمة الاقتصادية العالمية التي انطلقت سنة 2008، لكن تداعياتها لم تنتقل إلى بلادنا سنة 2009، بل انتقلت إلى بلادنا بواحد اشوية (temps de retard)، وانتقلت إلى بلادنا بداية من 2012، مما ساهم في تدهور المؤشرات الاقتصادية والماكرو الاقتصادية، وكنا على حافة منزلق خطير كدنا نفقد معه السيادة الاقتصادية والمالية لبلادنا.

وهنا في إطار هذه المقارنة طبعا سمعنا مقارنة بين هذه الحكومة والحكومتين السابقتين، والتي كان لي شرف الانتماء إليهما، كل حكومة تواجه وضعا وسياقا وظروفا سياسية واقتصادية واجتماعية خاصة، وجه المقارنة خص يكون يعني عبر تطور أيضا الأوضاع بصفة عامة.

لكن يجب أن نتذكر أن في سنة 2012 والتبعات، طبعا كانت تبعات ديال سنة 2011، والتبعات ديال ارتفاع أسعار البترول، ابدينا في 2012 بواحد الثقل وبواحد العائق كبير ديال صندوق المقاصة اللي وصل إلى 55 مليار درهم، هذا كان عائق، وأقولها لكم، إخواني المستشارين، كان يهدد ماليتنا العمومية تهديدا خطيرا، كان لا يجب.. هذا يجب أن نعمل أي شيء لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وأن نقوم بالإصلاحات الضرورية من أجل إعادة التوازن لماليتنا العمومية، لأن هي الأساس، راه إلى ما كانتش عندك مالية عمومية متوازنة، راه ما غاديش يكون عندك اقتصاد صلب، غادي يكون عندك اقتصاد هش، وما يكونش عندك بعدا مستثمرين أجانب.

هذه السياسة التي ترتكز على إعادة التوازن التدريجي، اللي هو في الحقيقة ما شي هدف، هو وسيلة لمواصلة وتيرة النمو والمسيرة التنموية لبلادنا، أعتقد أن هذا هو العمل الصائب، وهذا هو الذي سيمكن اقتصادنا من إرساء قواعد سليمة من أجل انطلاقة جديدة.

طبعا هذا أدى إلى.. هذا الارتفاع في أثمنة البترول أدى إلى عجز في الميزانية، تعرفونه جميعا، إلى 7,2 أو 7,3% سنة 2012، وعجز في ميزان الأداءات إلى 9,7% واحتياطات العملة الصعبة التي كانت في ذاك الوقت ما كتغطيش أكثر من 3 أشهر.

طبعا الحمد لله منذ ذلك الوقت كان هناك عمل جبار قامت به الحكومة في إطار إعادة التوازن الماكرو-اقتصادي، بحيث نزل العجز في السنة

الماضية إلى 5,2%، وهاذ السنة من المنتظر أن يكون في حدود 4,9%، ربحنا نقطتين فيما يتعلق بالعجز ديال ميزان الأداءات، والآن المخزون ديال العملة الصعبة وصل إلى أكثر من 5 أشهر و5 أيام.

تقليص العجز ليس هدفا في حد ذاته، كما جاء في بعض التدخلات، بل الهدف منه أو الهدف من وراء هذا المجهود هو أولا تقليص المديونية، وهذه دائما أذكركم بها، كلما ارتفع العجز ارتفعت المديونية، لأن باش كيتمول العجز؟ كيتمول بالمديونية، يعني سياسة إعادة التوازن هي سياسة ربما كنشوفوها ظرفية، ولكن هي سياسة هيكلية، لأن المقصود منها هو التحكم أكثر في المديونية، والتي أصبحت طبعا تستقر.. هذه السنة سوف تستقر في حدود 64%، وأتذكر هنا في هذا المجلس وفي هذه القاعة النقاشات التي دارت في السنة الماضية حول المديونية وحول انتقاداتكم للمديونية، والحمد لله تمكنا هذه السنة بفضل الله سبحانه وتعالى وفضل طبعا العمل الجبار لكل القطاعات الحكومية وقطاعات وزارة الاقتصاد المالية أن نتحكم في هذه المديونية لتبقى مستقرة في حدود يعني 63,5-64% هذه السنة.

ثانيا، استعادة ثقة المؤسسات المالية الدولية والمستثمرين في الاقتصاد الوطني ككل وآفاقه.

ثالثا، توفير الهوامش، اعلاش هاذ إعادة تدريجيا التوازن؟ من أجل توفير الهوامش الضرورية لتمويل الاقتصاد وتحفيز خلق فرص الشغل ودعم القطاعات الاجتماعية.

وكما أكدت على ذلك من قبل، يجيب مشروع قانون المالية لسنة 2015 على هذه المعادلة الصعبة بتقليص العجز إلى 4,3% في السنة المقبلة والزيادة الإرادية بـ 9% في اعتمادات الاستثمار للميزانية العامة التي بلغت 54 مليار درهم و25% من المناصب المالية.

وهنا أجيب بصورة مقتضبة على السؤال هاذ العجز ديال الميزانية اللي كنخفضوا على حساب من؟

أنا كنجاوبكم، لا نخفض هذا العجز على حساب الاستثمارات، الاستثمارات زدنا فيها. لا نخفض هذا العجز على حساب ميزانية القطاعات الاجتماعية، زدنا فيها. هذه نتيجة للإصلاحات، طبعا إصلاح نظام المقاصة وفر إمكانيات، ووجه قسط منها إلى الاستثمارات الإنتاجية لأن هي أيضا راها كتمشي للمواطنين، ملي كنقولو استثمارات إنتاجية والاستثمارات الاجتماعية، من مرافق اجتماعية كمستشفيات وطرق ومدارس، إلى آخره، راه حتى هي هذيك طبعا تلبي حاجيات المواطنين، وقسط من ما نوفر من هاذ الصندوق كيمشي للتقليل من الميزانية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن كل ما قدمته من توضيحات ومعطيات وأرقام يوضح بالملموس، وعكس ما قيل، بأن الحكومة تعرف أين تسير، ولديها توجه وتصور واضح لتفعيل التوجيهات الملكية السامية والتزامات البرنامج الحكومي للنصف الثاني من الولاية.

فالتصور الذي يؤطر عمل الحكومة والذي يعكسه بشكل واضح مشروع قانون المالية سنة 2015، يرتكز على:

أولا، استغلال الهوامش المتاحة على مستوى الطلب الداخلي بمكونيه الاستهلاك والاستثمار، من خلال مواصلة دعم القدرة الشرائية للمواطنين وتعزيز الاستثمار؛

ثانيا، إثراء النموذج التنموي بتطوير محركات جديدة للنمو الاقتصادي، من خلال التركيز على التصنيع ومواصلة تطوير باقي الاستراتجيات القطاعية بهدف تنويع الإنتاج وتطوير الصادرات والقدرة التنافسية الخارجية؛

ثالثا، إزالة العوائق التي تحد من النمو عبر المضي قدما في تفعيل الإصلاحات الهيكلية الضرورية؛

رابعا، تعزيز التماسك الاجتماعي وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

ولعل من أهم الاختيارات المؤسسة لتحقيق التحول المنشود على مستوى نموذجنا الاقتصادي، تفعيل المخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية الذي من المنتظر أن يحقق تحولا هيكليا على مستوى بنية نموذجنا التنموي، تحول ينبني أساسا على تشجيع العرض عبر تطوير الإنتاج الوطني البديل للواردات من خلال استقطاب مجموعات ومقاولات قوية، تكون بمثابة قاطرات للنسيج الإنتاجي الوطني.

طبعا هنايا في هاذ المشروع ديال تسريع التنمية الصناعية، كل الآليات التي ذكرها بعض الإخوة المستشارين راه احنا دخلناها، هذاك (offset) و(la compensation industrielle) كاينة، خلق ذاك (les écosystèmes) كاين، توفير أراضي في عوض ما تكون للبيع غادي تكون معدة للكراء بالنسبة للمستثمرين كاينين.

وطبعا الآلية الكبيرة المهمة التي سوف تكون الدعامة المالية الأساسية من أجل إنجاح هذا المشروع ديال تسريع التنمية الصناعية هو خلق هذاك الصندوق ديال 3 المليار درهم من أجل مواكبة كل الاستثمارات في مجال التصنيع، أكانت موجهة طبعا خاصة للتصدير أو موجهة للاستهلاك الداخلي عبر استثمار كل الشراكات التي تخوضها بلادنا أو دخلت فيها بلادنا طبعا لاستثمار كل الاتفاقيات ديال التبادل الحر مع أوربا ومع أمريكا ومع الآن طبعا منطقة الشرق الأوسط ومع الدول الإفريقية جنوب الصحراء ومع الصين ومع روسيا.

ويضم المخطط الجديد مجموعة من التدابير والإجراءات تهم أساسا تطوير مفهوم النظم الصناعية المرتكزة على الفاعلين الرئيسيين، وكذا الموازنة الصناعية الهادفة إلى مضاعفة الاستثمار.

السيد رئيس الجلسة:

اسمح لي، السيد الوزير، الله يخليك، ابغيت ندوز واحد الرسالة: الله يخليكم، من الآن فصاعدا لما تكون الجلسة كتشتغل خص شي واحد فيكم

يكون حاضر هنا، وإلا غادي نستغنيو عليكم.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

وتحسين ميزان الأداءات من خلال تشجيع اقتناء منتجات وخدمات النسيج الصناعي المحلي، إضافة إلى تعزيز مواكبة القطاع غير المنظم في مسار انتقاله إلى القطاع المنظم عبر وضع آليات متكاملة لإدماج المقاولة الصغيرة جدا، تتضمن خلق إطار للمقاول الذاتي ومنظومة ضريبية ملائمة، بالإضافة إلى التغطية الصحية والمواكبة والتمويل.

ولابد أن أؤكد هنا أن هذا المخطط الطموح الذي تهدف الحكومة من خلاله إلى تحقيق التحول المنشود على مستوى نموذجنا التنموي، لا يندرج في إطار القطيعة مع ما تم انجازه، بل يأتي لتثمين التراكمات المحققة على مستوى كل الاستراتيجيات القطاعية وعلى رأسها مخطط المغرب الأخضر، وميثاق الإقلاع الصناعي، ورؤية 2020، ومخطط اللوجيستيك.

وهنا لابد من الإشادة بالمنجزات المحققة على مستوى الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي والتي تتمثل على الخصوص في استقطاب بلادنا لمجموعات صناعية كبرى ك (Renault) و(Bombardier) وارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمعدل سنوي ناهز 23% السنة الماضية.

كما ساهمت استراتيجية الإقلاع الصناعي في تعزيز وتطوير مهن جديدة كقطاع السيارات والطيران والإلكترونيك وترحيل الخدمات، والتي أضحت تلعب دورا طلائعيا في مجال التصدير، حيث بلغت صادرتها ما يناهز 55 مليار درهم سنة 2013، مقابل 28 مليار درهم سنة 2008، أي ما يزيد عن 26 مليار كصادرات إضافية.

كما ساهمت هذه الإستراتيجية في خلق فرص الشغل عالية الكفاءة، حيث مكنت من إحداث ما يناهز 110.000 منصب شغل ما بين 2008 و2012، وبلغت معدلات نمو الشغل في المتوسط السنوي 20%، 16%، 14%، 9% على التوالي بالنسبة لقطاع ترحيل الخدمات وقطاع صناعة السيارات، وصناعة الطائرات والإلكترونيك.

وقد تعزز الأداء الإيجابي لهذه القطاعات برسم سنة 2014، حيث ارتفعت صادرات صناعة السيارات بـ 29,3% والإلكترونيك بـ 25,3%، وصناعة الطائرات بـ 2% على التوالي عند متم أكتوبر من السنة الجارية.

ويبين تحليل المحتوى التكنولوجي للصادرات المغربية الدور الرائد لهذه المهن الجديدة في تطوير المنتجات المصنعة ذات التكنولوجيا العالية نسبيا والمنتجات عالية التكنولوجيا. فقد عرفت حصتها ارتفاعا كبيرا على مدى السنوات الماضية، مسجلة ما يقارب 45% في الفترة 2002-2012 مقابل 32% ما بين الفترة 2001-2004.

النقطة الجوهرية الثالثة التي أود الوقوف عندها تتعلق بما أثير من تساؤلات حول غياب أي تصور لدى الحكومة لتوزيع الثروات بشكل عادل، في رأينا قبل الحديث عن توزيع الثروة لابد من وضع آليات لإنتاجها وتثمينها وتوفيرها، وفي هذا الإطار فالحكومة حريصة على تطوير الآليات الكفيلة بإدماج كل فئات المجتمع في خلق الثروة حتى نتمكن من تحقيق نمو مدمج.

فدعم الاقتصاد الاجتماعي، ودعم إحداث المقاولات الصغيرة جدا في حدود 5 أجراء، طبعا عبر هذا الدعم الموفر في حدود 5 أجراء اللي جا به هاذ مشروع قانون المالية لأن من بين أولياته هي التشغيل، ثم التشغيل ثم التشغيل، والتشغيل يكون عبر توفير المناخ اللازم للاستثمار، ويكون عبر توفير الدعم للمقاولات التي سوف تنتج ابتداء من السنة المقبلة، واللي كل 5 أجراء في حدود 10 آلاف درهم من الأجر سوف تكون معفى من الضريبة على الدخل، ومعفى أيضا من الاقتطاعات الاجتماعية.

أيضا تمكين التعاونيات من الاستفادة من امتيازات برامج إدماج حاملي الشهادات، ووضع نظام المقاول الذاتي، هذا كله في هاذ المشروع قانون المالية، وتوسيع مجالات استفادة من هذا النظام ديال المقاول الذاتي. هذه كلها تدابير تؤكد أن الحكومة لها تصور واضح لجعل كل فئات المجتمع ومناطقه تساهم في إنتاج الثروة الوطنية.

أما فيما يخص آليات التوزيع العادل للثروة، والتي طبعا سوف يكون فيها نقاش، أطرح بعض التساؤلات: ألا يعتبر تقليص العجز وتوفير الهوامش المالية للاستثمار في القطاعات الاجتماعية آلية من آليات التوزيع العادل للثروة؟

ألا يعتبر إصلاح صندوق المقاصة، والذي طالما انتقدناه، وقلنا أن هذاك الفئات التي يستهدفها ماشي كلها تستفيد، وحتى إذا استفادت لا تستفيد بنفس الدرجة، أليس هذا الإصلاح آلية من آليات التوزيع العادل للثروة؟

ألا يعتبر إحداث صندوق التماسك الاجتماعي وتمويله عن طريق الضرائب على الأجور العليا وأرباح الشركات الكبرى آلية من آليات التوزيع العادل للثروة عبر توجيهها إلى برامج اجتماعية، من قبيل "تيسير" ومن قبيل المحافظ المدرسية، ومن قبيل طبعا.. الآن المشروع المهم والمتعلق بدعم اليتامى في حضانة أمهاتهن الأرامل، واللي نعتبره مكسبا وإنجازا كبيرا، اللي أنا دائما تنقول أن هاذ الوليدات الصغار إلى ضيعوا بواتهم اللي ماتوا الله يرحمهم، من واجب الدولة المتضامنة أنهم إلى ضاعوا لهم الأباء ديالهم ما نضيعوهمش في المستقبل ديالهم.

ولذلك، هذا الدعم الموجه لهاته الأرامل أو لهؤلاء اليتامى سوف يكون دعم اللي مشروط بمتابعة دراستهم، فمن واجب الدولة المتضامنة أن تتضامن مع هذه الطبقة أو هذه الفئة الهشة.

ألا يعتبر إصلاح الضريبة من خلال تقليص الإعفاءات وتوزيع الوعاء وتحقيق العدالة الجبائية آلية من آليات التوزيع العادل للثروة؟

حتى القانون التنظيمي للمالية من خلال تحسين نجاعة النفقات العمومية

وإرساء بعدها الجهوي آلية من آليات التوزيع العادل للثروة؟

ألا يعتبر الحرص على إخراج القوانين التنظيمية للجهة وباقي الجهات الترابية كآلية أساسية للتوزيع العادل للثروة وكإصلاح جذري وجوهري سوف طبعا نساهم فيه جميعا من أجل إخراجه لحيز الوجود بحلة ناجحة عبر توفير أيضا التمويلات الضرورية، لأن غنجيو في هاذ النقاش من أجل إنجاح هذا المشروع المهيكل المتعلق بالجهوية.

هذه كلها تساؤلات نوضح من خلالها أن للحكومة تصورا ورؤية واضحة لتفعيل التوجيهات الملكية السامية بخصوص التوزيع العادل للثروات بين جميع فئات المجتمع ومناطقه.

وحتى نؤكد لكم ما نقوله بالأرقام، فقد خصص مشروع قانون المالية ما يقارب 130 مليار للقطاعات الاجتماعية، أي ما يزيد عن نصف مخصصات الميزانية العامة، وتم تخصيص ما يفوق 4 مليار درهم لصندوق التماسك الاجتماعي، وعكس ما قيل فإننا لا نخصص موارد هذا الصندوق لتمويل العجز، عكس ما يقال، فتفكيرنا منصب أكثر على إيجاد الآليات الكفيلة بضمان استدامة هذه الموارد التي حققنا من خلالها نتائج هامة، خاصة على مستوى برنامج "تيسير" الذي سيتم توزيع مجال المستفيدين منه ليشمل تمدرس الأطفال المتكفل بهم من طرف الأرامل في وضعية هشة، وهذا كما قلت إنجاز مهم.

وبخصوص تعميم نظام المساعدة الطبية (RAMED)، فقد مكنت المجهودات المبذولة من تسجيل أزيد من 2,7 مليون أسرة أي أكثر من 7,5 مليون مستفيد من نظام (RAMED).

وفي إطار المواكبة، عرفت ميزانية وزارة الصحة ارتفاعا ملموسا، لتبلغ 12,9 مليار درهم سنة 2014، مقابل 9,8 مليار سنة 2009، يضاف إليها ما يفوق 2,6 مليار درهم كاعتمادات إضافية لشراء الأدوية واللقاحات وخدمات وأجهزة تصفية الدم، كما تم إحداث 12.349 منصب مالي منذ سنة 2009 لفائدة هذه الوزارة، أي ما معدله أكثر من 2000 منصب مالي سنويا لمواكبة حاجياتها.

وفق نفس التصور يتم تخصيص أكثر من 20 مليار درهم للعالم القروي والمناطق الجبلية توجه وفق مقاربة مندمجة لتدخلات صندوق التنمية القروية وصندوق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وباقي القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية لبرامج تزاوج بين محاربة الفقر والهشاشة وتطوير المشاريع المنتجة والمدرة للدخل والمحدثة لفرص الشغل ودعم الفلاحة التضامنية وتعميم التمدرس وضمان ولوج سكان القرى والمناطق الجبلية والنائية للخدمات الصحية والطرق والماء والكهرباء، وهنا ابغيت نفتح واحد القوس طبعا الفكرة ديال أنه هناك فوائض لصناديق غنخلقوها في الصندوق وغنوجدوها للعالم القروي في الصحة والتعليم، طبعا الفكرة ممكن نقولو أنها جذابة، لكن أولا ابغيت نأكد على أن هذه الصناديق هذاك راه ماشي فائض، راه كاين ترحيل لاعتمادات، ولكن هناك أيضا ترحيل لالتزامات.

ثانيا أنه بالنسبة لهاذ التوجه ديال أن نوجهو البعض من هاذ الأموال إلى تنمية العالم القروي وتنمية بعض القطاعات الاجتماعية، راه هذا يخضع في إطار مسلسل التخطيط إلى واحد العمل قبلي، ماشي توفير الأموال راه عندنا مشاريع موجودة، لابد تيكون تخطيط قبلي من أجل توفير الأموال الضرورية أو التمويل الضروري لهذه الحاجيات، وإلا كانت كل الوزارات تستهلك 100% من تمويلاتها، كانت يمكن تستهلك 100% من تمويلاتها.

ثانيا، راه العالم القروي يحظى بالأولوية داخل الحكومة، وطبعا هناك هاذ الصندوق ديال تنمية العالم القروي، وهناك برامج اللي ابتدأت منذ ربما 1995 في مجال الماء الصالح للشرب اللي وصلنا الآن حوالي 96%، في مجال الطاقة الكهربائية أو الربط بالشبكة الكهربائية اللي وصلنا الآن 98%، في مجال أيضا فك العزلة عن بعض المناطق عبر المسالك القروية اللي وصلنا حوالي 70%، فطبعا يجب توفير التمويلات ما دام هناك برامج ومشاريع محددة ومدققة، يعني التي تتطلب هذه التمويلات.

على مستوى دعم القدرة الشرائية، وعلى عكس ما أثير في كون المشروع يضر بالقدرة الشرائية، وهنا سمعت أن هناك انهيار للأسعار، إذا كان هناك انهيار للأسعار، فهذا يدعم القدرة الشرائية، لأن اشكون اللي كيضر بالقدرة الشرائية؟ هو ارتفاع الأسعار، غير خصنا نتفاهمو.

ولكن أطمئن السادة المستشارين المحترمين، ليس هناك لا انهيار في الأسعار، ولا ارتفاع في الأسعار، هناك تحكم في التضخم في حدود 0,7 إلى 1%، والذي نعتبره إنجاز كبير لأنه اللي كيحفظ القدرة الشرائية هو نسبة التضخم، لأن ما يمكنش في نفس المكان نقولو هناك انهيار للأسعار، ويعني 5 دقائق من بعد نقولو هناك ضرب للقدرة الشرائية، يعني خصنا باش يكون منطق متوازي، فليس هناك انهيار للأسعار، لأن انهيار الأسعار يعني معناه هناك (déflation)، هناك (faible inflation)، (faible inflation) ماشي هي (déflation)، وطبعا ملي تتكون.. هذا الاقتصاديين يعرفون ذلك جميعا أنه ملي تنقولو (déflation) راه هذا يشكل خطرا كبيرا على الاقتصاد الوطني، راه ما ندخلوش في هاذ.. (la déflation c'est plus grave que l'inflation). ولهذا، ما كاين لا هناك لا انهيار في الأسعار ولا ارتفاع في الأسعار، هناك تحكم في التضخم في حدود معقولة، وتضخم ضعيف طبعا يساعد على توفير أو مواكبة القدرة الشرائية للمواطنين. هذا التحكم في التضخم.

ثانيا، تخصيص 23 مليار لدعم المواد الأساسية في إطار صندوق المقاصة، هذي كلها من الأشياء التي تدعم القدرة الشرائية، إذن التضخم الضعيف أو الطفيف، تخصيص 23 مليار لدعم المواد الأساسية في إطار صندوق المقاصة ليبقى على ما يفوق 4 الملايير ديال الدرهم من الإعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة، أو تطبيق السعر المخفض 10% على المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع من طرف المواطنين والمواطنات وخاصة الفئات الفقيرة والطبقة المتوسطة كالخبز والدقيق والكسكس

والسميد والأدوية المضادة للأمراض الخطيرة... إلخ.

أيضا لدعم القدرة الشرائية، هناك تخصيص ما يفوق 1,3 مليار درهم لمنح الطلبة في التعليم العالي عوض 700 مليون درهم خلال الموسم 2011-2012.

أما فيما يخص الحوار الاجتماعي، فأؤكد أن الحكومة مستعدة للحوار والتأسيس لتعاقد اجتماعي بناء ومسؤول، ولابد هنا أن أذكر بما اتخذته الحكومة من إجراءات في إطار الحوار الاجتماعي، وإن كان أحد المستشارين قد سبقني إلى ذلك، والتي تبين بالملموس بأن الحكومة لم تجمد الأجور، بل عملت على تحسينها رغم إكراهات الظرفية، فالرفع من الأجر الأدنى الصافي في الوظيفة العمومية ليصل إلى 3000 درهم في الشهر ابتداء من فاتح يوليوز 2014 بانعكاس مالي سنوي مهم.

الرفع من الحد الأدنى للأجر في القطاع الخاص بـ 10% موزعا على سنتين، 5% فاتح يوليوز 2014، 5% في 2015، تفعيل التزامات اتفاق 26 أبريل 2011 من خلال تحمل الميزانية العامة للدولة ما يناهز 17 مليار درهم سنويا، هذا خاص بالارتفاع في الأجور بالنسبة للوظيفة العمومية والمؤسسات العمومية.

وهنا، لابد أن أقدم بعض الأرقام التي تبين بالملموس المجهود المبذول على مستوى تحسين أجور الموظفين:

هاذ الأجور الصافية ارتفعت من 1500 درهم في2007 إلى 3000 درهم في 2014 أي بزيادة بلغت 89%؛

إرتفاع متوسط الشهري الصافي للأجور بالوظيفة العمومية بـ 4,6%، حيث بلغ برسم 2014: 7300 درهم عوض 5330 درهم في سنة 2007، كما يمثل متوسط الأجر الشهري الصافي ثلاثة أضعاف الناتج الداخلي الإجمالي الفردي مقابل 1,4 في تونس، 1,6 في تركيا، 1 في فرنسا.

وطبعا تعلمون جميعا ثقل يعني نفقات أجور الموظفين، والتي تبلغ إذا أضفنا إلى الأجور الخام، أضفنا إليها مساهمات الدولة في مجال الصناديق الاجتماعية والتقاعد تبلغ 140 مليار درهم سنويا، هذا مع العلم أن ميزانية الدولة أو موارد ميزانية الدولة فيما يتعلق بالجبايات لا يتعدى 180 مليار درهم.

إذن، الدولة كتجيب 180 مليار درهم من الضرائب وكتدفع 140 مليار درهم إلى نفقات الموظفين، هذا أقول أن وصلنا يعني إلى حد يعني أن نفقات الموظفين باعتبار قدراتنا المالية وصل إلى حد كبير جدا.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بالنسبة للنقطة الجوهرية الرابعة التي أود توضيحها في ما أثير من ملاحظات حول مسألة المديونية، وهنا كان هناك نقاش داخل اللجنة حول المديونية.

اللجوء إلى الاستدانة ليس أمرا سلبيا في حد ذاته، فكل دول العالم تلجأ إلى الاستدانة حتى الغنية منها، الولايات المتحدة تستدين ما نقول لكمش الدين ديال الولايات المتحدة الأمريكية يعني... اليابان وحتى قطر تستدين، وأنا ملي شفت قطر أنا دهشت، ولكن تستدين لاعتبارات أخرى، لاعتبارات من أجل خلق سوق مالية داخلي، ومن أجل توجيه طبعا هذا الدين إلى استثمارات استثنائية، لكن الإشكالية قد تكون في أوجه استعمال القروض المعبأة، بحيث لا تكون الاستدانة سليمة إلا إذا تم تسخيرها لتمويل الاستثمارات المنتجة، الدين ماشي حرام وماشي عيب، الدين خصو يتوجه إلى الاستثمارات اللي غادي تخلق لنا فرص شغل وغادي تساهم في القيمة المضافة لبلادنا.

فارتفاع حجم المديونية هو مرتبط أساسا بالسياسة التوسعية التي تم اتباعها من طرف بلادنا بشكل إرادي في ظروف استثنائية دوليا وإقليميا ووطنيا، ورهان اليوم هو العمل على وقف النزيف حتى لا نرهن مستقبل أولادنا وأحفادنا، فقد تم تسجيل رصيد عادي سالب انطلاقا من سنة 2011، هذاك (le solde ordinaire)، (le solde ordinaire) في السنوات الأربع الأخيرة كان سالب، كان يعني (négatif)، وملي تيكون (solde négatif)، معنى أنه قسط من المديونية كيمشي للاستهلاك، الآن عبر القانون التنظيمي لقانون المالية وجوبا خصو يكون الرصيد العادي خصو يكون إيجابي، اعلاش؟ باش المديونية اللي غادي ناخذوها أو المديونية الصافية غادي توجه فقط للاستثمار، وهذي هي ذاك (la règle d'or)، ذاك المعادلة الذهبية اللي جبناها في القانون التنظيمي لقوانين المالية والتي تفضلتم بالتصويت عليه.

فالمديونية مستقبلا سوف تكون محصورة وجوبا فقط في تمويل الاستثمارات وليس في تمويل بعض من الاستهلاك، وهذا مكسب كبير لبلادنا في إطار السياسات المالية العمومية المستقبلية، لكن بفضل المجهودات الكبيرة التي بذلتها الحكومة لتقليص العجز، وبالخصوص على مستوى إصلاح صندوق المقاصة، من المنتظر أن يصبح هذا الرصيد إيجابيا انطلاقا.. الرصيد ديال الرصيد العادي إيجابيا انطلاقا من سنة 2015، يعني أننا كنطبقو القانون التنظيمي لقانون المالية، وخا هاذ قانون المالية اللي جبناه يعني جبناه بالقانون التنظيمي القديم، ولكن ابتداء من السنة المقبلة احنا دخلنا في التطبيق ديال قانون التنظيمي لقوانين المالية الجديد بأن الرصيد العادي سوف يكون إن شاء الله رصيدا إيجابيا انطلاقا من السنة المقبلة، ما يعني تخصيص الاقتراض للتمويل الحصري لنفقات الاستثمار بدل تغطية جزء من النفقات العادية، وتقليص العجز لم يكن على حساب الطبقات الفقيرة بل كان لتصحيح وضع لو استمر لرهن مستقبل بلادنا اقتصاديا وماليا، ولرهن مستقبل أولادنا وأحفادنا.

وزيادة على ذلك، يتضمن المشروع الجديد للقانون التنظيمي للمالية، الذي صادقتم عليه، تأطيرا أكثر دقة، حيث من المتوقع أن يتم حصر حصيلة الاقتراضات في تمويل نفقات الاستثمار وسداد أصل الدين، كما أنه سوف

طبعا هاذ القانون التنظيمي للمالية من بين أهدافه أنه سوف يغير تصور وتنفيذ قوانين المالية اللي ما غتبقاش تعتمد على الوسائل، ولكن غادي تبقى ترتكز على النتائج.

وللتوضيح فقط، مازال مستوى المديونية بعيدا عن الخط الأحمر، والذي حدده صندوق النقد الدولي بالنسبة للدول الصاعدة في نسبة 70%، حيث لا تتعدى مديونية الخزينة ببلادنا 64%، والذي نعتبره مستوى يعني مستوى معقول، لا يشكل خطرا على ماليتنا العمومية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لابد أن أتوقف عند بعض النقط الأساسية التي تمت إثارتها بخصوص نسب إنجازات الاستثمارات العمومية وأرصدة الحسابات الخصوصية للخزينة، أولا لا يمكن الحديث عن ميزانية الاستثمار تنجز بنسبة 90% أو 100%، لابد نسبة الاستثمار تكون في واحد الحدود معقولة لأن كل استثمار ما شي كله ينجز في نفس السنة، الاستثمار تيخصو دراسة، خصو (appel d'offres)، خصو مسطرة، وحتى ملي تتكون مشاريع راه ما تتكونش مشاريع ديال سنة، تتكون على الأقل سنتين وربما أكثر إذا كان مشروع ضخم كسد أو على كل حال أو طريق سيار... إلى آخره.

المغرب لا يشكل استثناء في هذا المجال لاعتبارات موضوعية مرتبطة بطبيعة المشاريع الاستثمارية ومساطر تنفيذها بطرق شفافة، وتبقى النسب المحققة على مستوى إنجاز نفقات الاستثمار من الميزانية العامة وميزانية المؤسسات العمومية مرضية وفي تحسن مستمر. فقد انتقلت نسبة إنجاز استثمارات الميزانية العامة من 59% سنة 2012 إلى 63% سنة 2013، يعني ربحنا أكثر من 4 ديال النقط، هذا راه شيء إيجابي، ومن المنتظر أن تتحسن إلى أكثر من 70% فيما يخص هاذ السنة، بين 69% و70% هذه السنة، وكما لاحظتم تنفيذ الميزانية يمر بطريقة سلسة وبطريقة عادية، لم نجمد أغلفة، ولم نوقف صرف النفقات، وهذا نعتبره في حد ذاته شيئا إيجابيا، لأنه كلما وقفنا النفقات راه احنا أولا كنأثرو على الاقتصاد ونؤثر على المقاولات، لأن ملي كتوقف النفقات، ذاك المقاولات هما الأولين اللي تيكونوا في الواجهة، وكنديرو عليهم متأخرات، ثانيا كنديرو اختلالات للقطاعات الوزارية التي تقوم بتدبير هذه المشاريع.

وكما لاحظتم هذه السنة مشروع قانون المالية ديال 2014 كما صوتم عليه كما ننفذه بدون مشاكل الحمد لله، ونتمنى أن هاذ (la normalisation) أو التطبيع مع التنفيذ العادي لقانون المالية اللي هو طبعا مكسب كبير بالنسبة لبلادنا.

بخصوص استثمارات المؤسسات العمومية، فقد انتقلت من 60% سنة 2011 إلى 64% سنة 2013، وهي مرشحة كذلك للتحسن هذه السنة، حيث يرتقب إنجاز ما يناهز 80 مليار درهم أي بنسبة إنجاز تقارب 68%.

أما فيما يخص الحسابات الخصوصية للخزينة، فأود أن أذكر أن فلسفة المشرع في إحداث هذه الحسابات تنبني على كونها إطارا مرنا للتدبير المالي، يمكن من مواكبة مشاريع وبرامج هيكلية متعددة السنوات، كبرامج محاربة السكن العشوائي والسكن المهدد بالانهيار في إطار صندوق التضامن السكني، وبرامج محاربة الفقر والهشاشة في إطار صندوق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أو برامج فك العزلة عن العالم القروي في إطار الصندوق الخاص بالطرق.

وبالتالي، فمن الطبيعي أن نتحدث عن ترحيل أرصدة هذه الحسابات لمواكبة هذه البرامج الهامة التي حققت نتائج ملموسة على مستوى محاربة الفقر والهشاشة وتنمية وفك العزلة عن العالم القروي ومحاربة دور الصفيح.

أما ما هو غير طبيعي و مجانب للصواب، فأن نتحدث عن أرصدة هذه الحسابات وإغفال ما تحتويه من التزامات تجاه المقاولات ومقدمي الخدمات، فإذا كانت هذه الحسابات تتوفر على أرصدة مرحلة، فإنها تتوفر في نفس الوقت على التزامات مرحلة، ولابد أن أقدم هنا بعض الأرقام بخصوص التزامات وإصدارات هذه الحسابات، فقد انتقلت هذه الالتزامات من 68 مليار سنة 2011 إلى 71 مليار سنة 2013، والإصدارات من 53 مليار درهم إلى 55 مليار درهم في نفس الفترة.

فيما يخص تنزيل الدستور والإصلاحات الهيكلية، أؤكد لكم أننا نتقاسم معكم هاجس تسريع الوتيرة، والحكومة حريصة في إطار التعاون مع مؤسستكم الموقرة على تسريع وتيرة إعداد القوانين التنظيمية، وخاصة تلك المتعلقة بالمؤسسات الدستورية، هذا موازاة مع الحرص على إخراج النصوص القانونية المتعلقة بإصلاح القضاء وخاصة ما تعلق منها بإقامة المجلس الأعلى للسلطة القضائية وإقرار النظام الأساسي للقضاة.

كما أن الحكومة حريصة على إخراج القوانين التنظيمية للجهة وباقي الجماعات الترابية، ومما لاشك فيه أن تفعيل هذا الإصلاح المحوري يتضافر بتضافر جهود الجميع، وبالعمل على تفعيل التوجيهات الملكية السامية في خطابه الأخير سيكون بمثابة دعامة أساسية لتحقيق تنمية مجالية وترابية فعالة، تقلص من التفاوتات الجهوية، والحكومة عازمة على توفير سبل النجاح لهذا الإصلاح الذي سيحدد الهندسة المؤسساتية للمنظور الجهوي من خلال تفعيل الآليات التمويلية التي نص عليها الدستور.

ويشكل إصلاح التقاعد كذلك أولوية قصوى لضمان معاش فئة عريضة من الموظفين وعائلاتهم، والحكومة لم ولن تقفل باب الحوار مع كافة الفاعلين، ومما شك فيه أن الاستئناس بالخلاصات التي تقدم بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من أجل إيجاد حلول وصيغ ناجعة لإخراج هذا الإصلاح المستعجل والمصيري في أقرب الآجال.

كما ستتم مواصلة إصلاح صندوق المقاصة وفق نفس المقاربة التي تنبني على تحقيق الفعالية الاقتصادية والاجتماعية لمنظومة الدعم، وهنا أبشر السيدات والسادة المواطنين الذين يشاهدوننا أنه في هاذ اليوم غادي يتم التخفيض من أثمنة بعض المواد البترولية، ديزيل غادي ينخفض بـ 14

ريال، 70 سنتيم، وليصانص غادي ينخفض بـ 92 سنتيم، أكثر من 18 ريال، والفيول رقم 2 غادي ينخفض بـ 571 درهم، والفيول الصناعي غينخفض بـ 459 درهم، اعلاش كنذكر هذا؟ كنذكر هذا لشيئين أن نظام المقايسة يطبق تطبيقا سليما، وأن الحكومة تنفذ ما التزمت به.

ثانيا، وهنا اللي خصنا نعرفوها أنه مشروع قانون المالية المقبل، تقريبا بما أن يعني كل الانخفاضات في السوق العالمي سوف يستفيد منها المواطن. طبعا، طبعا.. ولكن كل الانخفاضات، لأنه في الماضي كانت الانخفاضات كتستافد منها الدولة عبر صندوق المقاصة، صحيح، باش تكون اللعبة واضحة، كل الانخفاضات في المواد البترولية، في مشتقات البترول سوف يستفيد منها طبعا المواطن.

ومما لاشك فيه أننا نشاطركم الرأي في كون التطورات التي سجلتها منظومة المقاصة، جعلتها تنحرف عن مهامها المبدئية المتمثلة في الحفاظ على القدرة الشرائية للساكنة خاصة الفقيرة والمعوزة، وكذا تحقيق التنمية الاقتصادية لبعض القطاعات عبر تحديد السعر المستهدف عند الاستيراد قصد تحقيق حد أدنى من المدخول للفلاحين، خاصة بالنسبة لقطاعات النباتات السكرية والحبوب.

كما أن التحولات البنيوية لأسعار المواد المدعمة في الأسواق العالمية خلال العشرية الأخيرة وخاصة المواد النفطية، بالإضافة إلى الارتفاعات القياسية في أسعار الحبوب والسكر الخام، كان لها تأثير سلبي على التوازنات المالية العامة وتفاقم عجز الميزانية.

وبخصوص تفعيل مقترحات المناظرة حول الجبايات، فبالإضافة إلى التدابير الهامة والمكلفة (أكثر من 2000 مليون درهم، يعني أكثر من 2 المليار ديال الدرهم سنة 2014) التي تم اتخاذها بهذا الخصوص لفائدة المقاولة، فسيتواصل تنزيل الإصلاح وفق نفس المنهجية ووفق نفس المحاور التي حددتها المناظرة، حيث ستتم مواصلة عقلنة النفقات الجبائية ومحاربة الغش الضريبي وضبط القطاع غير المهيكل ومواصلة إصلاح الضريبة على القيمة المضافة الذي يهدف بالأساس إلى تقليص الإعفاءات المتعلقة بهذه الضريبة، والتي تشكل أكثر من 41% من مجموع النفقات الجبائية، وحل إشكالية تراكم الدين الضريبي: المصدم (le butoir).

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تلكم كانت بعضا من التوضيحات التي ارتأيت أن أشرككم فيها من منطلق التزامنا بالتفاعل والتجاوب مع ما جاء في تدخلاتكم من ملاحظات ومقترحات وانتقادات، وفي إطار تأكيد حرصنا على التأسيس لتعاون بناء مع المؤسسة التشريعية، مبني على الإنصات والحوار والثقة، وجعل الصالح العام فوق كل اعتبار، فنحن اليوم أمام سنة فاصلة، تتعدد فيها الرهانات بين ما هو اقتصادي واجتماعي وسياسي.

فنحن على أبواب تحول نوعي على مستوى نموذجنا التنموي، وإصلاح محوي سيحدد معالم الهندسة المؤسساتية الجديدة لبلادنا، والحكومة عازمة على رفع التحديات وكسب هذه الرهانات في إطار التعاون مع مؤسستكم المحترمة ومع كافة الفاعلين من نقابات وقطاع خاص ومجتمع مدني.

فالمسؤولية التاريخية في هذه الظرفية الدقيقة، تستدعي منا أن نكون متجاوبين إلى أقصى الحدود حتى نتمكن جميعا من رفع الرهانات التي أكد عليها جلالة الملك حفظه الله في خطبه الأخيرة، وفي مقدمتها تحصين مكتسبات نموذجنا التنموي المتفرد، والذي جعلت بلادنا تحظى بالتقدير والاحترام، وبالثقة والمصداقية جهويا ودوليا، بالموازاة مع تحقيق التحول المنشود الكفيل بتأهيل بلادنا للدخول المستحق إلى نادي الدول الصاعدة، وبتحقيق طموحات جميع المغاربة وفي جميع المناطق والجهات في التقدم والعدل والعيش الكريم وتقوية اعتزازهم بالانتماء لوطنهم.

جلالة الملك حفظه الله قال في خطابه الأخير بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب: "الاقتصاد المغربي إما أن يكون صاعد، بفضل مؤهلاته، وتضافر جهود مكوناته، وإما أنه سيخلف موعده مع التاريخ".

وفقنا جميعا لما فيه خير بلادنا وشعبنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله.

إِن يَعْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

صدق الله العظيم.

قبل أن نختم هذه الجلسة، أريد أن أذكر بموعد الجلسة المقبلة إن شاء الله، هي غدا على الساعة العاشرة صباحا من أجل التصويت على الجزء الأول المتعلق بالقانون المالي.. الساعة العاشرة صباحا.

إذن أشكر الجميع.

ورفعت الجلسة.

==========

ملحق: المداخلتين المسلمتين لرئاسة الجلسة بمناسبة المناقشة العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2015

مداخلة المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش، رئيس فريق الأصالة والمعاصرة، بخصوص المناقشة العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2015:

نجتمع اليوم لنوقع جميعا الشوط الأخير في مسلسل طويل، دام قرابة شهر على مستوى مجلس المستشارين في مناقشة مشروع القانون المالي، وإذا كان لنا من باب الإنصاف أن نشيد بمستوى النقاش الرفيع وبما طبعه من عمق وحيوية ومن حدة أحيانا، فإننا نعبر عن أسفنا وحسرتنا من عدم تمكن الرأي العام الوطني، بسبب الحصار الذي فرض على الصحافة الوطنية

وسد الأبواب في وجهها بادعاء الحفاظ على سرية اللجان، من متابعة ما دار من نقاشات لامست مختلف قضاياه وانتظاراته وهمومه وهواجسه وآلامه.

هذه المناقشة نجريها ـ للتذكير فقط - على بعد بضعة أشهر، أقل من 4 أشهر من استحقاق سيواجه قضية المغاربة الأولى، قضية وحدتهم الترابية، بمناسبة عرضها الدوري على المنتظم الأممي.

خطاب الملك بمناسبة المسيرة الخضراء المظفرة واقعي حازم وصارم، خطاب اللاءات السبع، عودة الجميع الى الاستكانة والانتظارية والاتكالية، الأمل في الانخراط والتجاوب مع مبادرة المعارضة.

شاءت الأقدار أن مناقشة قانون المالية لسنة 2015 جاءت متزامنة مع حدثين أليمين:

- **الأول** هو رحيل شخصيتين وطنيتين مرموقتين إلى دار البقاء، وهذه مناسبة لتجديد العزاء لأسرتيهما الصغيرتين والكبيرتين ولتجديد الدعاء لهما بالمغفرة والرحمة، ونرجو صادقين أن يستخلص من يعنيهم أمر رحيلهما، وخصوصا سياسيو البلد ما يستوجب استخلاصه من عبر ودروس لفائدة الإخلاص في خدمة الشعب والتفاني في خدمة قضاياه وتطلعاته؛

- **الثاني** هو ما عاشته بلادنا اعني مناطق عديدة من بلادنا من فيضانات، ذهب ضحيتها عدد كبير من المواطنات والمواطنين، ومنهم الالآف ممن مازالوا يبيتون في العراء، تحت قساوة البرد والعزلة، فضلا عن الخسائر المادية التي لم يتم إحصائها بدقة حتى الآن.

اذا كان من الواجب أن نحيي السلطات العمومية الوطنية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين والمحسنين على المجهودات التي بذلوها للتخفيف من وطاة المعاناة، فلابد من وقفة تأمل ومصارحة ذواتنا.

ما يهمنا في هذه الكارثة ليس أن نقلب المواجع أو أن نذرف دموع التماسيح أو أن نحيي النقاش حول المسؤوليات وتوزيع الاتهامات على هذه الجهة أو تلك. المهم هو المستقبل، هو الدروس والعبر التي يجب استخلاصها، وأول تلك الدروس هو الإقرار بحاجة بلدنا إلى استراتيجية لتدبير المخاطر، عوض معالجة آثار المخاطر.. الوزير بوليف، والإقرار بحقيقة صادمة، مفادها أن الحكومة تفاجأت بالفيضانات أنها كانت تشتغل على برنامج الجفاف في منطقة سيدي إفني، غياب وضعف البعد الاستباقي. لا يعقل أننا لا نتوفر على خريطة للتهديدات والمخاطر.

الحقيقة الثانية هي أن الفيضانات عرت وجهنا الحقيقي، المغرب يسير بسرعات مختلفة.

استدعاء مفهوم الدين التاريخي.

الإقرار والاعتراف بظلم الدولة.

الإقرار والاعتراف باستمرار الحكومة ضدا على شعاراتها ووعودها بتكريس الظلم والحيف. أقوى دليل هو التوزيع المجالي للاستثمار العمومي.

الحكومات التي تحترم شعوبها في مثل هذه الكوارث تقدم على إعادة ترتيب أولوياتها.

الدعوة إلى إطلاق برنامج استعجالي لإعادة الإعمار شبيه ببرنامج الحسيمة والزلزال.

الدعوة إلى إطلاق برنامج متكامل لتصحيح الاختلالات وتمكين الأقاليم والجماعات التي تسجل مستويات متدنية في سلم التنمية لتقريبها من المعدلات الوطنية.

الإمكانية متاحة تلزمها الشجاعة السياسية، الهوامش متاحة يلزمها الإبداع والشجاعة السياسية.

السياق المؤطر للنقاش

مناقشة القانون المالي هو مناسبة لمناقشة اختيارات الحكومة وسياساتها.

العنوان المؤطر للنقاش هو خطاب جلالة الملك بمناسبة ثورة الملك والشعب، الدعوة إلى التعبئة القصوى لتوفير شروط الاقلاع والالتحاق بنادي الدول الصاعدة.

الأسئلة:

الجواب هو لا ولا.

طيلة ثلاث سنوات من عمر الحكومة لم نسجل خطوات أو حتى مقدمات مقدامة وجادة، مثلما لم نسجلها أيضا في الميزانية الحالية لمعالجة القضايا والإشكاليات المتفاقمة.

من فضلكم، للتدقيق إني أتحدث هنا عن إشكاليات موروثة، ولكن الحكومة ضدا على وعودها التفت عليها وادارت لها ظهرها في مقابل انشغالها بأشباه قضايا.

أمثلة عن أبرز تلك الإشكاليات، الهدف من تقديمها هو البرهنة عن غياب الإبداع وعن عدم اشتغال الحكومة على ورش توفير شروط ضمان اللحاق بالدول الصاعدة.

أولا- افتقاد الرؤية نتج عنه تعطيل محركات النمو:

المقارنة قد تفيد في هذا الصدد رغم اختلاف السياقات الدستورية والسياسية.

مقارنة بين ثلاث حكومات هي من تولت تدبير الشأن العام في عهد جلالة الملك محمد السادس.

1. حكومة السيد ادريس جطو التي تميزت باعتماد مقاربة اقتصادية تنموية، بحيث أنها اختارت ثلاث محركات قوية للرفع من النمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل:

- محرك الاستثمار في البنية التحتية والأشغال العمومية؛
- محرك إنتاج السكن وتنويع عرضه؛
- محرك تحديد واختيار قطاعات إنتاجية مهمة (المهن العالمية) ووضع برامج طموحة في هذه القطاعات لجلب الاستثمار وخلق عدد هائل من مناصب الشغل (في السياحة المخطط الأزرق – وفي الصناعة مخطط

إقلاع).

وتميزت هذه الحكومة كذلك بظرفية دولية ملائمة جيدة: نمو اقتصادي في مستوى لا بأس به في أوربا ترجم إلى طلب موجه لاقتصادنا وتصديرنا، وسعر النفط في مستوى 40 إلى 50 دولار للبرميل.

2. الحكومة الثانية برئاسة السيد عباس الفاسي، تميزت بظرفية اقتصادية دولية استثنائية:

أزمة نفطية دولية وارتفاع صاروخي لأسعار النفط التي بلغت 140 دولار للبرميل. وكذلك عرف الاقتصاد الدولي شبه سكتة قلبية، تبعا لأزمة بنكية انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية في شتنبر 2008، كان لها تأثير جد سلبي على الطلب الموجه للاقتصاد المغربي؛

أمام الانهيار للطلب الموجه للتصدير المغربي، أضافت هذه الحكومة إلى المحركات السابقة محركا جديد للحفاظ على النمو والتشغيل، ألا وهو تحفيز استهلاك الأسر (عدد من الإجراءات الضريبية ودعم اجتماعي).

اختيار النمو السريع والتقليص من البطالة كان له انعكاس على عجز الميزانية وعجز المبادلات الخارجية بسبب الظرفية الدولية ,ولكن كان دلك الاختيار يترجم على اية حال رؤية سياسية واقتصادية.

3. ثم جاءت حكومة السيد عبد الإله ابن كيران وفي زحمة انشغالها بالخطاباب الرنانة وبالمفرقعات الاعلامية وما نتج عن ذلك من مناخ مخيف، أوقفت المحركات الأساسية للنمو وعطلتها جزئيا أو كليا:

- من جهة، قلصت من ميزانية الاستثمار (على صعيد التنفيذ)، مما انعكس سلبا على خلق مناصب الشغل في قطاع الأشغال العمومية (زيادة على ذلك تتأخر في الأداءات).
- من جهة ثانية، لم تعالج العجز في المبادلات الخارجية، مما انعكس سلبا على الادخار المتوفر لتمويل القروض البنكية: صعوبة التمويل أدت الى انخفاض قوي لوتيرة إنتاج السكن.
- من جهة ثالثة، أوقفت محرك الاستهلاك الداخلي (الرفع من الضرائب على الدخل، على القيمة المضافة، حذف المقاصة، ارتفاع في نسبة الفوائد البنكية...).

ويجب التذكير بأن الحكومة الحالية تستفيد من تحسن تدريجي وواضح للظرفية الدولية: ارتفاع في الطلب الموجه لتصديرنا وتراجع تدريجي لأسعار النفط عاملان أساسيان، بالإضافة إلى استفادتها من سياق دستوري وسياسي جديد لم يكن متاحا لأسلافه.

4. النتائج: بالتركيز على فرص الشغل طالما أن الهدف الرئيسي لأي سياسة اقتصادية هو خلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل، ولهذا يكفي أن نركز هنا على هذا المؤشر:

- التشغيل في المجال الحضري:

- وصول حكومة ادريس جطو 20.1% كنسبة البطالة، نهاية ولايته 14.8%.
- وصول حكومة عباس الفاسي 14.8%، نهاية ولايته 13.0%.
- وصول حكومة بنكيران 13.0%، الآن 14.5%.

- التشغيل على الصعيد الوطني:

- وصول حكومة إدريس جطو 12.2%، نهاية ولايته 9.5%؛
- وصول حكومة عباس الفاسي 9.5%، نهاية ولايته 8.5%؛
- وصول حكومة ابن كيران 8.5%، الآن 9.6%.

- عدد مناصب الشغل التي خلقت سنويا (على الصعيد الوطني):

- حكومة ادريس جطو 191.000+ منصب شغل سنويا كمعدل للفترة 2002-2007؛
- حكومة عباس الفاسي 136.000+ منصب شغل سنويا كمعدل للفترة مابين 2007 -2011 (أربع سنوات فقط)؛
- حكومة عبد الإله ابن كيران من نهاية 2011 إلى نهاية 2013.

(أرقام سنة 2014 الكاملة غير متوفرة)، تم خلق: 15.000-، بمعنى أصح حذف 15.000 منصب شغل من اليد العاملة المغربية.

مقاربة الحكومة الحالية في المجال الاقتصادي:

تتميز الحكومة الحالية بغياب كامل للإرادة والعزيمة القوية في مجال الرفع من نسبة النمو وخلق اكبر عدد ممكن من مناصب الشغل.

هذه حكومة أتت بدون رؤية واضحة في كيفية تسيير الاقتصاد وبدون اختيار مابين المحركات الأساسية، التي يمكن لها أن ترفع من نسبة النمو وخلق مناصب شغل إضافية.

يبدو أن هذه الحكومة تظن أن تدبير الاقتصاد ككل يكتفي فقط بمعالجة عجز ميزانية الدولة، وأذكر من هنا أن القطاع العمومي لا يمثل سوى مليون موظف، والقطاع الخاص 10 ملايين فاعل اقتصادي. وللتذكير أيضا فالقطاع العمومي يمثل أقل من 10% من الناتج الداخلي الخام.

فهذه الحكومة تركز سياستها ومجهوداتها فقط على معالجة ميزانية الدولة. في هذا المجال، إنني جد متفائل بحيث قد عين صاحب الجلالة الملك محمد السادس رجلا كفئا لعلاج هذه الإشكالية السيد الوزير المحترم محمد بوسعيد، الذي له تجربة واسعة في القطاع الخاص (البنكي)، وله كذلك تجربة ناجحة كمدير في وزارة المالية وتجربة موفقة في حكومة سابقة، ولهذا سوف ينجح في التقليص من عجز ميزانية الدولة.

ولكن يبقى أن وزيرا منعزلا في غياب تدبير اقتصادي شمولي يومي لا يعطي إلا 15 أو 20% من قدراته.

من جديد، هذه الحكومة تتميز بغياب خطة تنموية واضحة وحكامة جيدة في المجال الاقتصادي من طرف الوزارة الأولى، تفتقد هذه الحكومة

دور الوزير المسير للاقتصاد والذي يجمع يوميا بين الوزراء المكلفين بالنسيج الاقتصادي، ويحسم يوميا لتجاوز الصعوبات الإدارية التي تعرقل وثيرة تنفيذ المخططات القطاعية.

هذه الحكومة لا تضع نسبة النمو وخلق مناصب الشغل كهدف أولي، بل تكتفي فقط بمعالجة عجز الميزانية.

ومع الأسف قد رجعت بلادنا تدريجيا إلى نسبة النمو التلقائي المتواضع نسبيا لما قبل عهد صاحب الجلالة الملك محمد السادس. من 5% كمعدل سنوي للحكومة الأولى و4.7% للحكومة الثانية، قد رجعنا إلى معدل سنوي في مستوى 3%.

النمو التلقائي:

حكومة تكتفي بالجلوس في مقطورة قيادة الطائرة، ولكن الطائرة في وضعية القيادة الأوتوماتيكية.

ثانيا: أسلوب إدارة وتعاطي الحكومة مع إشكالية / إشكاليات تنافسية الاقتصاد الوطني:

إدارة الظهر والفشل التام في معالجة المعيقات البنيوية التي تكبل الاقتصاد الوطني وتمنعه من تقوية تنافسيته

الموضوع أثير مع رئيس الحكومة، ولم نسمع منه غير خطاب التعويم، ولأهميته نعيد طرحه.

هذا الاخفاق كاف لوحده، دون الحديث عن اخفاقات أخرى على عدة مستويات، كاف لبناء حجج قوية لتحريك مسطرة المسائلة وملتمس الرقابة؛

ستذكر أجيال المستقبل وسيذكر المؤرخون فداحة ثمن وتكلفة إهدار الفرص، وسط تعالي الضجيج والكلام السطحي والشعبوي وكلام لحلاقي جامع الفنا مع احترامي وتقدري الشديد للمراكشيين، لا يتم الانتباه للفرص النادرة التي يجود بها التاريخ.

السيد الرئيس،

تعتبر مناسبة مناقشة مشروع القانون المالي حدثا سنويا مهما، يمكن عموم المواطنات والمواطنين من الإطلاع عن كثب على سياسة الحكومة وبرنامجها السنوي المتعلق بمختلف القطاعات والمجالات التي تهم حياتهم اليومية.

والواقع، أن هذه المناسبة ليست فقط فرصة لإبداء الرأي والنقد لمشروع قانون المالية المعروض على أنظارنا، بل هي كذلك وبالأساس مناسبة لفتح نقاش عمومي تقييمي ونقدي للفعل والفاعل السياسي.

هكذا، فإننا نريد في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، أن تكون مناقشتنا لمشروع قانون مالية 2015، مناسبة لفتح نقاش جاد وعميق حول أداء الحكومة وحول مردودية السياسات العمومية، نقاش نقدي وعقلاني يترفع عن كل الاعتبارات الفئوية والسياسية الضيقة، ويحتكم لتحليل اللحظة التاريخية التي نعيش، بمحدداتها المؤسساتية والقانونية والسياسية والاقتصادية.

السيد الرئيس،

إننا كفريق برلماني معارض لسياسة الحكومة، نرى بأن النقاش المفيد للسياسة وللوطن هو ذلك النقاش الذي يقوم على المسؤولية والواجب، وينطلق من المواقع في المؤسسات ويحتكم للإمكانيات القانونية والأدوار السياسية، إنه النقاش الذي يرقى بالسياسة إلى حوار حضاري عصري مرجعياته المؤسسات الحاضنة للاختلاف والتنوع والوحدة، والقوانين والقرارات والأخلاق ومصلحة الوطن والمواطنين.

إن ما يدفعنا للتذكير بمقومات النقاش السياسي والحوار داخل المؤسسات، هو ما سمعناه من السيد رئيس الحكومة، وهو يصب غضبه ضد المعارضة، ويصفها بما يشاء من الصفات السلبية، وكأنه يلصق بها أسباب ما أصاب سياسته من فشل وما عرفته من تعثرات في محاولة منه لإيهام المغاربة أن ما يعانونه في واقعهم المعيشي من جراء سياسة غير عادلة، تعود المسؤولية فيه إلى المعارضة.

إن تحميل المعارضة مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من قبل الحكومة ومن يدور في فلكها من منابر إعلامية وأقلام صحفية هو خلط متعمد، ينم عن خصاص على مستوى النزاهة الفكرية، ويراد منه الإضرار بالنموذج الديمقراطي المغربي وتبخيس دور المؤسسات والمس بمصداقيتها.

إن هذا المنطق المعاند يجعلنا نتساءل: إلى أي صنف سياسي ينتمي السيد رئيس الحكومة؟

السيد الرئيس،

في السياسة يمكن تصنيف السياسي إلى صنفين:

رجل السياسة المعاند الذي يعاند نفسه في سبيل خدمة الوطن، تأسيسا على ما يفرضه الواقع، والسياسي الذي يعاند الواقع فيكرر أو يعيد إنتاج نفسه مثقلا، إن لم نقل سجينا لأهوائه ورغباته.

السياسي الذي يعاند نفسه هو الذي يسعى دائما للجديد والمبادرة والإبداع والاجتهاد، بل حتى المغامرة المحسوبة طبعا، فتراه ينتج رؤى وتصورات وبرامج متجددة باستمرار غير آبه بما إذا كانت منسجمة أو متعارضة مع أفكاره وتصوراته وبرامجه السابقة، المهم والأساسي عنده هو الحلول والفعالية لتنمية البلاد.

أما الفاعل السياسي الذي يكرر نفسه عبر اجترار نفس الوصفات والبرامج، فيعاند الواقع الذي جاء لخدمته، ويتقاعس في الإنصات وفهم حاجيات ومتطلبات من انتدبوه ونصبوه على سدة قرارهم، ويبقى على سهو أمام التطورات والإمكانيات التي تجري أمام عينيه. إنه السياسي الذي يخشى الاجتهاد ويركن للابتذال المضر بنبل العمل السياسي.

والواقع أننا عند قراءة مشروع قانون مالية 2015، نجد أنفسنا أمام نموذج السياسي الذي اختار الصنف الثاني وارتضى لنفسه تكرار نفس

الخطاطات التبسيطية الغريبة والبعيدة عما يفرضه الواقع من تحديات ورهانات، السياسي الذي يفضل الإحتماء وراء تصورات بيروقراطية خالية من أية روح متجددة والارتماء في أحضان المؤسسات المانحة والانصياع إلى إملاءاتها وتوجيهاتها دون أدنى تبصر.

بل الأدهى والأمر، أن الحكومة باتت تتقيد بالتزامات إزاء هذه المؤسسات، كما تبين من خلال التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي والذي تضمن جردا لالتزامات الحكومة المغربية المتضمنة في رسائلها الموجهة إلى مديرة هذا الصندوق على امتداد سنة 2014.

1. السياق العام:

السيد الرئيس،

إن السياق العام الذي ينبغي أن يؤطر النقاش حول مشروع القانون المالي لسنة 2015 هو الرهان الذي أعلن عنه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله في خطاب ثورة الملك والشعب، والمتمثل في "اللحاق بركب الدول الصاعدة"، حيث قال جلالته: "إما أن يصبح الاقتصاد المغربي اقتصادا ناميا بفضل إمكانياته وتنسيق طاقات كل مكوناته، وإما أن يخلف موعده مع التاريخ".

والواقع أن المعطيات المتوفرة حول الاقتصاد الوطني اليوم لا تبشر بأننا على الدرب القويم لرفع هذا التحدي.

أولى هذه المعطيات أننا بمجهود استثماري ضخم يضاهي 36% من الناتج الداخلي الخام نحقق، بالكاد، نسب نمو تتراوح بين 2% و4.5% في الوقت الذي تحقق فيه تركيا على سبيل المثال نموا اقتصاديا سنويا بمعدل 5% بفضل مجهود استثماري يناهز 19% فقط، وفي الوقت الذي لا يتعدى فيه هذا المجهود الاستثماري في رومانيا 21%، وفي تايلاندا 27.5%، وفي ماليزيا 20.7% وفي أندونيسيا 24.6%، وهي جميعها تحقق معدلات نمو أعلى مما تمكن اقتصادنا الوطني من تحقيقه.

ثانيا، النمو الاقتصادي بالمغرب، على الرغم من أهمية النسب المسجلة سنويا، لا يحدث الشغل في الحد الأدنى المطلوب، حيث تفيد آخر المعطيات الرسمية بأن نسبة البطالة قفزت إلى 9.6% خلال التسع أشهر الأولى من السنة الجارية مقابل 9.1% خلال نفس الفترة من سنة 2013، حيث لم يخلق الاقتصاد الوطني سوى 58.000 فرصة عمل خلال التسع أشهر الأولى من هذه السنة حسب المندوبية السامية للتخطيط، ليرتفع بذلك الحجم الإجمالي للبطالة إلى 1.140.000 عاطل عن العمل.

وبذلك تبقى مستويات البطالة بالمغرب (حوالي 10%)، وبشكل خاص لدى الشباب (حوالي 22%) جد مقلقة، رغم مستوياته التي تعادل النسب المسجلة في عديد من دول منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط. ففي ظل غياب التنسيق بين الوكالات والإدارات والبرامج الحكومية المتعلقة بتحسين قابلية الشباب للتشغيل (Amélioration de l'employabilité des jeunes)، وفي ظل سياسة تنموية لا تضع العنصر البشري ضمن أولوياتها، فضلا عن افتقارها إلى مقومات الرؤية المندمجة، من الصعب توقع تحقيق اختراق مهم في هذا المجال.

ثالثا، النمو الاقتصادي بالمغرب يعمق الفوارق الاجتماعية، إذ بالرغم من أن نسبة النمو ناهزت ما بين 2000 و2013 في المعدل 4.5% سنويا، إلا أن الفقر مازال متفشيا بحيث أن9% من السكان يعيشون تحت عتبة الفقر، وأن 14% من المواطنين لا يتجاوز دخلهم 2 دولار يوميا. وبإضافة مؤشر الهشاشة الاجتماعية (نسبة الأفراد الذين تتراوح مصاريفهم اليومية بين ما يعادل عتبة الفقر وضعفها) الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط مؤخرا، والذي يفيد بأن 18% من المواطنين هم في هشاشة، يتضح أن 1/4 ساكنة المغرب تعيش تحت عتبة الفقر أو تحت التهديد المستمر للفقر.

أما مؤشر التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة، والذي يعتبر أكثر شمولية من مؤشري الفقر والهشاشة لكونه يدرج، إضافة إلى الدخل، مستويات الصحة والتعليم، فإنه يرتب المغرب برسم سنة 2013 في الصف 130 من بين 187 دولة: أي في آخر رتبة بالنسبة للدول المتوسطة، بينما تقدمت علينا تونس والأردن ومصر التي جاءت تباعا في الصفوف 94 و100 و112.

وجدير بالذكر كذلك، أن الطبقة الوسطى التي تعتبر صمام الأمان والاستقرار الاجتماعي تعاني من تراجع مستمر لحصتها من ثمار النمو، حيث أضحى نصيبها أقل بكثير مما كان عليه في الستينات.

رابعا، النمو الاقتصادي بالمغرب يكرس الفوارق المجالية، ولا أدل على ذلك التفاوتات المسجلة على مستوى التوزيع الجهوي للاستثمارات العمومية: 4 جهات فقط تستفيد من 40% من غلاف الاستثمار العمومي في حين تقتسم كل الجهات الأخرى 60% المتبقية.

وفي انتظار تفعيل ورش الجهوية الموسعة الذي من شأنه أن يخفف من هذه الفوارق المجالية، نتساءل عن الدافع وراء عدم إقدام الحكومة على تفعيل تصميم تهيئة التراب الوطني الذي كان قد شرع في إعداد الدراسات بشأنه في عهد حكومة اليوسفي وأنهيت في عهد حكومة جطو، والذي كان بالإمكان اعتماده في توطين التجهيزات والبنيات التحتية حسب خصوصيات الأنشطة الاقتصادية لكل جهة، فضلا عن أن اعتماده كان سيتيح لوزارة الاقتصاد والمالية إمكانية التوفر على برمجتين لميزانية التجهيز: برمجة زمنية طبقا لإطار التحملات على المدى المتوسط (CDMT[3]) وبرمجة مجالية طبقا لتصميم تهيئة التراب الوطني عوض الانسياق وراء اعتبارات أخرى لتوطين التجهيزات.

خامسا، دعم الطلب الداخلي لم يواكبه، بالقدر المأمول، نمو وتطور على مستوى النسيج الاقتصادي الوطني، الذي ظلت إنتاجيته محدودة إن لم نقل سلبية بالنسبة لقطاع الصناعة.

[3] Cadres de **D**épenses à **M**oyen **T**erme

تراجع قطاع الصناعة يبرز بجلاء عندما نقارن الصناعة التحويلية الوطنية بالمعايير الدولية المعتمدة بالنسبة للبلدان المماثلة. فمساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام بلغت سنة 2013 نسبة 14% تقريبا في حين أن المعيار الدولي (حسب البنك الدولي) يفوق نسبة 22%، أما بالنسبة للعقار والخدمات فمساهماتها تناهز 70% مقابل 65% كمعيار دولي بالنسبة للبلدان الشبيهة للمغرب.

سادسا، قطاعات الفلاحة والبناء والأشغال العمومية والخدمات، تبقى القطاعات الإنتاجية الأساسية للنمو الاقتصادي بالمغرب بمساهمة تقدر ب 80% في القيمة المضافة الإجمالية، في الوقت الذي لا تتعدى فيه مساهمة قطاع الصناعة 14%، وذلك بسبب سياسة استثمارية تفتقر لمقومات النجاعة والفعالية، أهم تجلياتها عدم انتظام الاستراتيجيات القطاعية ضمن تصور استراتيجي متكامل ومتناغم، إذ أن المغرب يتوفر في أحسن الأحوال على بعض الاستراتيجيات أو المخططات القطاعية دون التوفر على إستراتيجية تنموية مندمجة.

سابعا، الاستثمارات الأجنبية تركزت بدورها على القطاعات ذات القيمة المضافة الضئيلة (البناء والأشغال العمومية والأوفشورينغ offshoring)، حيث يسجل تراجع على مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات الصناعة والاتصالات التي انخفضت على التوالي من 32,8% و38,6% في الفترة ما بين 2000 و2004 إلى 14,2% و16,8% ما بين 2005 و2011، في الوقت الذي قفزت فيه نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع العقار والبناء من 9,1% ما بين 2000 و2004 إلى 21,7% ما بين 2005 و2011، وفي قطاع السياحة من 3,3% إلى 18,5%.

ثامنا، الانفتاح التجاري الكلي في إطار تطبيق الالتزامات تجاه منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التبادل الحر مع العديد من الدول أتى بعكس ما كنا نصبو إليه، إذ عوض أن تنتعش الصادرات أصبح سوقنا المحلي عرضة لغزو المنتوجات الصينية والهندية والتركية والمصرية، مما دفع بالعديد من المعامل إلى الإفلاس والإغلاق في العديد من القطاعات كالنسيج والجلد والإلكترونيك والبلاستيك ومواد البناء والصلب، مع ما واكب ذلك من فقدان لمناصب الشغل بمعدل 25.000 منصب مفقود سنويا على مستوى قطاع الصناعة في شموليته.

وحري بالذكر أنه نتيجة لهذا الانفتاح الذي يتسم بغياب الرؤية الشمولية لحماية الإنتاج الوطني ودعم تنافسية المقاولة الوطنية، عرفت الواردات تنام منقطع النظير بوثيرة 12% سنويا منذ 2006، مقابل نمو طفيف للصادرات لم يتعدى نسبة 7% كمعدل ارتفاع سنوي خلال نفس الفترة.

تاسعا، إن الحد من عجز الميزانية الذي أصبحت تتخذه الحكومة غاية ووسيلة لتنفيذ برنامجها، يقابله تنام غير مسبوق للمديونية العمومية في عهد هذه الحكومة حيث يعادل ارتفاع حجم الدين العمومي في السنتين الأولتين فقط (103 مليار درهم) ما اقترضته الحكومات السابقة طيلة 10 سنوات (106 مليار درهم ما بين سنة 2000 وسنة 2010)، وحصيلة الاقتراض العمومي مستمرة في الارتفاع، حيث يقدر حجم الدين العمومي في متم الستة أشهر الأولى من السنة الجارية بحوالي 730 مليار درهم (منها 587 مليار مديونية الخزينة العامة و142,9 مليار درهم عبارة عن ديون مضمونة لفائدة المقاولات والمؤسسات العمومية). بيد أن الأخطر في موضوع المديونية، هو أن كلفة هذه الأخيرة ترتفع بوتيرة أسرع من وتيرة النمو، حيث أنه في الوقت الذي ارتفعت فيه كلفة الدين بنسبة 5,8% في الست أشهر الأولى من هذه السنة، عرف الناتج الداخلي الخام نموا لا يزيد عن 2,5%، مما يعني أن المديونية لا تنتج ثروات ولو حتى بنسبة تعادل كلفتها.

عاشرا، العجز التجاري أصبح يكتسي طابعا هيكليا، وقد تضاعف أربع مرات تقريبا منذ سنة 2003، حيث قفز من 52- مليار درهم إلى 202- مليار درهم سنة 2012، ثم حوالي 200- مليار درهم سنة 2013، أي ما يعادل 22% من الناتج الداخلي الخام.

أما في ما يخص ميزان الأداءات فقد وصل عجز الحساب الجاري سنة 2013 إلى 66 مليار درهم بعدما أن تجاوز 80 مليار درهم سنة 2012 أي ما يعادل 10% من الناتج الداخلي الخام تقريبا.

ومن جهة أخرى، لا يمكن التذرع بالصعوبات التي يجتازها الاقتصاد العالمي لتبرير الاختلالات التي يعيشها الاقتصاد الوطني، ولا أدل على ذلك أن الصادرات إذا كانت قد انخفضت من 156 مليار درهم إلى 113 مليار درهم ما بين 2007 و2009 فإنها انتعشت منذ ذلك الوقت وبلغت 184 مليار درهم سنة 2013، نفس المنحى اتخذته عائدات السياحة التي تقلصت إلى 53 مليار درهم سنة 2009 بعدما أن ناهزت 58 مليار درهم سنة 2007 ثم أخذت ترتفع إلى أن وصلت 58 مليار درهم سنة 2012، ونفس الشيء أيضا ينطبق على تحويلات العمال المغاربة بالخارج بحيث تضررت في الأول من الأزمة إذ انخفضت من 55 مليار درهم سنة 2007 إلى 50 مليار درهم سنة 2009 قبل أن تعود إلى الارتفاع من جديد لتصل إلى 59 مليار درهم سنة 2012.

كما أن الاستثمارات الخارجية عرفت نفس التحول، حيث انخفضت من 37 مليار درهم سنة 2007 إلى 25 مليار درهم سنة 2009 وبعد ذلك استرجعت وثيرتها التصاعدية لتصل إلى 40 مليار درهم سنة 2013. وبذلك، يتضح أن القنوات التي يمكن من خلالها للأزمة الأوروبية أن تؤثر على الاقتصاد الوطني كلها تسجل حاليا نتائج إيجابية تفند بجلاء وجود أي أثر سلبي بليغ للأزمة الأوروبية على الاقتصاد الوطني.

وبذلك، يبقى التفسير المنطقي لتفاقم عجز الميزان التجاري هو النموذج التنموي المعتمد والمرتكز على دعم الطلب الداخلي وما ترتب عنه من تفاقم للواردات. فعلى سبيل المثال، ارتفعت الواردات من النفط من 15 مليون

طن سنة 2009 إلى 18 مليون طن سنة 2011، مما يعني أن عجز الميزان التجاري غير مرتبط كليا بارتفاع أسعار النفط، بل أيضا بارتفاع الكميات المستهلكة إثر دعم الطلب الداخلي. نفس المنحى اتخذته المنتوجات الاستهلاكية المستوردة إذ ارتفعت في نفس الفترة بحوالي 8,5% سنويا. أما المواد الغذائية المستوردة فقد سجلت ارتفاعا قياسيا حيث ارتفعت بنسبة 30% سنويا بين 2009 و2011.

من جهة أخرى، يلاحظ بأن تفاقم عجز الميزان التجاري مرتبط بالسياسة الصناعية المعتمدة ببلادنا، والتي ترتكز على المناولة (sous-traitance) التي تستحوذ على حصة مهمة من الصادرات بحيث إذا استثنينا صادرات الفوسفاط ومشتقاته، فإن 85% من الصادرات المتبقية مصدرها المناولة في ظل نظام القبول المؤقت بقيمة 125 مليار درهم خلال سنة 2010، بما في ذلك القيمة المضافة من طرف الشركات المغربية على مستوى المنتوجات الخاضعة لهذا النظام والتي تناهز في المتوسط 15%. وبذلك، يكون تدهور الصناعة هو السبب الرئيسي في تقلص حصة المغرب من الأسواق العالمية حيث تراجعت بما يناهز النصف (من 2.0% سنة 1999 إلى 1.0% مع متم سنة 2012).

لكل هذه الاعتبارات، لا نجد أدنى حرج في القول بأن مشروع القانون المالي المعروض على أنظارنا هو مشروع بدون حلم، ولا فكرة، ولا يحمل أي بصيص أمل ولا أية لمسة حظ توقظ حماسة المغاربة وتترجم انتظاراتهم. إنه مشروع قانون مالي يكرر برتابة مضجرة نفس ما جاء في القوانين المالية السابقة ويكرس جو الانتظارية التي طبعت عمل هذه الحكومة منذ تنصيبها، حيث لا ينطوي هذا الأخير على أي جديد من شأنه الدفع بعجلة النمو إلى الأمام، كما أنه يكرس ثقافة "الرتوشات" والحلول الترقيعية التي تمليها الرغبة في إرضاء المؤسسات المانحة عبر التحكم في مستويات عجز الميزانية على حساب المقاربة الشمولية والمندمجة في التعاطي مع الملفات الكبرى.

2. تناقضات السياسة الموازناتية:

إن مشروع قانون المالية في صيغته الحالية ينطوي على خلل كبير بين مراميه الكيفية من قبيل ترسيخ دولة الحق والقانون والإصلاحات المؤسساتية واللامركزية وعدم التركيز وإصلاح التعليم وتحسين الإدارة وجودة الصحة والحق في السكن والحكامة والتشاركية والتنمية المستدامة وغيرها من المرامي التي تبقى مجرد شعارات، وواقعه الكمي المعبر عنه بالأرقام. فعلى سبيل المثال لا الحصر:

• تدعي الحكومة بأنها بصدد تقويم المالية العمومية للحد من العجز وفي نفس الوقت أقدمت على الزيادة من الاستهلاك العمومي (تحملات السلع والخدمات) بما يناهز 8 مليار درهم، أي ما يعادل 5%؛

• تزعم الحكومة أنها تدعم النمو وفي نفس الوقت ترفع اعتمادات الاستثمار بما قدره 5 مليار درهم فقط مقابل زيادة في الاستهلاك العمومي تقدر ب 8 مليار درهم؛

• تعلن الحكومة دعمها للطلب الداخلي ومحافظتها على القدرة الشرائية للمواطنين في حين أنها ترفع من الضرائب على الاستهلاك (الضريبة على القيمة المضافة) وتتباطأ في تعويض أرباب النقل إزاء تداعيات اعتماد نظام المقايسة لأثمنة البنزين والغازوال؛

• تدعي الحكومة أنها تساند الاقتصاد الوطني وهي تعلم علم اليقين أن دعم الطلب الداخلي هو في الحقيقة مساندة للاقتصاديات الأجنبية بدل الاقتصاد المحلي، لأننا لا ننتج آليات التجهيز، كما أن نصف حاجيات استهلاك الأسر (74% من دخل الأسر) يتم تلبيته بمنتوجات مستوردة؛

• الحكومة تدين التملص الضريبي، في الوقت الذي تتملص فيه هي نفسها من أداء ما بذمتها من ديون وتراكم متأخرات الأداء؛

• تدعي الحكومة بأن الإصلاحات التي سوف تباشرها، من قبيل إصلاح أنظمة التقاعد، لن يكون لها أي تأثير على القدرة الشرائية للمواطنين، في حين أن الإجراءات الجبائية التي يتضمنها مشروع الميزانية المعروض على أنظارنا توحي بأن الحكومة اختارت توسيع وعاء تمويل تحملاتها إزاء هذا الإصلاح من خلال الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على السلع المحلية الصنع والمستعملة بكثرة من طرف الفقراء والطبقة الوسطى، عوض أن تستهدف السلع المستوردة، وأن تضرب بذلك عصفورين بحجر واحد: تضريب العمل الأجنبي عوض العمل المحلي ومن ثم تخفيف الضغط على القدرة الشرائية للمواطنين، بالإضافة إلى الحفاظ على تنافسية المنتوجات المحلية؛

• ترفع الحكومة شعار إدماج القطاع غير المهيكل وتأتي بإجراء ترقيعي ينم عن مقاربة جزئية لإشكالية هذا القطاع، يتمثل في إدراج تحفيزات جبائية لحث العاملين خارج الإطار المنظم على الانضمام إلى مجال الأنشطة الرسمية الخاضعة للقوانين الجاري بها العمل، عوض اعتماد مقاربة شمولية من خلال تدابير متكاملة ومتزامنة، من قبيل توفير التغطية الصحية والاجتماعية لهذه الشريحة العريضة من المواطنين، وضع آليات لتمويل الأنشطة المعنية قصد النهوض والارتقاء بها إلى مستوى القطاع المهيكل، إعداد برامج لتكوين العاملين بالأنشطة العشوائية بغية مساعدتهم على تطوير وعصرنة حرفهم، تشجيع الجماعات المحلية على إنشاء بنيات تحتية لتجميع الحرف والوحدات الإنتاجية غير المنظمة مع تدارس إمكانية تقديمها بالمجان مقابل الانخراط في القطاع المهيكل، إنشاء نظام جبائي مبسط لفائدة الحرف والوحدات المدمجة بالقطاع المنظم مع تدارس إمكانية التخلي عن المداخيل لفائدة الجماعات المحلية لتشجيعها على محاربة هذه الآفة، توفير آليات للتكوين والمواكبة...

3. اختلالات منظومة المداخيل الجبائية:

إضافة إلى هذه التناقضات المسجلة على مستوى السياسة الموازناتية المتبعة، تعرف منظومة المداخيل، خاصة منها الجبائية، مجموعة من

الاختلالات نسرد منها ما يلي:

- غياب الترابط بين المداخيل الجبائية ونسب النمو الاقتصادي، فمثلا شهدت سنة 2013 نموا بنسبة 4,4% وعوض أن ترتفع المداخيل الجبائية على الأقل بنفس النسبة فإنها بالعكس تراجعت بنسبة 1,4-%، بمعنى أن المداخيل العمومية تتخذ منحى معاكس لمنحى النمو؛

- تفاقم مخاطر تمركز الضريبة على الشركات، حيث أن 2% فقط من عدد المقاولات تؤدي هذه الضريبة و50 مقاولة فقط تدر على الخزينة نصف موارد هذه الضريبة؛

- 70% من المقاولات تصرح بخسارات سنة بعد أخرى بالرغم من استمرار استغلالها عبر السنين، مما يدل على تفشي التملص الضريبي وأيضا على ضعف مراقبة إدارة الضرائب؛

- تساهم 400.000 مقاولة بحوالي 800 مليون درهم سنويا في الضريبة على الدخل، أي ما يعادل 2% من مجموع موارد هذه الضريبة، وهذا يعني أن عبئ هذه الضريبة يتحمله المستخدمون؛

- الضريبة على القيمة المضافة هي بامتياز ضريبة على الاستهلاك وليست ضريبة على الاستثمار وفق القواعد المتعارف عليها دوليا، لذا يجب على الحكومة أن تعالج هذا الخلل بالمنظومة الجبائية الوطنية من خلال إعفاء استثمار المقاولات من هذه الضريبة التي تحد من تنافسية المقاولات التي لا تجد بدا من دمجها ضمن مكونات أثمنة منتجاتها، مما يؤدي إلى غلاء السلع الوطنية مقارنة مع السلع الأجنبية.

4. اختلالات بنية الميزانية:

نسجل كذلك اختلالات عديدة على مستوى بنية الميزانية، نذكر منها ما يلي:

- انعدام الادخار العمومي، حيث أنه، للسنة الرابعة على التوالي، أي منذ 2011 إلى غاية 2014، لم تستطع الحكومة أن تدخر ولو درهم واحد. والسبب في انعدام الادخار العمومي راجع إلى كون ميزانية التسيير فاقت المداخيل العادية ب 7 مليار درهم سنة 2011 و20 مليار درهم سنة 2012 و18 مليار درهم سنة 2013 وما يربو عن 5 مليار درهم سنة 2014. وهو مايعتبر ضربا من الفساد المالي الذي لم تقوى الحكومة على وضع حد له لأنها خلال هذه الأربع سنوات كانت تقترض لتمول جزءا من استهلاكها وليس فقط لتمويل الاستثمار؛

- تدني نسب التحصيل، إذ لا تتجاوز نسبة تحصيل المداخيل العمومية معدل 45%، مما ترتب عنه تفاقم المبالغ غير المحصلة التي بلغت 66 مليار درهم، منها 5.33 مليار درهم للخزينة العمومية و2.25 مليار درهم لمديرية المحاكم. وهذا تناقض آخر ينطوي عليه مشروع القانون المالي، الذي يتضمن زيادات في الضرائب في الوقت الذي تعجز فيه الحكومة عن تحصيل مداخيلها؛

- تفشي ظاهرة متأخرات الأداء، إذ أنه في غياب معطيات رسمية، تشير التقديرات إلى أنها تفوق 46 مليار درهم (16 مليار درهم لصندوق الحسن الثاني للتنمية، 12 مليار درهم لشركات توزيع المحروقات، 2,5 مليار درهم متعلقة بناء مدارس البرنامج الاستعجالي لفائدة شركات البناء، 14 مليار درهم برسم استرداد الضريبة على القيمة المضافة). والخطير في الأمر أن المؤسسات العمومية هي الأخرى أخذت تراكم متأخرات تهمها مثل مكتب تنمية المطارات.

5. سوء تخصيص وتدبير النفقات:

إضافة إلى التناقضات والاختلالات الآنفة الذكر، نسجل كذلك، من خلال تفحصنا لمشروع ميزانية 2015 ومن خلال تتبع تنفيذ الميزانيات السابقة، بأن تدبير الميزانية يعرف خللا بنيويا يتمثل في سوء تخصيص النفقة.

فعلى مستوى قطاع التعليم مثلا، نجد أن هناك تفضيلا للمصاريف المتعلقة بالتعليم العالي والثانوي على حساب التعليم الابتدائي، وأن مصاريف الأجور بقطاع التعليم العادي والعالي استحوذت على 87% من مشروع ميزانية التعليم لسنة 2015، مما يترك موارد محدودة بالنسبة لوسائل التلقين والتجهيزات... فقطاع التعليم يتطلب 6.5% من الناتج الداخلي الخام كإمدادات، في حين أن النسبة المسجلة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تستقر في 5% فقط، بينما لا تتعدى هذه النسبة بدول آسيا ودول أمريكا اللاتينية 3%.

ورغم المجهودات المبذولة في ميدان التعليم إلا أن هناك ثلاثة مشاكل لا زالت قائمة:

أولا، تستهدف نفقات التعليم أكثر تلاميذ السلك الثانوي والعالي حيث أن النفقات للتلميذ الواحد تشكل على التوالي 2.5 و5 مثيلاتها في السلك الابتدائي. لذا وجب التفكير في إعادة التخصيص داخل القطاع من أجل تصحيح هذا الاختلال.

ثانيا، الأجور في قطاع التعليم تشكل 87% من نفقات التسيير. وتعتبر هذه النسبة من أعلى المستويات في العالم في حين أن المعيار الدولي هو 66%.

ثالثا، إن الارتفاع الكبير الذي عرفه أعداد التلاميذ المسجلة والذي سيتزايد مستقبلا سيطلب نفقات إضافية كبيرة تتعلق من جديد بالتجهيزات الأساسية من أجل الحصول على مردود أفضل للاستثمار.

وقد بينت دراسة للاتحاد الأوروبي شهر شتنبر 2014 حول تقييم الدعم الموازناتي للمغرب، أن النفقات على مستوى كل جهات المملكة ليست مرتبطة بعدد المدارس المنشأة ولا بعدد الأطر التعليمية والإدارية وإنما خصوصا بالظروف المادية التي يتمتع بها التلاميذ خصوصا في العالم القروي

وبالتحفيزات المادية التي يمكن أن تسهل حياة الطفل اليومية من كتب المدرسية ومأكل ولباس ونقل. فالهدر المدرسي مرتبط أساسا بقلة التحفيزات والتي تتطلب إعادة النظر في هذه السياسات العمومية التعليمية.

وفي قطاع الصحة، نلاحظ نفس الاختلالات حيث تستنزف المدن 75% من ميزانية الصحة تاركة القرى في حالة متردية، وهو ما يؤكد ضعف مؤشرات التنمية الاجتماعية، ذلك أن 44% من الساكنة تستفيد فقط من 25% من هذه الميزانية. زد على هذا الخلل، التوزيع المسجل على مستوى صرف الاعتمادات، حيث لا تتعدى نسبة الإنجاز بالنسبة لوزارة الصحة 40%.

وبالإضافة إلى ضعف هذه النفقات، فالموارد غير مدبرة بشكل جيد حيث أن أغلب النفقات موجهة إلى العالم الحضري، بحيث أن 75% من الاعتمادات مخصصة للمستوصفات في المدن، ويواكب هذا الخلل تركيز عدد الأطباء والممرضين في المدن على حساب القرى والبوادي.

ولهذه الأسباب مجتمعة لم يتردد الاتحاد الأوروبي في ذات التقرير، في التركيز على ضرورة تفعيل أداء الميزانية على الاقتصاد، على خلفية أن الميزانية لا تحقق النتائج المرجوة في القطاعات، خصوصا في قطاعي التعليم والصحة.

6. غياب الاستهداف على مستوى المشاريع العمومية:

ضعف أداء الميزانية يتجلى كذلك في غياب الاستهداف على مستوى النجاعة التقنية للمشاريع، إذ على الرغم من أن نظام الاستثمار العمومي يعتمد على مقاربة التكلفة – الأرباح، إلا أن المشاريع المنتقاة ينقصها الاستهداف للفقراء وبالتالي تنقصها المردودية الاجتماعية، ذلك أن المغرب لا يتوفر على نظام تصنيف المشاريع العمومية لكي يتأتى إدراج النفقات العمومية للمشاريع حسب معيار التخصيص التقني أيضا.

وحري بالذكر في هذا الشأن أنه، في إطار برنامج انبثاق، تكبدت الميزانية خسارة تقدر بحوالي 9 مليار درهم إثر إخفاق مشروع المناطق الصناعية P2I[4] الذي كان يروم تشييد 19 مليون متر مربع من المحلات الصناعية بكل من casa-nearshore، Rabat-Technopolis، Atlantic free zone de Kenitra، Tétouan-shore، و Fès-shore. لكن حسب الوزير الحالي للصناعة تم بناء فقط مساحة 578 ألف متر مربع وتم تسويق بالكاد 380 ألف متر مربع، مما يعني أن نسبة انجاز المشروع لا تفوق 1.9%، علما أن بداية سنة 2015 هو التاريخ المحدد لإنهاء المشروع.

هذه المعطيات تبين بجلاء أن المشروع مني بالفشل وأن الدولة تكبدت خسارة تقدر ب 9 مليار درهم كانت تنوي استرجاعها بعد تسويق المحلات الصناعية المزمع تشييدها.

واليوم، يقترح الوزير الجديد لنفس المرفق العمومي، مشروعا آخر بغلاف مالي يقدر ب 20 مليار درهم (سترصد منه 3 مليار درهم برسم سنة 2015)، أحدث له حسابا خصوصيا جديدا ضمن مشروع القانون المالي الذي نحن بصدد تدارسه. وهو مشروع تشوبه عدة ثغرات في نظرنا، نذكر منها على سبيل المثال:

- افتقاد المشروع لآليات تروم تجميع المقاولات المتوسطة والصغرى قصد غزو الأسواق الكبرى خاصة الأمريكية منها التي تشترط إنتاجا ضخما بأحجام كبيرة، لأن شبكات التوزيع بأمريكا تغطي عدة ولايات وتتعاقد مع من لهم قدرات إنتاجية كبيرة، في حين أن النسيج الصناعي المغربي مكون في مجمله من مقاولات صغرى ومتوسطة (99%)؛

- غياب مقاربة للحد من تصدير المواد الأولية المحلية لفائدة البلدان المنافسة لنا في السوق الدولية، وعدم التفكير في "سيرورات" جديدة للإنتاج الصناعي بهدف تعميم عملية تثمين وتصنيع المواد الأولية الوطنية؛

- غياب رؤية وإستراتيجية لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المعاصرة لضمان القفزة النوعية الصناعية وانتقال البلد إلى مستوى الإلمام المعرفي والتطبيقي للتقنيات وأساليب الإنتاج المتداولة بالميدان الصناعي. نحن لم نستطع بعد أن ننقل عن غيرنا ما سبقونا إليه مند قرون، فكيف لنا أن نضع برامج صناعية للبلاد دون حل إشكالية التحكم في التكنولوجيا؟

أما فيما يخص آلية تمويل البرنامج الصناعي المقترحة من طرف الحكومة ضمن مشروع ميزانية 2015، فنحن في فريق الأصالة والمعاصرة نسجل تحفظنا بشأن إحداث صندوق يكتسي من الناحية القانونية صبغة حساب خصوصي للخزينة، ونعتبر أنه من الأفضل والأنجع خلق بنك عمومي يتولى تمويل البرنامج بالتدريج على غرار ما حدث في فرنسا مؤخرا، حين أنشأت بنك التنمية الصناعية. هذا الحل سيكلف الخزينة 1 مليار درهم كرأسمال للبنك العمومي المقترح عوض تكبيد الخزينة مصاريف بقيمة 20 مليار درهم، إذ أن هذا البنك العمومي بإمكانه ضم مساهمين آخرين في الرأسمال كالمؤسسات الأجنبية المتعددة الأطراف والصناديق السيادية الخليجية وكذا صندوق الحسن الثاني للتنمية وصندوق الإيداع والتدبير والأبناك التجارية المغربية إن كانت ترغب في ذلك، كما أن هذا البنك العمومي سيكون بوسعه الحصول على ودائع تمكنه من جمع الغلاف المالي الكافي لتمويل البرنامج الصناعي وبرامج أخرى إن اقتضى الحال.

علاوة على ذلك، هذا البنك العمومي سيجلب لا محالة خبراء وكفاءات عالية مختصة في تقييم جدوى المشاريع الصناعية المقترحة من طرف وزارة الصناعة والتأكد القبلي من إمكانية إنجازها، وتقييم مردوديتها وأثرها على الاقتصاد الوطني، لا سيما وأن وزارة الاقتصاد والمالية لا تتوفر على خلية لتقييم المشاريع المقترحة من طرف الوزارات للتأكد من فعاليتها ومردوديتها الاجتماعية والاقتصادية قبل برمجتها بميزانية الدولة، بل تكتفي بإدراج

[4] **P**lateformes **I**ndustrielles **I**ntégrées

المشاريع التي تتوصل بها دون دراسة معمقة ومسبقة.

السيد الرئيس،

ولأننا معارضة بناءة ومسؤولة، لا نكتفي بوضع أيدينا على مكامن الخلل في السياسة الحكومية وبتبيان النقائص والتناقضات التي ينطوي عليها مشروع قانون المالية المعروض على أنظارنا، بل ترجمنا ملاحظاتنا ومواقفنا إلى تعديلات نوعية في محاولة منا لابتكار بدائل لم تقوى الحكومة على الاجتهاد في صنعها.

اقتراحاتنا التي تقدمنا بها في إطار تعديلات مشتركة لمكونات أحزاب المعارضة الأربع تضمنت حلولا وبدائل يمكن إجمالها في ما يلي:

- بلورة إجراءات وتدابير للحد من تداعيات الكوارث الطبيعية التي شهدتها المملكة في الآونة الأخيرة ولمواجهة أية مخاطر محتملة في المستقبل في إطار استراتيجية جديدة لتدبير المخاطر (العنصر المغيب في السياسة الحكومية)؛

- إجراءات تروم تأهيل الأقاليم التي تسجل معدلات متدنية في مؤشرات التنمية البشرية، وخصاصا في مجالات الكهرباء، الماء، البنية التحتية الطرقية، الولوج إلى الخدمات الاستشفائية، الولوج إلى الخدمات التعليمية، وذلك في أفق تقريبها من المعدلات الوطنية والحد من الفوارق المجالية التي تكرسها قوانين المالية سنة بعد أخرى؛

- تجميع عدد من الحسابات الخصوصية المتقاربة من حيث الأهداف وخلق جسور بين بعضها وبين "صندوق التأهيل وتدبير المخاطر" المقترح إحداثه في إطار استراتيجية تدبير المخاطر المومأ إليها، لا سيما في ظل عدم توفر الاعتمادات اللازمة ب"صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية" واستحالة القيام بتحويلات من صناديق أخرى لفائدة هذا الأخير، ناهيك عن غياب البعد الاستشرافي في مهام ومرامي هذا الصندوق؛

- تدابير تهدف إلى الحد من الفوارق الاجتماعية التي يعمقها مشروع القانون المالي المعروض على أنظارنا، من خلال تدابير تروم حماية القدرة الشرائية للمواطنين وتخفيف العبء الضريبي على الطبقة الوسطى التي نعتبرها صمام الأمان في المعادلة التنموية لبلدنا؛

- إجراءات تروم التخفيف من الفوارق القطاعية عبر الرفع من اعتمادات الاستثمار الموجهة إلى القطاعات التي تعاني خصاصا مهولا: الصحة والتعليم والتجهيز؛

- تسقيف المديونية في حدود ما هو مأذون به ضمن مشروع القانون المالي وما هو متعارف عليه كمعايير دولية لاستدامة الدين؛

- الرفع من تنافسية المقاولات المحلية من خلال إعفاءات جبائية وجمركية لفائدة الاستثمار؛

- ترشيد النفقات والرقي بمستوى الحكامة المالية...

اقتراحات وبدائل تستثمر الهوامش المتاحة، لا نقصان في الموارد ولا زيادة في النفقات:

إحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يسمى "صندوق تدبير أرصدة الحسابات الخصوصية.

تبرير التعديل:

1. استراتيجية جديدة لتدبير المخاطر؛
2. تأهيل الأقاليم التي تسجل معدلات متدنية في مؤشرات التنمية البشرية، في قطاع الصحة مثلا، تستنزف المدن 75% من ميزانية الصحة تاركة القرى في حالة متردية، 75% من الاعتمادات مخصصة للمستوصفات في المدن، فضلا عن التمركز الشديد للأطباء والممرضين في المدن على حساب القرى والبوادي.

ملاحظة:

فائض الحسابات المرصدة لأمور خصوصية يقدر ب 82 مليار و135 مليون درهم متم سنة 2013 (حيث بلغ مجموع الموارد 122 مليار و689 مليون درهم، لم تنفق منها سوى 42 مليار و554 مليون درهم خلال نفس السنة). الإنفاق 34.68%

"صندوق التأهيل وتدبير المخاطر".

تبرير التعديل:

النجاعة.

ملاحظة: فوائض الحسابات المقترح تجميعها ونسبة الإنفاق منها برسم سنة 2013

فائض الصندوق الخاص بإنقاذ مدينة فاس: 95 ألف درهم.

الإنفاق = 00,0%.

فائض الصندوق الخاص بالإنعاش ودعم الوقاية المدنية: 252 مليون درهم.

الإنفاق = 30,9%.

فائض صندوق تطهير السائل وتصفية المياه المستعملة: 49 مليون درهم.

الإنفاق = 87,4%.

فائض صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية: 405 مليون درهم .

الإنفاق = 29.5%.

المجموع: فائض قدره 706 مليون 95 ألف درهم.

"صندوق التنمية الاجتماعية والبشرية":

تجمع الحسابات المرصدة لأمور خصوصية "صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، "صندوق محاربة آثار الجفاف" و"صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية"

تبرير التعديل:

ملاحظة: فوائض الحسابات المقترح تجميعها ونسبة الإنفاق منها برسم سنة 2013

فائض صندوق محاربة آثار الجفاف: مليون درهم.

الإنفاق = 0.00%

فائض صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: 4 مليار و504 مليون درهم

الإنفاق = 27.8%.

فائض صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية: 1 مليار و119 مليون درهم

الإنفاق = 45.8%.

المجموع: فائض قدره 5 مليار و647 مليون درهم.

"صندوق دعم المواصلات البرية"

تجميع الحسابين المرصدين لأمور خصوصية المسميين "صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي في الحواضر والرابط بين المدن" و"الصندوق الخاص بالطرق"

ملاحظة: فوائض الحسابات المقترح تجميعها ونسبة الإنفاق منها برسم سنة 2013

فائض صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي في الحواضر والرابط بين المدن: 617 مليون درهم

الإنفاق = 27.4%.

فائض الصندوق الخاص بالطرق: 3 مليار و51 مليون درهم.

الإنفاق = 43,3%.

المجموع: فائض قدره 3 مليار و668 مليون درهم.

"صندوق دعم الجهات والجماعات المحلية":

تجميع الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المسماة "حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة"، "الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات" و"صندوق الموازنة والتنمية الجهوية"

تبرير التعديل:

ملاحظة: فوائض الحسابات المقترح تجميعها ونسبة الإنفاق منها برسم سنة 2013

فائض حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة: 10 مليار و812 مليون درهم، الإنفاق = 66,8%.

فائض الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات: 458 مليون درهم، الإنفاق = 61,0%.

فائض صندوق الموازنة والتنمية الجهوية:.0

المجموع: فائض قدره 11 مليار و270 مليون درهم.

مادة جديدة:

"صندوق دعم القطاع الفلاحي":

تجمع الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المسماة "صندوق الإصلاح الزراعي"، "صندوق التنمية الفلاحية" و"الصندوق الوطني الغابوي" في حساب مرصد لأمور خصوصية موحد يسمى "صندوق دعم القطاع الفلاحي".

تبرير التعديل:

ملاحظة: فوائض الحسابات المقترح تجميعها ونسبة الإنفاق منها برسم سنة 2013

فائض صندوق الإصلاح الزراعي: 681 مليون درهم.

الإنفاق = 0.00%.

فائض صندوق التنمية الفلاحية: 466 مليون درهم.

الإنفاق = 84,3%.

فائض الصندوق الوطني الغابوي: 495 مليون درهم.

الإنفاق = 37.2%

المجموع: فائض قدره 1 مليار و639 مليون درهم.

تعديل على المادة 49:

تخفيض 20% وتقوية اربعة قطاعات:

يهدف هذا التعديل إلى إعادة توزيع اعتمادات الاستثمار من خلال خصم 20% من اعتمادات الاستثمار المخصصة لمجموعة من القطاعات وتوزيع المبلغ المتحصل عليه بالتساوي على قطاعات تتسم بتفاوتات كبيرة ما بين الجهات وخصاصا مهولا في التجهيز على المستوى الوطني كما تبين ذلك مؤشرات التنمية البشرية، ويتعلق الأمر بثلاث قطاعات: الصحة، التربية الوطنية والتكوين، والتجهيز والنقل واللوجستيك.

مداخلة فريق التحالف الاشتراكي بمناسبة المناقشة العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2015

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

باسم فريق التحالف الاشتراكي أقدم أمام حضراتكم قراءة فريقنا لمشروع قانون المالية لسنة 2015، تقييمه، رأيه، ملاحظاته ومقترحاته، وهي مناسبة سنوية لمناقشة سياسة عامة وتقييم إجمالي للسياسات العمومية.

ونحن نعتبر أنه لا يمكن قراءة مشروع قانون المالية، المعبر الملموس عن سياسة الحكومة، قراءة سليمة ينبني عليها تقييم وموقف، دون وضعه في السياق العام، سواء منه السياق السياسي الوطني أو السياق الإقليمي والدولي، اعتبارا لتأثير هذا الأخير على وضعنا الداخلي، سياسيا واقتصاديا، وللتفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية، لكون المغرب منفتح على محيطه العام إقليميا ودوليا.

1- الاستقرار السياسي والحكومي عامل إيجابي لنجاعة الأداء وتطوير السياسات العمومية

أيها السيدات والسادة،

نناقش مشروع قانون المالية لسنة 2015 في ظروف سياسية ووضع حكومي أفضل من السنوات السابقة، فنحن نعيش اليوم تثبيتا للاستقرار السياسي بعد مخاض، عسير أحيانا، وبعد أزمات، ومد وجزر في العملية السياسية، وتوترات أثرت على الأداء الحكومي وضيعت الكثير من الطاقات الموجهة لانشغالات ظرفية وإهدار زمن سياسي ثمين وأخر، نسبيا، بعض الأواش الإصلاحية وتنزيل مقتضيات الدستور الجديد.

إننا نؤكد على أهمية الاستقرار السياسي، فلا تنمية حقيقية ولا استثمارات منتجة ولا سياسات عمومية ناجعة، ولا إصلاحات حقيقية بدون استقرار سياسي، وبدون حياة سياسة سليمة، بدون تفاعل إيجابي بين الفرقاء السياسيين، وبدون احترام متبادل بين المؤسسات الدستورية وبشكل خاص بين الحكومة والبرلمان..

اليوم نعيش هذا الاستقرار السياسي الثمين، إذا ما استحضرنا وضعية محيطنا الإقليمي المتسم بالاضطراب وعدم الاستقرار. نعيش تجربة سياسية متفردة ومسارا خاصا، يحق لنا جميعا، كمغاربة، الاعتزاز بنموذجنا المغربي المتفرد وشعاره المركزي "الإصلاح في ظل الاستقرار"، نموذج معبر عن العبقرية المغربية وحكمة قائد البلاد جلالة الملك محمد السادس، الذي يقود التجربة في شموليتها، وتبصر قوى الإصلاح والتغيير والتقدم، والتفاعل الإيجابي والمثمر بين كل إرادات الإصلاح في كل مواقع الفعل....

كل ذلك أدى إلى ضعف القوى المعادية للإصلاح وقوى الفساد أمام قوة المشروع الإصلاحي المدعوم بإرادة ملكية سامية وبإرادة الشعب المغربي، دون أن يعني ذلك التراجع النهائي لقوى الفساد والريع ومناهضة الإصلاح التي مازالت تقاوم، بأشكال مختلفة، مما يفرض الحذر ومواصلة العمل بجانب الشعب وبإشراكه في كل المشاريع الإصلاحية، سواء عبر التشاور مع قواه المعبرة عن طموحاته الفعلية أو عبر إخباره بكل شفافية وضوح وصراحة حول المنجزات والعوائق والآفاق....

في هذا الجو من الاستقرار السياسي العام يندرج الاستقرار الحكومي، وهو عنصر جد إيجابي ومساعد على نجاعة العمل الحكومي، ويوفر أجواء المضي قدما في تنزيل البرنامج الحكومي وتنفيذ الإصلاحات الكبرى التي يتضمنها.

يأتي قانون مشروع قانون المالية لسنة 2015، إذن، في جو الاستقرار السياسي والانسجام الحكومي كسياق إيجابي لابد من تسجيله والتأكيد عليه.

1- سياق إقليمي ودولي مضطرب:

السيد الرئيس،

لا يمكن أن نقدر جيدا نعمة هذا الاستقرار الذي يعيشه بلدنا دون مقارنته بالأوضاع المضطربة في عدد من بلدان المنطقة التي ننتمي إليها (شمال إفريقيا والعالم العربي)، مما يجعلنا ندعو إلى توخي الحذر في التعاطي مع تطورات الأوضاع في هذه المنطقة والتمسك، بل وتطوير، تجربتنا ونموذجنا المتميز، والعمل على تسويقه على أوسع نطاق، لما لذلك من تأثير إيجابي على سمعة بلدنا وموقعه ليس فقط الإقليمي بل كذلك الدولي.

وتتأكد أهمية ذلك إذا استحضرنا الرهانات المطروحة علينا وضرورة ربحها، وبالأساس قضيتنا الوطنية الأولى، حيث نعتبر أن تقوية سمعة بلدنا وتسويق نموذجه الديمقراطي ومساره المتفرد في محيط إقليمي مضطرب هو أحد الوسائل التي علينا استثمارها في عملنا الديبلوماسي رسميا وشعبيا وبرلمانيا...

ومن جهة أخرى، فإن السمعة الجيدة لبلدنا واستقراره السياسي والحكومي، كما تشهد بذلك عدد من المؤسسات والتقارير الدولية، له تأثير حاسم في جلب الإستثمارات الأجنبية التي نحن بأمس الحاجة إليها، اقتصاديا واجتماعيا، وفي جلب التمويلات الضرورية لعدد من مشاريعنا الاقتصادية والتنموية.

وعلى مستوى محيطنا الدولي يهمنا تسجيل استمرار تأثيرات الأزمة المالية التي اتخذت طابعا عالميا، واضطراب الأسواق الخارجية، وتقلبات الظرفية الاقتصادية الدولية.

نسجل ذلك اعتبارا لارتباطاتنا الخارجية كبلد منفتح على محيطه وعلى العالم، ولتأثيرات الأوضاع الاقتصادية العالمية على اقتصادنا الوطني على عدة مستويات، ومنها الاستثمارات الأجنبية والتسويق الخارجي لمنتوجاتنا، وتزودنا من السوق الدولية بعدد من المواد الأولية ومنها النفط الذي يعرف تقلبات في الأسعار، رغم التوجه الإيجابي الحالي، بارتباط مع أوضاع جيو سياسية متقلبة في المناطق الأساسية لإنتاج هذه المادة..

2- حكومة إجراءات جريئة وإنجازات هامة

أيها السيدات والسادة،

إننا إذن أمام سياق داخلي إيجابي، وسياق إقليمي ودولي قد يتخذ مسارا وتأثيرا سلبيا على وضعنا الداخلي، الاقتصادي بوجه خاص. ونسجل أن التأثيرات السلبية للأزمة العالمية على اقتصادنا الوطني تمت مواجهتها من طرف الحكومة التي تمكنت، رغم الظروف الصعبة، من استعادة التوازنات المالية والاقتصادية الكبرى، وتثبيت مناعة الاقتصاد الوطني الذي يقاوم التأثيرات السلبية.

ونلاحظ تحسن عدد من المؤشرات، والاستعادة التدريجية لعافية ماليتنا العمومية، علما أن وقف النزيف طرحت كمهمة مستعجلة للحكومة، وتمكنت فعلا من ذلك مع كسب هوامش في الميزانية لتوجيهها نحو الاستثمار والقطاعات الاجتماعية.

لقد تمكنت الحكومة من ذلك لأنها توفرت على إرادة قوية للإصلاح،

وعلى جرأة في معالجة إشكاليات ظلت عالقة لسنوات، وبشكل خاص الشروع في إصلاح صندوق المقاصة المطروح منذ سنوات إن لم نقل عقود، وظل شكل الدعم يلتهم ملايير الدراهم دون أن تذهب فعلا لمن يستحقها من الفئات الاجتماعية، وكان لابد من هذا الإجراء الجريئ رغم تكلفته، والتوجه التدريجي نحو آلية الاستهداف، استهداف الفئات الفقيرة والمحتاجة فعلا إلى دعم الدولة والمجتمع عبر المالية العمومية.

ونود أن نؤكد بهذا الخصوص على ضرورة توجيه النصيب الأوفر من الأموال التي تمكنت الحكومة من توفيرها، عبر إرساء نظام المقايسة فيما يخص المحروقات إلى مجال الاستثمار المنتج والخالق لمناصب الشغل من جهة وإلى استهداف فئات بحاجة إلى دعم مباشر.

وفي هذا الإطار نسجل أن الحكومة تسير فعلا في هذا التوجه، الذي ينبغي توسيعه، من خلال مشروعها لدعم الأرامل في وضعية هشة، وهو إجراء اجتماعي يسجل لهذه الحكومة ولمكوناتها الحزبية مهما كانت ملاحظاتنا على المبالغ المخصصة ومسطرة الاستفادة.

ويهمنا أن نسجل أهمية الإجراء كمبدأ معبر عن إرادة الحكومة في التوجه نحو الدعم المباشر للفئات الفقيرة والمحتاجة والشروع في إعادة النظر في توزيع الثروات الوطنية بالتدريج، وهو ما يعبر عنه كذلك عدد من التدابير الإيجابية نذكر منها تخفيض ثمن حوالي 1600 دواء، إنضاف إليها مؤخرا عدد آخر من أدوية واسعة الاستهلاك خاصة تلك المتعلقة بمرض السكري، والزيادة في منح الطلبة، ودعم التماسك الاجتماعي، وتوسيع برنامج تيسير، والرفع من الحد الأدنى للأجور إلى 3000 درهم في القطاع العام و10% على مرحلتين في القطاع الخاص، وفرض ضريبة تضامنية على الأجور العليا، وتوسيع برنامج التغطية الصحية مع السعي نحو استفادة حاملي بطاقة "رميد" الذين يعدون بالملايين من خدمات صحية أجود، سواء في المؤسسات الصحية العمومية أو عبر مشروع التعاقد مع القطاع الخاص. ومن المهم كذلك تسجيل قرار توسيع التغطية الصحية للمؤمنين لتشمل الوالدين.

كما نسجل أهمية اعتماد قانون للعمال المنزليين ونعتبر أن الشروع في التنفيذ الفعلي للتعويض عن فقدان الشغل تعبير آخر عن انشغال حقيقي للحكومة بالمسألة الاجتماعية، ونؤكد أن أهمية هذا الإنجاز تكمن في إدراجه كمبدأ في مجال عالم الشغل قابل للتطوير مستقبلا بعد مرحلة تجريبية، وهذا ما نتمناه وندعو إليه...

ينضاف إلى كل ذلك استمرار دعم عدد من المواد الأساسية الواسعة الاستهلاك والذي تستفيد منه فعلا أوسع الجماهير، مع دعوتنا لتفعيل مبدأ الاسترجاع حتى لا يذهب المال العام في غير إتجاهه السليم. وفي هذا السياق نؤكد على ضرورة استرجاع الحكومة للأموال غير المستعملة أو غير المبررة من الدعم الذي تقدمه للأحزاب السياسية ولغيرها من المنظمات.

السيد الرئيس،

هذه بعض الإنجازات التي كان لابد من التذكير بها وإبرازها لنقول أن هذه الحكومة ليست فقط حكومة تدابير جريئة وزيادات، كما يتم الترويج لذلك، بل هي حكومة إنجازات ومكتسبات اجتماعية هامة، في انسجام والتزام بتوجهاتها المتضمنة في البرنامج الحكومي.

كما أنها ليست حكومة قطيعة مع حكومات سابقة قامت بجهد إصلاحي لا يمكن نكرانه، بل حكومة إصلاح في إطار الاستقرار والاستمرارية، لكن بنفس إصلاحي أقوى، وإرادة في التقدم إلى أمام للاندراج، بالفعل، ضمن الدول الصاعدة كما دعى إلى ذلك جلالة الملك.

ذلك ما يفسر استمرار الحكومة في كسب الدعم الشعبي حسب ما تشير إليه استطلاعات الرأي لمؤسسات جادة، رغم هامش الخطأ في كل استطلاع للرأي الذي لا يكون كبيرا في كل الحالات، وذلك رغم بعض الإجراءات المكلفة سياسيا لكنها ناجعة اقتصاديا، وتؤسس بجد لمرحلة الإقلاع، شرط استمرار النفس الإصلاحي، والانشغال القوي بالمسألة الاجتماعية، وتوسيع استفادة الفئات الهشة والفقيرة من الثروة الوطنية...

ولابد أن نؤكد، كفريق وكحزب (حزب التقدم والاشتراكية)، أننا في قلب المعركة من أجل الإصلاح، وأننا نساهم، بفعالية، في جزء هام من هذه الإنجازات كما ساهمنا في إنجازات حكومات سابقة، اعتبارا لتوجهنا التقدمي المرتبط بقضايا الكادحين، وانشغالنا المركزي بالمسألة الاجتماعية ونعتبر أن مبرر وجودنا كطرف في هذه الأغلبية هو بالذات للتعبير القوى عن هذا الانشغال داخل الحكومة وداخل الأغلبية، ولتوطيد تجربتنا ودعم مسار الإصلاح.

3- <u>مشروع بمضامين مطمئنة:</u>

أيها السيدات والسادة،

إن مشروع قانون المالية لسنة 2015 يقدم تطمينات بخصوص حالة المالية العمومية والوضع الاقتصادي إنه مشروع يرسخ المكاسب، ويقي ماليتنا العمومية من المنزلقات الممكنة، ويحمل تدابير تسير في اتجاه تقوية أداء الاقتصاد الوطني وإرساء التوازنات الاجتماعية. ونسجل بهذا الخصوص:

1) العودة إلى الاعتماد على القطاع الصناعي كرافعة أساسية للاقتصاد وتضمين المشروع لدعم هذا القطاع بخلق صندوق تسريع الانبثاق الصناعي وتخصيص مبلغ ثلاثة ملايير درهم لذلك في مرحلة أولى. ولا يفوتني هنا أن أذكر أن تقوية الصناعة الوطنية، وتنمية قوى الإنتاج عموما، هو من صلب توجهاتنا كحزب، وعنصر أساسي في برنامجنا الاقتصادي والاجتماعي، ودافعنا على هذا التوجه بقوة خلال سنوات عديدة. ونحن نسجل أهمية تضمين هذا التوجه في مشروع قانونه المالية، بشكل ملموس، وتعبير الحكومة عن إرادتها في تطوير الصناعة الوطنية التي بدونها لا يمكن الحديث عن بلد صاعد وقوي ومؤثر..

2) من المؤشرات المطمئنة كذلك تخصيص الحكومة ل 189 مليار

درهم للاستثمار العمومي بزيادة تقارب 4% عن السنة المالية الجارية، كما أن توقعات النمو ليست سلبية إجمالا (حوالي 4%) في ظروف اقتصادية صعبة عالميا، خاصة مع شركائنا الأساسيين في الإتحاد الأوربي، وإن كانت هذه النسبة لا تفي بالحاجيات الملحة في سوق الشغل، غير أن مؤشرات أخرى إيجابية قد تساعد على تجاوز هذه النسبة إذا كان المحصول الفلاحي أفضل من توقعات المشروع (موسم فلاحي متوسط)، اعتبارا لتأثير هذا القطاع على نسبة النمو وسوق الشغل في العالم القروي. وبهذا الخصوص لابد أن نسجل التحسن المستمر في نسبة ارتباط مستويات النمو الاقتصادي بالتقلبات المناخية، وأصبح هذا النمو مرتبطا أكثر بتطور الإنتاج الداخلي الخام غير الفلاحي. ولابد من الإشارة إلى أن منحى الانخفاض في سوق النفط قد يساعد، إذا ما استمر في وضعه الحالي، على تحسين المالية العمومية ونسب النمو علما أن المشروع يفترض ثمن 103 دولار للبرميل كمعدل خلال سنة 2015.

3) توقعات المشروع بخصوص معدل التضخم تبقى إيجابية ومؤشر على استقرار الأسعار، وهو ما ينعكس إيجابيا على القدرة الشرائية للمواطنين، غير أنه لابد من التنبيه إلى أن منحى الانخفاض في الأسعار بشكل حاد قد يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني وبشكل خاص في القطاع الفلاحي.

4) يتوقع المشروع تحسنا في الموارد بنسبة 2.19%، ومن المؤشرات الإيجابية بهذا الخصوص تجاوز حجم الضرائب المباشرة لحجم الضرائب غير المباشرة لأول مرة، ونذكر أننا كنا ننتقد غلبة الضرائب غير المباشرة في كل مشاريع قوانين المالية السابقة. كما نلاحظ ارتفاع الضريبة على الشركات بنسبة 7% مما يؤشر على نجاعة التدابير التي اتخذتها الحكومة في هذا المجال، وتحسن تحصيل الضرائب، وتقلص نسب التملص، التي تظل قائمة مع ذلك، كما يستمر القطاع غير المهيكل في الاستفادة من إعفاء ضريبي عملي وغير معلن، وتضيع بذلك خزينة الدولة والمال العام في مبالغ مالية هامة لابد من تدابير إضافية لاسترجاعها للمساهمة في التقليص من عجز الميزانية وإرساء العدالة الجبائية التي نطالب ونعمل من أجلها منذ سنوات عديدة.

إنها، أيها السيدات والسادة، بعض المؤشرات المطمئنة على وضعية ماليتنا العمومية واقتصادنا الوطني، إضافة إلى مؤشرات أخرى، تؤكد التزام الحكومة ببرنامجها وتوجهاتها الإصلاحية. وتسجيل ذلك لا يعني رضانا المطلق على المشروع، ولا نعتقد أن الحكومة نفسها تشعر بالرضا الكامل، فهي تجتهد لتجاوز الإختلالات والنواقص،و تسير في طريق الإصلاح الذي ندعمه ونسعى إليه ونعمل من أجله، وملاحظاتنا تندرج ضمن هذا السعي وهذا العمل.

4- استمرارية مجددة:

السيد الرئيس،

رغم ما أتينا على ذكره من مؤشرات إيجابية، والتحسن الحاصل في المؤشرات المالية والاقتصادية فإننا نحرص أن نكون موضوعيين وصرحاء مع الحكومة والشعب ولسنا مساندين بدون قيد أو شرط، ومن هذا المنطلق نسجل بكل أسف:

1) ضعف في المؤشرات على المستوى الاجتماعي رغم الجهد الكبير الذي تقوم به الحكومة، وتدابير تعبر عن انشغالها الكبير بالجانب الاجتماعي. فهي تجتهد للبحث عن الموارد، وتحسنت هذه الأخيرة بالفعل، لكن مازال الإبداع والابتكار ضعيفا في هذا المجال؛

2) الاختلال الحاصل في التزامات الدولة تجاه المقاولات، وتأخر أداء مستحقاتها، مما يحدث عجزا يؤدي أحيانا إلى إغلاق بعضها بما لذلك من تأثير سلبي اقتصاديا واجتماعيا؛

3) كما أكدنا عليه في بداية هذه المداخلة فإن الحكومة تسلك نهج الإصلاح في إطار الاستمرارية، وهو توجه إيجابي على العموم. غير أن الاستمرارية المتجددة والمجددة لا ينبغي أن تعني استمرارية نموذج التنمية المعمول به لحد الآن، فهذا النموذج هو سبب إشكالية توزيع الثروة بشريا وترابيا، رغم كل الإصلاحات الجارية. نحن ندرك صعوبة تغيير النموذج الحالي بشكل سريع، لكن لابد من الشروع في تغييره التدريجي لإرساء نموذج تنموي بديل اقتصاديا وماليا وحكاماتيا. ولعل النموذج الذي دعى إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والخاص بالأقاليم الجنوبية يمكن أن يكون منطلقا للتفكير وللبحث عن أسس نموذج آخر يضمن الديمومة والاستدامة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي ويسعى إلى القضاء على الفوارق والتهميش والإقصاء.

5- دعم المقاولة الوطنية وتنمية قوى الإنتاج:

أيها السيدات والسادة،

يهمنا كمستشارين أن نثير بعض القضايا المرتبطة أكثر بطبيعة تمثيلية هذا المجلس وانشغالات مكوناته وناخبيه. وفي هذا الإطار ننشغل كثيرا بقضايا المقاولة والاستثمار والفلاحة والجماعات الترابية.

فالاستثمار، العمومي منه والخاص، مرتبط بشكل وثيق بتنمية المقاولة الوطنية، وبخلق الثروة والتنمية، وتوسيع سوق الشغل الذي هو إحدى الإشكالات الكبرى التي تواجه الدولة والمجتمع، لما تشكله البطالة من ثقل على كاهلها معا.

الدولة تقوم بجهد استثماري كبير يواجه أحيانا مشكلة ضعف الإنجاز المؤثر على مردوديته، وإن كنا نسجل تحسنا في هذه النسبة، وتوقع الوصول إلى نسبة إنجاز 69% من استثمارات الميزانية العامة و68% للمؤسسات العمومية خلال سنة 2015.

أما الاستثمار الخصوصي، ورغم كل التدابير والإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتحسين مناخ الأعمال، وهو ما نسجله بارتياح، فإنه مازال يواجه إشكالات كبرى، ومنها عوائق إدارية ومسطرية، وعقليات في الإدارة، تشكلت منذ عقود، تؤثر على المردودية والنجاعة في هذا القطاع كما في

قطاعات أخرى.

كما تواجه المقاولة الوطنية المناخ التنافسي غير المناسب، خاصة مع اتساع اتفاقيات التبادل الحر، ومقتضيات التجارة العالمية، وكل ذلك يسمح بإغراق الأسواق الوطنية بمنتوجات مصنعة تنافس بقوة منتوجاتنا الوطنية....

إضافة إلى ذلك فإن مساواة كثير من المواد الخام المستوردة مع المواد المصنعة فيما يخص الرسوم الجمركية، ماعدا بعض الإستثناءات، ورد بعضها في هذا المشروع (مادة الشاي)، لا يساعد المقاولات العاملة في المجال الصناعي بوجه خاص، سواء صناعة عصرية أو تقليدية، على تقوية تنافسيتها، بل يؤدي إلى ترك العديد من المقاولين لمجال الإنتاج والتوجه نحو الاستيراد لما يوفره من ربح مضمون ودون تعب كثير.

ونظن أنه يمكن للقطاع الجمركي أن يكون أداة لدعم المقاولة وتقوية قدراتها على التنافس وحمايتها. فالتخفيض من الرسوم الجمركية حول المواد الخام عند الاستيراد، يمكن المقاولة الوطنية من إنتاج منتوج بتكلفة أقل، ويقوي قدرتها على منافسة المنتوج المستورد الكامل التصنيع، ويمكن بالتالي من توسيع نشاط المقاولات الصناعية وخلق وحدات إنتاجية جديدة يترتب عنها فرص شغل جديدة، ومداخيل للخزينة العامة عبر الضرائب، تعوض ما فقدته الخزينة العامة من رسوم جمركية.

ونأمل مستقبلا أن يتم توسيع لائحة المواد الخام التي يشملها تخفيض الرسوم الجمركية عند الاستيراد وعدم وضعها في نفس السلة مع المواد الكاملة التصنيع.

كما يفرض التوجه نحو التصنيع تعزيز إجراءات حماية المنتوج الوطني، لدعم هذه المقاولات الصناعية بما فيه مصلحة الاقتصاد الوطني ومصالح المجتمع المغربي.

إننا بحاجة ماسة لدعم المقاولة الوطنية من جهة كفاعل اقتصادي له دور أساس في بناء اقتصاد متقدم، صاعد خالق للثروة والقيمة المضافة، ومن جهة أخرى كمقاولة مواطنة لتساهم في خلق الشغل اللائق، وتحسين وضعية العمال وحماية حقوقهم الاجتماعية، والمساهمة، بالتالي، في تنمية قوى الإنتاج والتقدم الاجتماعي.

ودعوتنا لمواصلة الدعم للمقاولات الصغرى والمتوسطة تمليه المساحة الواسعة التي تحتلها هذه المقاولات في النسيج الاقتصادي الوطني، والصعوبات التي تعانيها، خاصة الحديثة التكوين.

وندرج ضمن ذلك المقاولات الصغرى في الصناعة التقليدية، ونقترح بهذا الخصوص التخفيض إلى أدنى حد من الرسوم الجمركية على المواد الأولية والمواد الخام التي تحتاجها بعض هذه الصناعات مثل الحرير والخشب، كما نقترح تخصيص أحياء للصناع التقليديين وبناء محلات بأثمان مدعمة على غرار ما تم به العمل في مجال السكن الاجتماعي، وتسهيل الولوج للتمويل ليس فقط للاستجابة لمتطلبات هذا القطاع، الذي يشغل مئات الآلاف من المغاربة،بل كذلك لمتطلبات السياسة الجديدة للمدينة وللمجال وللبيئة.

وفي المجال الفلاحي لابد أن نسجل، بإيجابية، المراجعات التي عرفها مخطط "المغرب الأخضر"، خاصة مراجعة فكرة تركيز المخطط على المنتوجات الموجهة للتصدير، والتوجه نحو الفلاحة التضامنية، واستحضار الأمن الغذائي في هذا المخطط.

ومن المفيد التأكيد على أهمية عقود برامج، خاصة في بعض المجالات مثل الحبوب وأشجار الزيتون والدواجن، وتوسيع المساحات المزروعة بمزروعات ذات قيمة مضافة عالية... إضافة إلى آليات الدعم المختلفة التي تقدمها الدولة للقطاع الفلاحي الذي أدى إلى ازدياد المساحات المزروعة ووفرة الإنتاج. ذلك إيجابي بالتأكيد وتعبير عن نجاح المخطط، وهو نجاح يجب مواكبته بمعالجة إشكاليات التسويق داخليا وخارجيا.

فمسألة التسويق الخارجي للمنتوجات الفلاحية تطرح بحدة أمام هذه الوفرة في الإنتاج، وأمام صعوبات تواجهها منتوجاتنا الفلاحية في أسواق الإتحاد الأروبي، والتصرف الأحادي لمسؤولي هذا الإتحاد في تحديد الكميات والأسعار، مما يفرض البحث بجد عن أسواق جديدة في كل القارات.

وندعم بهذا الخصوص سعي الحكومة إلى تطوير علاقاتنا مع روسيا لكونها سوق استهلاكية وواسعة، وهي بوابة لأسواق محيطة في المنطقة، كما أن التوجه نحو إفريقيا يفتح أفاقا واعدة لكل صادراتنا، ومنها الصادرات الفلاحية، خاصة بعد الزيارة التاريخية لجلالة الملك لعدد من البلدان الإفريقية التي فتحت آفاقا واسعة لتبادل تجاري مثمر ومفيد لمصلحتنا الوطنية ومصالح إفريقيا.

السيد الرئيس،

نحن مقبلون على سنة انتخابية، وهذا يهم مجلسنا في الصميم، ولم نلمس في مشروع القانون المالية الذي نناقشه اليوم اهتماما واضحا واستحضارا كاملا لهذه الاستحقاقات. نحن مقبلون على نظام جهوي جديد نأمل أن يدعم مسار التنمية المجالية وإرساء العدالة الاجتماعية بوجه عام...

وهذا يطرح مسألة الارتباط بين الجهوية الموسعة والتوزيع الجهوي للميزانية العامة وللاستثمارات. فالحكومة حسنت بشكل كبير من هذا التوزيع، لكن المركزية المعمول بها لحد الآن تحد من الفعالية والمردودية، مما يفرض استحضار البعد الجهوي بقوة في قوانين المالية المقبلة، وتمكين الجماعات الترابية من التمويل حسب الحاجيات وليس بشكل جزافي، وحسب الموقع الجغرافي أو الاقتصادي..

ونأمل أن يتم الإسراع بإخراج مشروع الجهوية الموسعة وكذلك مجموع القوانين المرتبطة بالجهوية والجماعات الترابية، وبصلاحيات أوسع، وإمكانيات أفضل، وتدبير أنجع.

فلا ديمقراطية بدون جهوية موسعة الصلاحيات فعليا، وبدون لا تمركز،

وبدون ديمقراطية تشاركية تسمح للنخب المحلية بالبروز والفعل والتجدد، والمساهمة من موقع التسيير في التنمية المحلية.

السيد الرئيس،

هذه بعض القضايا والمواقف والآراء التي ارتأينا التركيز عليها في هذه المناقشة، دون أن نتمكن من الإلمام بكل القضايا المطروحة على وطننا وشعبنا، على أن نعالج في مناقشة الميزانيات القطاعية باقي مجالات السياسات العمومية.

واعتبارا لما حمله مشروع قانون المالية لسنة 2015 من التزام بمواصلة نهج الإصلاح ومراكمة الإيجابيات والسعي نحو تجاوز النواقص ومواجهة الاكراهات، واعتبارا كذلك لالتزاماتنا السياسة في إطار الأغلبية ودعمنا للسياسة الحكومية ولبرنامجها وتوجهاتها، فإننا نعلن دعمنا لهذا المشروع والتصويت إيجابا لصالحه.

شكرا على إنتباهكم.